بسم الله الرحمن الرحيم

التحليل الإقتصادي لتحميلات مؤسسة الإقراض الزراعي في فرعي المفرق وعمان

٣٣٤
٩٠٠
١٧١٤ ص

رسالة ماجستير

مجرد

مقدمة من الطالب

أحمد خليل محمد أبوسل

بكالوريوس علوم زراعية /
جامعة القاهرة /كلية الزراعة ١٩٦٩

إشراف الدكتور

محمد سمير الهباب

٢٧٥٦

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات
درجة الماجستير

في قسم الإقتصاد الزراعي والارشاد
في كلية الزراعة في الجامعة الأردنية

آب ١٩٨٩

تقرير لجنه مناقشه الرساله المقدمه من السيد أحمد خليل محمد أبو سل للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي / من كلية الزراعه/ بالجامعه الاردنيه

وعنوان رسالته :-

"" التحليل الاقتصادى لتحصيلات موسسة الاقراض الزراعي في فرعي عمان والمفرق""

اجتمعت اللجنه المشكله بقرار مجلس كلية الدراسات العليا رقم١١٨١/٣/٣/٧ تاريخ١٤٠٩/١٢/١٦ الموافق ١٩٨٩/٧/١٩ ، من السادة :-

الدكتور محمد سمير الهباب	رئيسا
الاستاذ الدكتور علي يوسف خليفه	عضوا
الدكتور محمود علي سالم	عضوا
الدكتور محمد رشراش مصطفى	عضوا

وذلك في الساعه التاسعه صباحا من يوم الاثنين الموافق ١٩٨٩/٨/٧ لمناقشة الرساله المقدمه من السيد أحمد خليل محمد أبو سل طالب الدراسات العليا بقسم الاقتصاد الزراعي والارشاد للحصول على درجة الماجستير وعنوان الرساله :-

"" التحليل الاقتصادى لتحصيلات موسسة الاقراض الزراعي في فرعي عمان والمفرق""

وقد قام أعضاء اللجنه بمناقشة الطالب في محتوى الرساله بالاضافه الى مختلف العلوم المتعلقه بموضوعها ، وبعد انتهاء المناقشه قررت اللجنة بالاجماع بنجاح الطالب وتوصي بمنحه درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي .

أعضاء اللجنه

الدكتور محمد سمير الهباب

الاستاذ الدكتور علي يوسف خليفه

الدكتور محمود علي سالم

الدكتور محمد رشراش مصطفى

الإهـــــــــــــــداء

إلـــى الـــذين ضحـــوا مـــن اجـــلي لنيل هذه الدرجة العلميه إلى زوجتي السيده ساره ابوسل وبناتي واولادي اهدي هذه الرسالة .

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا ان اتقدم بالشكر الجزيل إلى استاذي الدكتور محمد سمير الهباب والذي اشرف على هذا البحث ويسر جميع السبل لإخراجه إلى حيز الوجود. كما اتقدم بالشكر الى الاستاذ الدكتور علي خليفة والدكتور محمود سالم والدكتور محمد رشراش والى جميع اساتذتي في قسم الاقتصاد الزراعي.

كما اتقدم بالشكر إلى عطوفة الدكتور سامي المناع امين عام وزارة الزراعة عام المؤسسة سابقاً وإلى عطوفة نائبه السيد برهان الشرابي على موافقتهم لنا بالدراسة في الجامعة.

كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور سليمان عربيات عميد كلية الزراعة رئيس قسم الإقتصاد الزراعي سابقاً والذي كان له الفضل الكبير في دراستي هذه.

كما اتقدم بالشكر ايضاً إلى جميع الزملاء في المؤسسة وخاصة السيد عبدالرزاق الخياط مدير المراقبة والتنفيذ والذي تحمل المشاق عنى وإلى موظفي فرع المفرق وعمان وجميع الزملاء الذين ساعدوا في إخراج هذا البحث في المديرية العامة.

محتويات الرسالة

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ا
شكر وتقدير	ب
محتويات الرسالة	جـ
قائمة الجداول	و
قائمة الاشكال	ط
الباب الاول	
١ مدخل الدراسة	٢
١-١ اهمية القطاع الزراعي	٢
١-٢ اهمية راس المال في الزراعة	٦
١-٣ ابعاد تقسيم راس المال	٧
١-٤ الاقراض الزراعي في الاردن	٩
١-٤-١ إتحاد المزارعين	٩
١-٤-٢ المنظمة التعاونية الاردنية	١٢
١-٤-٣ مؤسسة الاقراض الزراعي	١٧
١-٤-٣-١ طريقة الاقراض في مؤسسة الاقراض الزراعي	١٧
١-٤-٣-٢ طريقة التحصيل في مؤسسة الإقراض الزراعي	٢١

الموضـــــــوع | الصفحة

١-٥ اثر تدخل الحكومات فـــي
الاقـراض الـزراعي وعلاقـة
ذلك على التسديد ٣٣
١-٦ الاقـراض والتحصيل لفرعي
عمان والمفرق ٣٧

الباب الثاني

٢ منهجية البحث ٥٢
٢-١ مبررات البحث واهدافه ٥٢
٢-٢ اسلوب البحث ٥٣
٢-٣ العـوامل التـي يعتقـد انها تؤثر على نسبة
التسديد ٥٥
٢-٣-١ المجموعة الاولى ٥٥
٢-٣-٢ المجموعة الثانية ٦٠
٢-٤ اسلوب التحليل الإحصائي ٦٨
٢-٤-١ تقدير معامل الإقتران بواسطة كا٢ ..... ٦٨
٢-٤-٢ تقدير معامل الإقتران بواسطة معادلة يولز ٧٣

الباب الثالث

٣ الإستعراض المرجعي ٧٦
٣-١ مقدمة ٧٦
٣-٢ الدراسات التي استعرضت التجربة
الاردنية في مجال تسديد القروض الزراعية ٧٦
٣-٣ نسبة التحصيلات في الدول الناميـــة
وكيفية احتسابها ٨٠

الموضـــــــوع	الصفحة
٣-٤ العوامل المؤثرة على نسب التسديد على ضوء تجارب بعض دول الاقليم في مجال تسديد القروض	٨٢
٣-٥ العوامل المؤثرة على نسب التسديد خارج دول الاقليم	٩٠

الباب الرابع

٤ النتائج وتحليلاتها	٩٣
٤-١ تمهيد	٩٣
٤-٢ فرع المغرق	٩٣
٤-٢-١ القروض المتوسطة	٩٣
٤-٢-٢ القروض الموسمية	١٠٠
٤-٣ فرع عمان	١٠٨
٤-٣-١ القروض المتوسطة	١٠٨
٤-٣-٢ القروض الموسمية	١١٦

الباب الخامس

٥ التوصيات	١٢٥
٥-١ تحقيق الربح من المشروع.....	١٢٥
٥-٢ مناسبة نسبة الفائدة للمقترض.....	١٢٦
٥-٣ كفاية القرض	١٢٦
٥-٤ الحصول على قرض	١٢٧
٥-٥ التوصيات العامه.....	١٢٨
الملخص باللغة العربية	١٢٩
الملخص باللغة الإنجليزية	١٣٥
قائمة المراجع	١٣٩
الملاحق أ + ب + جـ	١٤٣

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١ -١	قيمة الناتج المحلي لقطاع الزراعة والناتج الإجمالي	٤
٢ -١	القروض الزراعية الممنوحة من إتحاد المزارعين وحركة بيع وشراء مستلزمات الإنتاج خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥ م	١٠
٣ -١	قروض المنظمة التعاونية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦	١٥
٤ -١	قيمة القروض الممنوحة من مؤسسة الاقراض الزراعي خلال مراحل الاقراض للمؤسسة	٢٠
٥ -١	تطور قروض مؤسسة الاقراض الزراعي موزعة حسب المجالات الإستثمارية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦	٢٢
٦ -١	قيمة التحصيلات من فائدة وراس المال ومدى مساهمتها في توفير راس المال خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ م	٢٤
٧ -١	تطور تحققات قروض مؤسسة الاقراض الزراعي ونسب التسديد والتخلف خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦	٣٠
٨ -١	تطور قروض فرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦ موزعة حسب مجالات الإستثمار	٣٩

الرقم	الموضوع	الصفحة
٩ -١	تطور قروض فرع عمان خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦ موزعة حسب مجالات الإستثمار	٤٠
١٠-١	تطور تحققات وتحميلات والنسبة المئوية للتسديد لفرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧	٤٢
١١-١	تحققات وتحميلات ونسبة التسديد لفرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧	٤٨
١ -٣	نسب التحميلات في بعض بلدان الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ م	٨٣
١ -٤	نسبة الذين اجابوا نعم للعينة المسددة وغير المسددة ومعامل الإقتران للقروض المتوسطة لفرع المفرق	٩٤
٢ -٤	كاي تربيع ودرجة الإحتمال ومعامل الإقتران للقروض المتوسطة لفرع المفرق	٩٥
٣ -٤	العوامل المختلفة المدروسة مرتبة تنازلياً حسب قيمة معامل الإقتران للقروض المتوسطة لفرع المفرق	٩٦
٤ -٤	نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة المسددة وغير المسددة ومعامل الإقتران للقروض الموسمية لفرع المفرق	١٠١
٥ -٤	كاي تربيع ودرجة الإحتمال ومعامل الإقتران للقروض الموسمية لفرع المفرق	١٠٢

الرقم	الموضوع	الصفحة
٤-٦	العوامل المختلفة المدروسة مرتبة تنازلياً حسب قيمة معامل الإقتران للقروض الموسمية لفرع المفرق	١٠٣
٤-٧	نسبة الذين أجابوا بنعم للعينة المسددة وغير المسددة ومعامل الإقتران للقروض المتوسطة لفرع عمان	١٠٩
٤-٨	كاي تربيع ودرجة الإحتمال ومعامل الإقتران للعوامل المدروسة للقروض المتوسطة لفرع عمان	١١٠
٤-٩	معامل الإقتران للعوامل المختلفة المدروسة للقروض المتوسطة لفرع عمان مرتبة تنازلياً	١١١
٤-١٠	التوزيع النسبي لمصادر الدخل للمقترضين	١١٢
٤-١١	نسبة الذين أجابوا بنعم للعينة المسددة وغير المسددة ومعامل الإقتران للعوامل المدروسة للقروض الموسمية لفرع عمان	١١٧
٤-١٢	كاي تربيع ودرجة الإحتمال ومعامل الإقتران لبعض العوامل المدروسة للقروض الموسمية لفرع عمان	١١٨
٤-١٣	معامل الإقتران للعوامل المختلفة المدروسة للقروض الموسمية لفرع عمان مرتبة تنازلياً	١١٩

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
١-١	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦	٣
١-٢	تطور قروض إتحاد المزارعين خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥ م	١١
١-٣	تطور قروض المنظمة التعاونية الإجمالية والقروض الزراعية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦	١٦
١-٤	تطور قروض وتحقيقات وتحصيلات المؤسسة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦	٣١
١-٥	تطور نسب التسديد للمؤسسة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦	٣٢
١-٦	تطور قروض فرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦	٣٨
١-٧	تطور قروض فرع عمان خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦	٤٣
١-٨	تطور التحققات والتحصيلات لفرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧	٤٤
١-٩	تطور نسبة التسديد لفرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧	٤٥
١-١٠	تطور تحققات وتحصيلات فرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧	٤٧
٢-١١	تطور نسبة التسديد لفرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧	٥١

الباب الأول

مدخل الدراسة

تمهيد

منذ ان خلق الله الانسان وهو يحمل اجمالا مباشرا بالارض يعطيها من جهده الخير فتعطيه من خيرها الوافر ويزداد هذا الارتباط قوة كلما إزداد الانسان تعمقا في فهم خواص هذه الارض والتعرف على قدراتها.

لقد اكتبت الارض خلال الاحقاب الطويلة وفاءها للإنسان فاعطته فوق ماقدم لها، ومن هنا ثابر الانسان على الزراعه وكلما بذل من اجلها جهدا اكبر وكلما تحمل في سبيلها مشاقا اكبر فاضت عليه بخيرها.

ومع تقدم العلم الحديث، وتقدم الوسائل والاساليب واصلت الارض عطاءها متمشية بذلك طرديا مع التقدم الفني والذهني للإنسان.

لقد تقدم القطاع الزراعي في الاردن تقدما كبيرا سواء في التكنولوجيا المستخدمة او كمية الإنتاج حيث واكب التقدم والتطور الحضاري العام الذي حصل في الاردن.

١-١ اهمية القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي اهم القطاعات الانتاجية بصفة القطاع الرائد في التنمية والموجه للقطاعات الاخرى، حيث تبدا عملية التنمية بالقطاع الزراعي وخاصة في الدول النامية، ومن ثم القطاعات الاخرى ويبين الجدول رقم (١-١)قيمة الناتج المحلي لقطاع

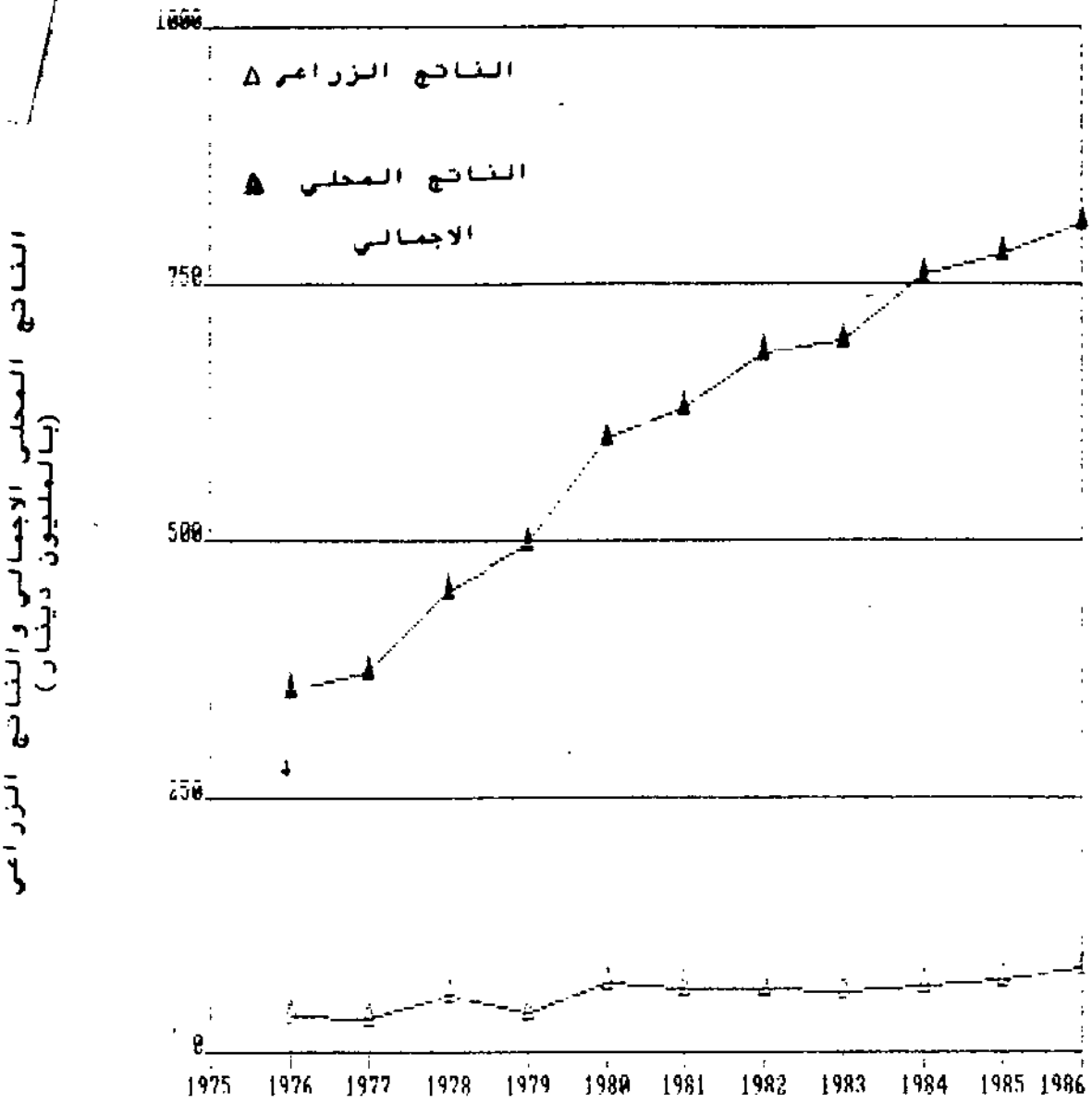

الشكل رقم (١ -١) تطور الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة ١٩٧٦م - ١٩٨٦م

جدول رقم (١-١) قيمة الناتج المحلي لقطاع الزراعة

والناتج الاجمالي باسعار عام ١٩٧٥

السنة	الناتج المحلي الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٦	٣٤ر١	٣٥٧ر٢
١٩٧٧	٣٣ر٨	٣٧٤ر٧
١٩٧٨	٥٥ر٢	٤٥٢ر١
١٩٧٩	٣٨ر٢	٤٩٧ر٤
١٩٨٠	٦٨ر٠٠	٦٠١ر١
١٩٨١	٦١ر٤	٦٣٠ر٣
١٩٨٢	٦٢ر٥	٦٨١ر٤
١٩٨٣	٥٩ر١	٦٩٥ر٠٠
١٩٨٤	٦٤ر٩	٧٥٩ر٧
١٩٨٥	٧١ر٤	٧٧٨ر٢
١٩٨٦	٨٢ر٧	٨١٠ر٢

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية / البنك المركزي الاردني

حزيران ١٩٨٩.

الزراعة ، وكذلك قيمة الناتج الاجمالي .

يلاحظ من هذا الجدول أن الناتج الاجمالي للقطاع الزراعي قد تضاعف خلال هذه الفترة ، فقد كان في سنة ١٩٧٦ حوالي ١ر٣٤ مليون دينار ، واصبح في سنة ١٩٨٦ حوالي ٧ر٨٢ مليون دينار .

ويبين الشكل رقم ١-١ تطور الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك الناتج الزراعي خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٦.

وتبين المعادلة رقم (١) اتجاهية الناتج الزراعي باسعار عام ١٩٧٥ خلال الفترة ٧٦-١٩٨٦ وهي كالتالي :

$$\text{Log } y = \text{Log } 1.4936 + 0.3588 \text{ Log } x$$

$$Y = 31.160 \text{ X } 0.3588 \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$R^2 = 0.7614$$

ومنه نستنتج ان معدل التغيير النسبي في الناتج الزراعي يساوي (٣ر٧) .

كما تبين المعادلة رقم (٢) اتجاهية الناتج المحلي الاجمالي باسعار عام ١٩٧٥ خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ وهي كالتالي:

$$\text{Log } y = \text{Log } 2.5006 + 0.3824 \text{ Log } x$$

$$Y = 316.66 \text{ X } 0.3824 \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$R^2 = 0.9559$$

وبهذا يكون معدل التغيير النسبي من الناتج الزراعي (٦ر٤١) وبالمقارنة بين معدل التغيير النسبي في المعادلة الاولى والثانية نرى أن معدل التغيير في المعادلة الثانية اكبر من معدل التغيير النسبي في المعادلة الأولى.

١-٢ اهمية رأس المال في الزراعة

إن لرأس المال اهمية كبيرة في الإنتاج الزراعي حيث يشكل واحداً من عناصر الانتاج الاربعة وهي:

١ - الموارد الطبيعيه التي تشمل الارض والمياه وغير ذلك من معطيات الطبيعة ،

٢ - رأس المال اللازم لتمويل العمليات الانتاجيه ،

٣ - العمل وهو المجهود البشري او العمالة ،

٤ - الاداره والتنظيم وهذه تشمل القدرة على تنظيم العناصر السابقة على افضل صورة لتحقيق احسن انتاج ممكن.

١-٣ ابعاد تقسيم راس المال

هناك خمسة ابعاد لتقسيم راس المال هي:

١ - البعد الاول وفقاً لاستخدامه ويقسم الى:

أ - راس المال المنتج، لإستخدامه في الانتاج.

ب - راس المال الكاسب وهو الذي يدر ربحاً دون أن يدخل في عمليات الانتاج كايجار المباني.

٢ - البعد الثاني وفقاً لإستهلاكه ويقسم إلى:

أ - راس المال الثابت: وهو راس المال الذي يتمثل في الموجودات المعمرة والتي لها صفة البقاء والثبات النسبي، والذي يستخدم في العمليات الانتاجيه مثل العقارات وقنوات الري وغيرها.

ب - راس المال شبه الثابت وهو الذي يدخل في الانتاج اكثر من مرة مثل البذور الزراعية.

جـ- راس المال الدوار (العامل) وهو الذي يدخل في عملية الانتاج ويتم استهلاكه مثل مستلزمات الإنتاج.

٣ - البعد الثالث وفقاً للملكية ويقسم الى:

أ - راس المال العام: وتعود ملكيته للحكومة والقطاع العام.

ب - راس المال الخاص وتعود ملكيته للأفراد والجماعات، وليس للمجتمع بصورة عامة.

٤ - البعد الرابع وفقاً لطبيعته ويقسم الى:

أ - راس المال العيني: وهو راس المال الحقيقي الذي يكون بصورته الطبيعية او الفيزيقية.

ب - راس المال النقدي: وهو ناجم عن ادخار في فترة زمنية سابقة.

٥ - البعد الخامس وفقاً لمصدره ويقسم إلى:

ا - رأس المال الوطني.

ب - رأس المال الأجنبي.

يحتاج المزارعون لرأس المال للقيام بالاعمال الزراعية التي يمكن تلخيصها بما يلي

- ادخال التحسينات إلى المزرعه وتوسيعها افقياً وراسياً.
- شراء الآلات والمعدات اللازمة للزراعة.
- توفير مستلزمات الانتاج المختلفه كالبذور والاسمدة وغيرها.
- تسديد قيمة النفقات التشغيلية كالاجور.
- توفير المعيشة الكريمة لافراد اسرهم ومواجهة النفقات الطارئة لمتطلبات الاسرة والزراعة.

ويتوقف مدى حاجة المزارع إلى رأس المال على عدة عوامل اهمها:

١ - مساحة وحجم المزرعة ونشاطها.

٢ - عمر المزرعة فتزيد الحاجة الى رأس المال في السنوات الاولى لإنشائها.

٣ - مستوى اسعار المعدات والآلات والتجهيزات.

وعلى اية حال فإن معظم المزراعين بحاجة إلى مصدر خارجي يمولهم برأس المال الذي يلزمهم لتنفيذ مشاريعهم وذلك لقلة موجوداتهم او انعدامها وكثرة حاجاتهم، وتعدد رغباتهم وطموحاتهم لرفع مستوى معيشتهم وطول الفترة بين بدء الزراعة وإنتاجها، والتقلبات في كميات الانتاج واسعارها، واحتمال تعرض المزراع للكوارث والآفات والجفاف وغير ذلك من العوامل الطبيعية المختلفة.

ولهذا نجد ان المؤسسات الاقراضية يمكن ان تلعب دوراً كبيراً وهاماً في توفير راس المال اللازم للمزارع.

١-٤ الاقراض الزراعي في الاردن

توجد في الاردن ثلاث مؤسسات رئيسية تقوم بدور الاقراض الزراعي في الاردن بالإضافة إلى البنوك التجارية وهذه المؤسسات هي .

١-٤-١ <u>اتحاد المزارعين</u>:

تاسس عام ١٩٧٤ ويضم جميع المزارعين في وادي الاردن ويشمل المنطقة الواقعة بين الشاطيء الشمالي للبحر الميت جنوباً إلى حدود المملكة شمالاً، ومنسوب البحر شرقاً وغرباً وتمثلت غاياته الاساسية في الاهداف التالية :

١ - تطوير الزراعة في وادي الاردن.

٢ - تمكين المزارعين فيه من المساهمه في رسم وتنفيذ السياسة الزراعية في الوادي.

٣ - تامين عائدات مجزية لهم وزيادة انتاج المواد الغذائية.

وقد عهد إليه بتوفير القروض والمدخلات الزراعية والآلات وادوات الرش للمزارعين وتسويق وبيع المحاصيل الزراعية الخاصة باعضاء الاتحاد وبناء عليه فقد بدا بإعطاء القروض في عام ١٩٧٨.

والجدول رقم (٢ -١) يبين مدى تطور القروض الزراعية الممنوحة من اتحاد المزارعين في وادي الأردن وحركة وشراء بيع مستلزمات الانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥م

وتجدر الاشارة هنا ان معظم قروض الاتحاد كانت لغايات شراء مستلزمات الانتاج الزراعي بصفة عامة كما بينها الجدول رقم (٢-١) والشكل (٢-١).

٢٨٣٦٨٠

جدول رقم (٢-١): القروض الزراعية الممنوحه من الاتحاد وحركة بيع وشراء مستلزمات الانتاج خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥.

السنه	القروض الزراعية		حركة شراء وبيع الاسمده المختلفه	
	عدد القروض	قيمه القروض بالدينار	قيمة مشتريات الاسمدة بالدينار	قيمة مبيعات الاسمده بالدينار
١٩٧٨	٣٣٦	١٧٠٣١٩	١٧٢٤٢٢	١٤٨٧٨٠
١٩٧٩	٤٣١	٢٦٨٦٢٥	٢٢٥٠٣١	١٩٦٣٥٢
١٩٨٠	٦٤١	٥٨٣٤٢٦	٥١٩٣٧٠	٤٥١٥٠٣
١٩٨١	٤٣٧	٣٩٨٥١٧	٤٠٩٤٢٨	٦٠٦٨٥٦
١٩٨٢	٦٠١	٩٩٨٠١٤	١٢٣٤٦٦٨	١١٨٧٤٥٨
١٩٨٣	٣٢٠	٣١٧١٤٣	٨٦٧٧٧٩	٦٧٠٥٦٦
١٩٨٤	٢٢٧	١٥٣٧٥٦	٢٣٤٢٥٠	٦٤٦٧٩٦
١٩٨٥	١٨١	٩٦١٧٤	٣٢١٦١٩	٣٧١٦٨٦

* المصدر: دراسة تحليلية لتجربة اتحاد المزراعين في وادي الاردن خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥ وامكانيات تطوره للدكتور شفيق بن هاني واخرين صادر عن اتحاد المزراعين.

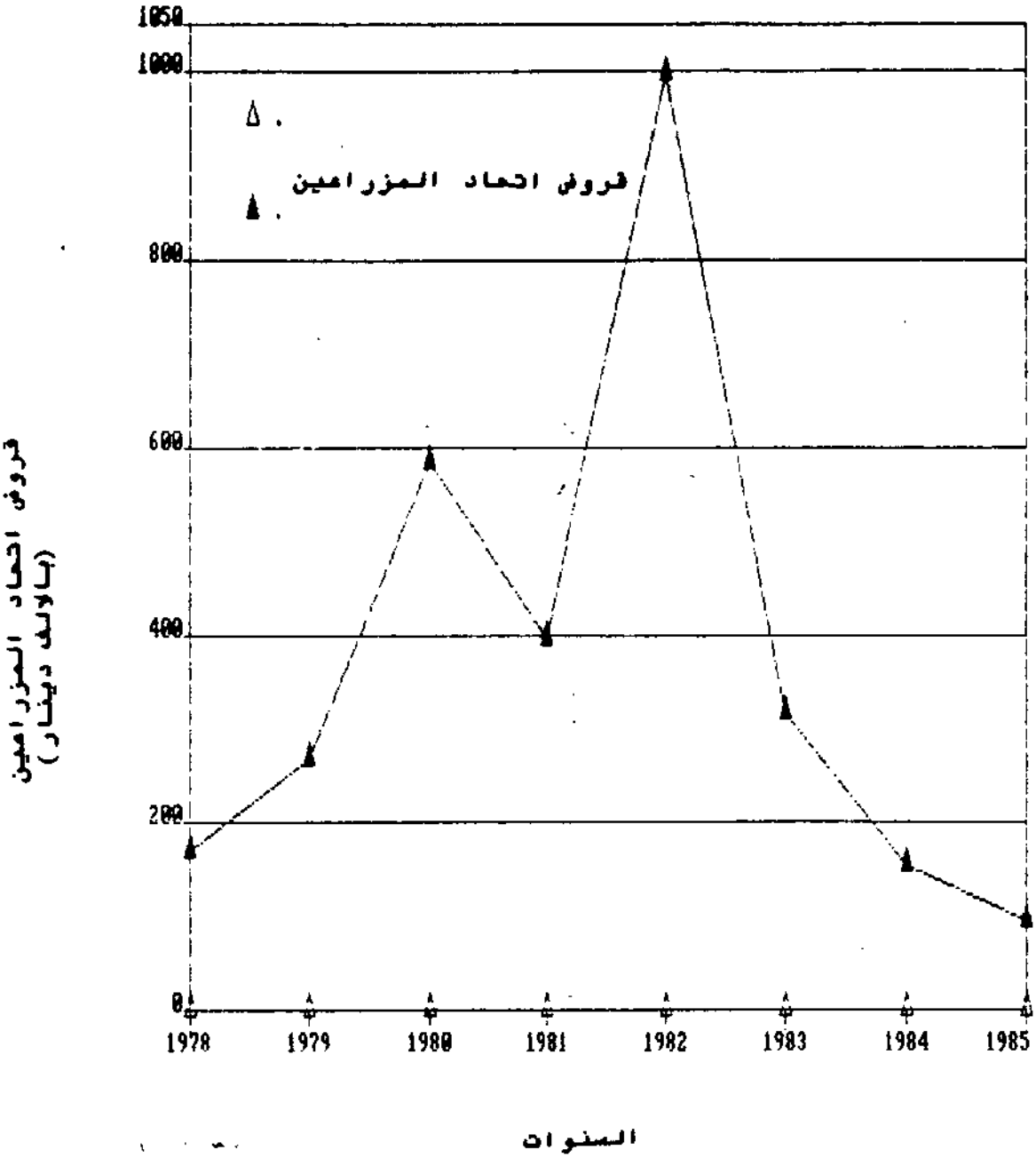

الشكل رقم (٢-١) تطور فروش اتحاد المزارعين خلال الفترة ١٩٧٨م - ١٩٨٥م.

كما نلاحظ ان القروض بدات بحوالي ١٧٠٣١٩ دينار عام ١٩٧٨ ووصلت في عام ١٩٨٢ الى ٩٩٨٠١٤ دينارا ثم تراجعت حتى وصلت في عام ١٩٨٥ الى ٩٦١٧٤ دينار كما جاء في الشكل رقم (٢-١). والسبب في ذلك انه في عام ١٩٨٢ توفر في اتحاد المزارعين سماد كبريتات الحديدوز ولقد كان هناك فارق كبير في سعره عن السوق المحلي مما زاد مبيعات الانتاج لهذا السماد على شكل قروض وبهذا ارتفعت قيمة القروض كثيرا وفي ذلك تراجعت قروض الاتحاد وذلك لنقص التمويل المتاح له .

وتبين المعادلة رقم (٣) اتجاهية قروض اتحاد المزارعين

$$\text{Log } Y = \text{Log } 5.4746 - 0.1685 \text{ Log } X$$

$$Y = 298263.4\ X - 0.1685 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

$$R^2 = 0.0349$$

ولقد تم استبعاد قروض عام ١٩٨٢ من هذه المعادلة لان قيمتها مرتفعة بالنسبة لمتوسط اقراض الاتحاد السنوي علما بان معدل التغير النسبي المتناقص (٨ر١٤٩٢٩).

١-٤-٢ <u>المنظمة التعاونية الاردنية</u>:

في عام ١٩٦٨ تم دمج المعهد التعاوني ومراقبة الحسابات التعاونية والاتحاد التعاوني في جهاز واحد سمي المنظمة التعاونية الاردنية وفيما يلي اهم اهداف المنظمه :-

١ - التصنيف والإشراف والتدقيق والمراجعة والتصفية للجمعيات التعاونية .

٢ - الاعمال التنموية والتجارية .

٣ - توريد المتطلبات والمواد الزراعية لتقديمها للجمعيات التعاونية .

٤ - تصدير الفواكه والخضروات وتسويقها .

٥ - إنشاء الأسواق الموازية او بيع المواد الاستهلاكية .

٦ - تدريب اعضاء الجمعيات التعاونية واعضاء لجان الإدارة وموظفي المنظمة .

٧ - إدارة البنك التعاوني.

ونلاحظ في الجدول رقم (٣ -١) ان قروض المنظمة التعاونية بلغت في عام ١٩٨١ حوالي ٤ر٦ مليون دينار تقريباً ثم تناقصت هذه القروض مع كل سنه حتى وصلت عام ١٩٨٦ إلى اقل من مليون دينار. ويبين الشكل رقم (٣-١) قروض المنظمة الإجمالية (الزراعية وغير الزراعية) والقروض الزراعية وحدها حيث تشكل القروض الزراعيه السواد الاعظم لقروض المنظمة التعاونية حيث بلغ متوسط نسبتها خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ حوالي ٧ر٧٩٪ لأن معظم الجمعيات التعاونية هي جمعيات زراعيه .

وتبين المعادلة رقم (٤) اتجاهية القروض الزراعية للمنظمة التعاونية

$$\text{Log } Y = \text{Log } 6.4908 - 0.5277 \text{ Log } X$$

$$Y = 3090993.2\ X^{-0.5277} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

$$R^2 = 0.5925$$

كما تبين المعادلة رقم (٥) اتجاهية القروض لاجمالية للمنظمة والتي تشمل القروض الزراعية المقترضة للجمعيات التعاونية الزراعية وكذلك القروض غير الزراعية والمقرضة للجمعيات التعاونية غير الزراعية والتي منها قروض الاسكان وقروض الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض وهي كالتالي:

$$\text{Log } Y = \text{Log } 6.58774 - 0.4629 \text{ Log } X$$

$$Y = 3867229.9\ X - 0.4629 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

$$R^2 = 0.3981$$

وتشير المعادلتان (٤) و(٥) ان قروض المنظمة التعاونية في تناقص وهذا بسبب الصعوبات المالية التي تعرضت لها المنظمة وفي سنة ١٩٨٨ لم تعطي المنظمة اي ترخيص زراعي بناء على امر من الوزراء وذلك حتى يتم التنسيق بين مصادر الاقراض الزراعي المختلفة في الاردن علما بان معدل التغير النسبي لقروض المنظمة التعاونية الزراعية (٢٣٩٠٨٣) وللقروض الاجمالية (٤٣٩٩٧٦).

جدول رقم (٣-١): قروض المنظمة التعاونية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦.

	السنه / القروض	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ا -	القروض الزراعيه الإجماليه.	٢٧٦٥٥٠٧	٢٧٤٤٨٧٤	١٣٢٤٤٦٥٤	١٦٩٦٥٢٤	١٩٠٢٢٨٠	٤٢١٢٧
	١ - الموسميه	٢٥٥٦٦٤٦	٢١٣٦٣٠٥	٢٨٤٤٦٩٠	١٢٢٤٨٤٦	١٥٦٦٣٩٠	٤٦٠٣٥
	٢ - المتوسطة	٢٠١٨٦١	٦٠٦٩٦٩	٣٩٩٩٦٤	٤٧١٦٧٨	٣٣٥٨٩٠	٩٦٠٩٢
	٣ - الطويلة	٧٠٠٠	١٦٠٠				
ب -	القروض/ الإجماليه غير الزراعيه	٦٧١٩٨٣	١٠٦٩٧٦٧	٢٩٧٠٢٤	٤٢٠٦٩٠	٢٧٢٨٨١	٣٧٣٤٥
	١ - القصيرة الاجل	٧٣٥٥٠	٨٤٥٠٠	١٠٩٧٢٤	١٢٠٦٩٠	٩٣٥٠٠	٤١٠٠٠
	٢ - المتوسطة	١٦٩٢٠٠	٣٠٤٩٠٠	٨٤٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٥٥٣٨١	٤٥٤٣٩
	٣ - الطويلة	٤٢٩٢٣٣	٦٨٠٣٦٧	١٠٣٣٠٠	١٤٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٥٠٩٠٦
	المجموع	٤٦٧٨٣١٩	٣٨١٤٦٤١	٣٤٥١٦٧٨	٢١١٧٢١٤	٢١٧٥١٦١	٧٩٤٧٢

* المصدر /التقارير السنوية للمنظمة التعاونية الاردنية / عمان .

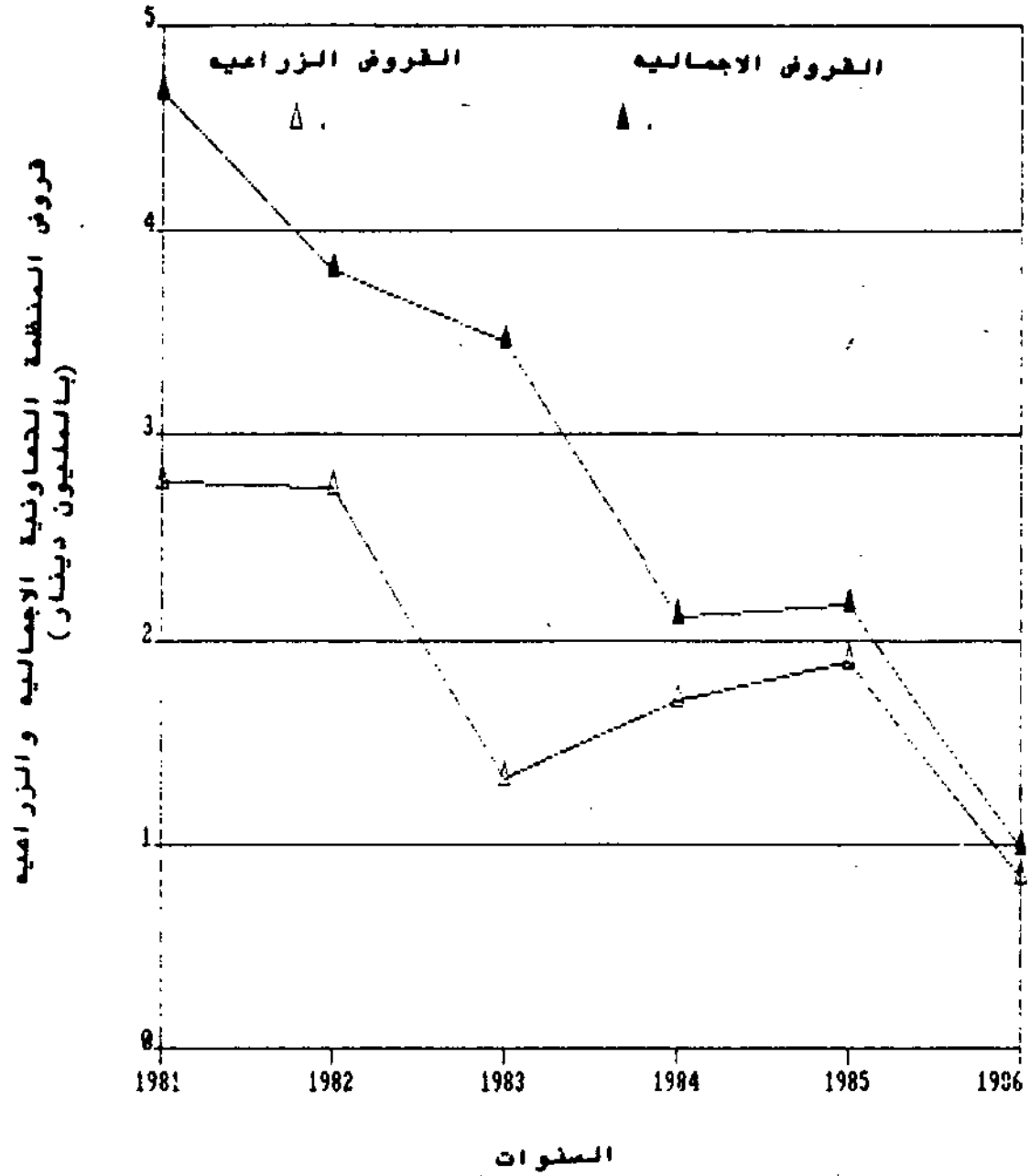

الشكل رقم (٣-١) تطور قروض المنظمة التعاونية الاجمالية والقروض الزراعية خلال الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٦م.

١-٤-٣ مؤسسة الاقراض الزراعي:

لقد ادت الظروف التي كانت سائدة في مجال الاقراض الزراعي قبل عام ١٩٥٩ في البحث عند صيغة جديدة تفي بكل احتياجات الاقراض الزراعي بطريقة علمية واقتصادية وقد كان القرار إنشاء مؤسسة الاقراض الزراعي، التي تاسست بموجب القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٥٩، ثم استبدل بالقانون رقم ١٢ لسنه ١٩٦٣ والذي مازال معمولاً به حتى الوقت الحاضر، وللمؤسسة بموجب القانون شخصية معنوية مستقلة من الناحية المالية الادارية، ولو انها عام (١٩٨٨) ربطت بوزارة الزراعة حيث اصبح وزير الزرعة رئيساً لمجلس ادارة المؤسسة والمدير العام مديرا تنفيذياً ويبلغ راس مالها اثنى عشرة مليون دينار، ومركزها الرئيسي عمان، ولها اربعة عشر فرعاً موزعة على مراكز المحافظات والالوية.

١-٤-٣-١ طريقة الاقراض في مؤسسة الاقراض الزراعي:

تتم عملية الإقراض في المؤسسة عن طريق اللجان الثنائية في الفروع، والتي تتكون من مدير الفرع ومدير الزراعة في المحافظة او اللواء، وممثل عن المزارعين، وملاحيتها الاقراضية ٧٥٠ ديناراً للقروض الموسمية و ١٠٠٠ دينار للقروض المتوسطة، وهناك ايضاً لجنة مركزية في المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان وصلاحيتها الاقراضية تصل الى ٦٠٠٠ دينار. وإذا زاد المبلغ عن ذلك ترجع الصلاحية إلى مجلس الإدارة كما ان صلاحية المدير العام في الإقراض قد تصل الى ٢٥٠٠ دينار بدون الرجوع إلى اللجنة المركزية.

اما انواع القروض التي تقدمها المؤسسة حسب الاجل الزمني فهي:

١ - القروض الموسمية وتمنح لمدة لاتزيد عن سنه ، وتمنح لغايات شراء البذور والاسمدة وغير ذلك من مستلزمات الانتاج النباتي والحيواني .

٢ - قروض قصيرة الأجل ومدتها من سنة الى سنتين، وتمنح عادة لشراء مستلزمات الانتاج وشراء اعلاف صصيان للدواجن البياضة او الامهات.

٣ - قروض متوسطة الاجل وهي التي تزيد آجالها عن سنتين ولغاية عشر سنوات، وتمنح لغايات شراء الآلات وقروض الري وتربية الابقار والاغنام وغيرها .

٤ - قروض طويلة الاجل ومدتها تزيد عن عشر سنوات وتصل الى خمس عشرة سنة وتمنح لتمويل زراعة الاشجار وتعمير الاراضي البعلية وقد بدأ العمل بها منذ ٨٥/١/١.

وقد وضعت المؤسسة اسس وقواعد الاقراض لتعالج جميع عمليات الإقراض من ناحية الاسس والزمن والفائدة والغايات التي تمنح القروض من اجلها وكذلك مراقبة تنفيذها وصرفها وغير ذلك.

وفيما يلي اهم الغايات التي تمنح القروض لتمويلها كما جاء في اسس وقواعد الإقراض التي بدىء بتطبيقها منذ٨٥/١/١ :-

١ - استصلاح وإعمار الاراضي الزراعية بما في ذلك التجريف والتسوية والحراثة العميقة وإقامة الجدران الاستنادية والسدود الحجرية والكنتورية لمنع انجراف التربة

٢ - حفر الابار الارتوازية وتجهيزها بالمعدات وتمديدات الري اللازمة .

٣ - حفر آبار الجمع وإنشاء البرك وخزانات المياه لغايات الاستعمال الزراعي .

٤ - تركيب شبكات الري في الاراضي الزراعية المروية .

٥ - زراعة الاشجار المثمرة والعناية بها .

٦ - انشاء المشاتل لإنتاج غراس الاشجار المثمرة ونباتات الزينة وشتول الخضار .

٧ - إقامة ابنية السكن الريفية والمستودعات والإنشاءات الزراعية الاخرى على ان يكون بناء السكن الريفي ضمن مشروع زراعي متكامل، وان لاتزيد مساحة البناء عن ١٠٠م٢" وعلى ان يحدد الحد الاعلى لقيمة القرض الممكن منحه من سنه إلى اخرى بقرار من مجلس الإدارة .

٨ - شراء الآلات والمعدات الزراعية .

٩ - إقامة المصانع لتصنيع المنتوجات الزراعية او مستلزمات الانتاج الزراعي.

١٠- شراء الأراضي لصغار المزارعين الذين لايملكون ارضاً لغاية تجميع الملكية أو الحد من تفتت الحيازات الزراعية ، وذلك في الحالات الملحة فقط .

١١- إنشاء مزارع تربية الدجاج اللاحم والبياض والامهات والجدات وإنشاء الفقاسات والحاضنات.

١٢- إنشاء مزارع الماشية والاغنام للتربية والتسمين.

١٣- إنشاء مزارع خاصة بتربية الارانب والديك الرومي والفري والاسماك والنحل ومزارع تنمية الثروة الحيوانية الاخرى.

١٤ - شراء حيوانات للعمل في المناطق الجبلية .

١٥- توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بشقيها النباتي والحيواني.

١٦- تمويل عمليات تسويق المنتوجات الاردنية الزراعية التي تتولاها المؤسسات الرسمية او الشركات الزراعية المساهمه العامة .

١٧- المساهمه في إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتوجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي.

١٨- اية مشاريع اخرى يقرر مجلس الإدارة اعتبارها ضمن المشاريع التي يجوز تمويلها بقروض من المؤسسة .

وهذا وقد منحت المؤسسة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ قروضا* قيمتها حوالي ٦ر٧٧ مليون دينار استفاد منها ٦٩٣٢٠ مقترضا* ، وهي موزعة على ثلاث مراحل وذلك تبعا* للظروف السياسية التي مرت على الاردن .

فالمرحلة الاولى تبدا منذ قيام المؤسسة إلى عدوان ١٩٦٧ والذي فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية ، والمرحلة الثانية منذ عام ١٩٦٧ الى بداية الخطة الثلاثية للتنمية عام ١٩٧٢، اما المرحلة الثالثة فتبدا من بداية الخطة الثلاثية وحتى الآن ، وهي موضحة في الجدول رقم (٤ -١)

جدول رقم (٤-١): قيمة القروض الممنوحه خلال مراحل الاقراض للمؤسسة

المرحله	عدد المقترضين	الاقراض بالدينار	ملاحظات
الاولى ١٩٦٠-١٩٦٧	٣١٤٧٦	٦ر٢٠١ر٣٨٥	استفاد منها مزارعو الضفتين
الثانيه ١٩٦٧-١٩٧٢	٩٥٤١	٤ر٥٧٦ر٥٢٩	استفاد منها مزارعو الضفة الشرقية
الثالثة ١٩٧٣-١٩٨٧	٢٨٣٠٣	٦٦ر٨٣٧ر١٦١	الضفة الشرقية
المجموع	٦٩٣٢٠	٧٧٦١٥٠٧٥	

* المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة الاقراض الزراعي./عمان

كما يبين الجدول رقم (٥-١) تطور قروض مؤسسة الاقراض الزراعي موزعة حسب مجالات الاستثمار وعدد المقترضين خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦ ومنه نلاحظ ان اتجاه القروض العام في تزايد مستمر، كذلك نرى انه خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ ازدادت قروض الدواجن، وخلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٥ ازدادت قروض الآبار الارتوازية وتجهيزها بالمعدات بشكل ملحوظ.

وتبين المعادلة رقم (٦) اتجاهية قروض المؤسسة من عام ١٩٦٠-١٩٨٦ وهي كالتالي:

$$\text{Log } y = \text{Log } .3335 + 0.8899 \text{ Log } x$$

$$Y = 215526.1 \text{ X } 0.8899 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

$$R^2 = 0.7614$$

وقد حسب معدل التغيير النسبي للقروض فكان (١٠٣٤٨).

وبعد هذا الاستعراض السريع لعملية الاقراض في المؤسسة وكذلك مجالات استثماراتها، فلابد للاقراض من تحصيل، إذ ان عملية التحصيل هي الجانب الآخر من عملية الاقراض لأنها توفر المال اللازم لعملية الاقراض، وذلك لأن القروض الاجنبية التي تحصل عليها المؤسسة تعتبر ذات كلفة عالية فلكي تعتمد المؤسسة على تمويلها الذاتي لابد ان تهتم بعملية التحصيل قدر اهتمامها بعملية الاقراض ولابد هنا من دراسة تحصيلات المؤسسة ونسب التسديد وكيفية إجراء عملية التحصيل.

١-٤-٣-٢ <u>طريقة التحصيل في مؤسسة الاقراض الزراعي</u>:

تقوم المؤسسة بتعيين موظف خاص في كل فرع من فروعها للتحصيل يسمى مامور التحصيلات ولو ان الامانة الوظيفية في المؤسسة تتطلب من كل موظف ايا كان موقعه ان يكون مامور تحصيلات للمؤسسة، فإن مامور التحصيلات يقوم بتوزيع اشعارات المقترضين قبل موعد الموسم التحصيلي اي قبل موعد انتاج مزارعهم، كما يقوم بمطالبة

جدول رقم (٥-١): تطور قروض مؤسسة الإقراض الزراعي موزعة حسب المجالات الإستثمارية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦.

السنة	الإجمالي			قروض المجالات الإستثمارية المختلفة بالدينار							
	عدد القروض	عدد المقترضين	القروض بالدينار	تحسين الأراضي البعلية	تحسين الأراضي المروية	تنمية الثروة الحيوانية والدواجن	الآلات الزراعية والتصنيع	المكنن الريفي والأبنية المزرعية	الإقراض قصير الأجل والموسمي	قروض الإتحاد التعاوني الأردني	إسكان موظفي المؤسسة	قروض لنشاطات أخرى متفرقة
١٩٦٠	٤٣١٥	١٢٤٨٣	٤٠٧٣٨٠	٦١٨٠٩	٥٠٣٨٩	٢٢٤٧٣	٢٢٩٢٥	١٧٤٧٥	٢٣٢١٧١	٤٤١٤٣	--	٥٧٩٥
١٩٦١	٢٠٠٠	٢٣١٨	٤٧٠١٢٦	٢٢٥٩٥٦	٢٣٦٠٧	٤٤٩٥٧	٢٢٦٤٠	١١٣٠	١٣٣٥٠	٢٥٧٢٦	--	٢٩٠٠
١٩٦٢	٢٦٨٨	٢٤٢٣	١٠٢٦٣٠٦	٢٢٣٩١٦	٨١٠٤٦	٩٦٩٧٣	٥٦٧٧٥	٨٧٩٨	١٩٣٧٩	١٧٦٤٩٥	--	٢٩٢٤
١٩٦٣	٢٩٣٨	٢٤٨٥	٩٠٢٨٠٢	٢٠٩٠٥٩	٢١٥٤٣٠	٢٢٦٥٠٧	٢٦٤٨٨	٢٥٧١٨	--	٩٠٩٥٩	--	٨٦٤٦
١٩٦٤	١٧٦٣	٢٢٢٣	٨٢٣٤٧١	١٠٧٨٥٥	١٤٦٠١٦	٣٠٧٩١٠	١٢١٥٧٠	٣٧٦٠٠	--	١١٠٧٧٩	--	١٧٤١
١٩٦٥	٢٠١٩	٢٦٥٨	١٢٠٦٩٩٠	١١٣٢١٦	٢٢٠٦٥٢	٤٧١٦٣٢	١٩٨٤٢١	٦٩٨٧١	--	٩٦٢٧٥	١٦٩٢٥	٩٨٩٨
١٩٦٦	٢١٤٧	٢٥٨٨	١٢٩٣٩٢٥	٢١٩٥٦١	٢٠٢٩٨٧	٢٢٣٢٠١	١٨٨٧٤	١٥٢٧٢٩	--	٨٨٥١	٥٠٢٢٠	٧٨٤٣
١٩٦٧	١٣٣١	١٧٣٣	٢٧٥٤٤٠	١٠٩٣١٩	١٥٨٤٩١	٨٢٧١٨	١٤١٢٤٤	١٤٦٧٧٠	--	--	٢٥٨٦٥	--
١٩٦٨	١٣٥٠	١٦٠٧	٧١٧٤٥٨	٨٩١١٠	١٣١٣٨	٤١٦٩٠	٦٨٤٩٦١	٢٢٨٢٩٤	--	--	٤٠٣٥٥	--
١٩٦٩	٨٣٢	١١٠٠	٥٦٦٥٠٦	٤٠٠٧٤	١١٨٢١٧	٦٥٢٠٣	٢٠٣٩٧٥	١١٦٨٤٤	٥٨٢٨	--	١٦٢٦٥	--
١٩٧٠	٨٦٨	١١١١	٤٣٧٧٠٥	٤٠٦٠٨	١٠٨٦٩٦	٢٧٠٩٩	٥٢٧١٧	١٤٠٩٢٣	٢٩١٧٣	--	١٧٩٤٠	
١٩٧١	١٦١٦	١٩٥٥	٧١٠٠١٩	١٠١١١٨	١٠٧٠٨٤	٨١١٠٠	١٥٣٤٧٥	١٤٦٦٢٤	٢٢٠٧٨	--	٢٨١٧٤	--
١٩٧٢	١٨٩٢	٢٠٣٢	١٤٢٩٣٥١	١٩١٤٥٥	٤٦٨٩٥٥	١٥٥٦٠٤	٢٤٥٨٧٨	٢٢٠٩٠٩	٩٧٩٧٣	--	٤٨٩٣٥	--
١٩٧٣	٢٠٢٠	٢٤٤٨	١٨١٣٥١٩	١٧٩٦٤٥	٤٣٣٧٥٥	١٤٤٣٦٠	٢٥٨٧٥٠	٤٩٠٢٨٨	٢٧٧٤٦١	--	٥٩٣٧٠	--
١٩٧٤	١٦١٧	٢٤٢٢	٢١٣٩٣٧٥	٢١٢٥٢٥	٢٥٥٨١٠	٤٠١١٠٠	٢٨٠١٢٦	٥٠٢٩٢٦	٢١٩٢٨٦	--	٦٧٥٩٢	--
١٩٧٥	١٦٢٣	٢١٧٩	٢١٨٠٤٧٩	١٣٥٢٥٨	٢٩٠٤٦٧	٩٦٧٠٤٥	٢٢٩٢٩٤	٧٧٩٥٨٥	٢٨٧٦٢٠	--	١٠٠٢١٠	--
١٩٧٦	١٠٢٩	٢١٤٢	٤٧٩٢٠٢٢	٨٩٣٤٠	٢٨٢٣٨١	٩٦٦٠٤٦	٦٥٧٦١٩	٢١١٥٩٢	٢٥٢٤٤٧	--	٢١٦٢٧	--
١٩٧٧	٨١٥	١١٦٩	٢٣٦١٧٠٣	١٠٢٦٦٣	٤٠٦٠١٢	٩٩٧٩٢٨	٢١٩٦٠٥	٢٢٨٩٢٥	٢٨٧٩٤٥	--	٢٣١٧٥	--
١٩٧٨	٧٠٥	١٠٨٧	٢٢٢٤٨٨٢	١٣٦٢٨٥	١٠٣٤٨٠٤	١١٩٠١١٥	١٨٦٣٦٠	٦٥٠٤٠	٥٥٢٨١٣	--	٥٤٤١٦	--
١٩٧٩	١٤٠٤	١٧٧٠	٢٤٦٦٣٦٠	٦٩٧٥٥	١٤٤٤٧٢	٦٩٧٣٥٦	٩٣٩٩٣	٨٤٧٠	١١٢٢٣١٤	--	٢١٥٨٤	--
١٩٨٠	٧٤٩	١٠٩٤	٤٩٠٦٨٠٦	١٤٤٣٠٠	٢١٣١١٢٤	٥٨٢٧٨٠	٢٨٩٧٥٥	٢٦٦١١٠	٦٧٠٠٦٥	--	٥١٦٧٢	
١٩٨١	٨٨٩	١٤٢٢	١٧٩٢٨٧٢	١٣٩٨٢١٨	٢٨٤٤٢٧٧	١١٢٥٤٣٠	٢٩٠١٨٢	١٧٢٢٤٤	٨٥٩٤٣٠	--	--	--
١٩٨٢	٩٢٧	١٤٠١	٦٢٨٧٤٥٤	١١١٧١٤٠	٢١٧٦٥٠٤	٦٠٢١٤٠	٢٠٣٦٤٥	١٣٩٤٠٥	٩٩١٥٧٠	--	--	--
١٩٨٣	٩٥٦	١٣٢٥	٥٦٠٥٤٨٥	٥٦٦٥٩٥	٢٦١٨٩٧٨	٥٥٩٠٧٥	٢١٧٣٠٥	٢٩٤٤٦٢	١٣١٩٠٧٠	--	--	--
١٩٨٤	١٤٢٨	١٩٢٦	٥٤٦٧٥٥٩	٣٦١٨٢٠	٢٤٠٧٧٨٩	٢٩٢٩٠٠	١٩٦٨٤٥	٢٥١٧٦٠	١٧٥٥٤٣٥	--	--	--
١٩٨٥	١٩١	٢٥٩٩	٧٩٢٠٢٩٩	٦٤٨٥٧٠	٣٠٠٤٨٠	٥٢٢٠٤٠	٤٩٧٠٥٩	٢٨٩٤٥٠	٢٨٠٧٢٣٠	--	--	--
١٩٨٦	٢١٦٩	٢١٠٣	٥٦٨٢٦٢٨	١٠٠٦٥٥٠	٢١٤٢٢٠٨	٥٤٠٦٠٠	٢٦٥١٧٠	٢٦٤٢٨٠	١٣٦٢٨٢٠	--	--	--

المصدر: مؤسسة الإقراض الزراعي، التقارير السنوية للفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٦م. عمان/ الأردن.

المقترضين بدفع استحقاقاتهم، واخذ هذه الدفعات منهم مقابل ايصال رسمي، وتسليمها لأمين الصندوق في كل فرع، حيث يقوم بتحويلها بدورة إلى المديرية العامة.

ويبين الجدول رقم (٦-١) تحصيلات المؤسسة من فائدة وراس المال ونسبة مساهمة الفائدة في واردات المؤسسة ونسبة مساهمة راس المال المحصل في القروض خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧.

ويبين هذا الجدول الاهمية الكبرى لعملية التحصيل، فقد بلغت نسبة مساهمه الفائدة في واردات المؤسسة اكثر من ٩٠٪ في جميع السنوات وكانت هذه النسبه في عام ١٩٨٧ حوالي ٩٣٪ حيث إن واردات المؤسسة لهذه السنة كانت على النحو التالي:-

١ - فوائد قروض على المزارعين	١٠،١١٥٣٣	دينار ا٠
٢ - فوائد مبالغ مودعة في البنوك	٦٤٧٥٤	دينار ا٠
٣ - عائدات اجور الكشف	٨١٩٩	دينار ا٠
٤ - واردات مختلفة اخرى	٦٠٣٧	دينار ا٠
المجموع	١٠٩٠٥٤٣	

اما مساهمة تحصيلات راس المال بالنسبة للقروض فقد كانت حوالي ٩ر٤٩ في عام ١٩٨١ وبلغت اعلى نسبة لعام ١٩٧٤ حيث بلغت ٧٤٪. وتقوم المؤسسة بتكملة نفقاتها وقروضها من القروض الخارجية والبنك المركزي والخزينة.

هذا وقد نصت المادة ١٣ من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ على اعتبار اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها، وللمؤسسة حتى الامتياز في كافة ديونها ومطالبيها على اموال المدين والكفيل المنقولة وغير المنقولة سواء اكانت مرهونة لديها او غير مرهونة، وذلك لإستيفاء كافة حقوقها وتكون

جدول رقم (٦-١): قيمة التحصيلات من فائدة وراس المال ومدى مساهمتها في توفير راس المال خ

الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧.

السنه	قيمة التحصيلات اجمالي	التحصيلات من راس المال	التحصيلات من الفائدة السزراعي	قيمة القروض	نسبه مساهمه الفائدةفي وارداات المؤسسة٪	نسبة مساهمه التحصيلات في راس المال المقروض
١٩٧٧	٢٢٦٧٢١٥	١٧٥٥٥٤٦	٥١١٦٦٩	٢٣٦٦٧٥٣	٩٥	٧٤
١٩٧٨	٢٧٩٤٥٧٧	٢٢٣٥١٣٩	٥٥٩٤٣٨	٣٢٢٤٨٨٣	٩٤	٦٩
١٩٧٩	٢٧٠٧١٠٤	٢١٣٩٤١٧	٥٦٧٦٨٧	٣٤٦٦٣٦٠	٩٣	٦١
١٩٨٠	٣٤٧٣٥٥٤	٢٨٢٢٥٧١	٦٥٠٩٨٣	٤٩٠٦٨٥٦	٩٠	٥٧
١٩٨١	٤٢٤١٧٣٨	٣٣٩٢١٥١	٨٤٩٥٨٧	٦٧٩٣٨٧٢	٩٣	٤٩ر٩
١٩٨٢	٤٤٢٦٩١٤	٣٥١٣٧٧٩	٩١٣١٣٥	٦٢٨٧٤٥٤	٩٤	٥٥
١٩٨٣	٥٢٣٥٧٦٧	٤٠٢٢٩٨٨	١٢١٢٧٧٩	٥٦٠٥٤٨٥	٩٧	٧١
١٩٨٤	٥٧١٨٧٢٧	٤٤٧٩٧٥٣	١٢٣٨٩٧٤	٥٤٦٧٥٥٩	٩٥ر٨	٨١
١٩٨٥	٥٩١٦٤١٠	٤٨١٨٤١٥	١٠٩٧٩٩٥	٧٩٣٠٢٩٩	٩٥ر٣	٦٠
١٩٨٦	٥٥٠٨٦٠٨	٣٨٣٣٧٨٦	١٦٧٤٨٢٢	٥٦٨٢٦٣٨	٩٧ر٧	٦٧
١٩٨٧	٤٢٩٨١٧٤	٣٢١٥٠٢١	١٠٣٥٣٢٧	٥٣٣٢١٤٢	٩٣	٦٠

* المصدر: تقارير مؤسسة الاقراض السنوية.

ديون المؤسسة المقرضة منها او المرحلة اليها منة المؤسسات السابقة ممتازة في الدرجة الاولى، وللمؤسسة ان تطلب تحصيلها بموجب القوانين التي تحمل بموجبها الاموال الاميرية ، وبموجب نظام خاص تضعه المؤسسة ، هذا بالإضافة إلى حقها في بيع اموال المدينين غير المنقولة واموال كفلائهم بجميع الطرق القانونية الاخرى.

كما نصت المادة رقم (١٤) من القانون المشار إليه سابقا* :

كل من كفل مدينا* للمؤسسة باي نوع من انواع القروض التي تقدمها يكون متضامنا* ومتكاملا* مع المدين الاصلي في وفاء الدين ولو لم ينص صك على ذلك.

لقد قامت المؤسسة ببعض الاجراءات من شانها ان تزيد نسبة التحصيلات في المؤسسة بالإضافة الى المواد السابقة في قانونها وهي:

١ - فرض غرامة تاخير على المبالغ غير المسددة وخاصة القروض الموسمية .

٢ - قامت بجدوله القرض بحيث تتناسب مع دخول المزارع.

٣ - قامت بفتح فروع مختلفة لخدمة المزارعين في مواقعهم سواء اكانت لاغراض الاقراض او التحصيل.

٤ - قامت بتعيين ماموري التحصيلات ليقوموا بتحصيل المبالغ المستحقة في مواقع المزارعين.

٥ - قامت بمراقبة تنفيذ المشاريع التي تمول من المؤسسة .

٦ - لقد تم رهن اموال غير منقولة ضمانا* للقرض سواء اكانت للمقرض او كفيله او كفاله كفيلين لقروض محدودة .

٧ - قامت بالمساهمه في راس مال شركة إنتاج وتسويق المنتوجات الزراعية لتساعد المزارعين على تسويق منتوجاتهم الزراعية .

٨ - مساعدة المقترضين في تحسين انتاجهم بالاتصال والمشاركة مع الجهات الحكومية الاخرى.

وقد خصصت المؤسسة الباب الرابع من قانونها رقم (١٢) لسنه ١٩٦٣ لتحصيل مطالب المؤسسة ، وفيما يلي سرد المواد التي تتعلق بكيفية العملية التحصيلية للمؤسسة :- *

المادة ١٤-أ

إن جميع مطاليب المؤسسة واجبة الاداء ولاتبرأ ذمة المدين إلا من تاريخ قيد المبلغ المدفوع في سجلات المؤسسة (كما ان الدفعات المؤداة لمناديق الدوائر الرسمية والبنوك لحساب المؤسسة تبرئ ذمة المدين تجاة المؤسسة من تاريخ الدفع لتلك المناديق) وفي حاله عدم الدفع بتاريخ الاستحقاق تحمل ديون الموسة بما في ذلك الديون السابقة المحالة إليها وفقا* لاحكام قانونها وانظمتها النافذة وقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ١٤-ب

ترسل المؤسسة إشعارا* إلى المدين قبل شهرين على الاكثر من موعد استحقاق القسط المستحق والفوائد المترتبة عليه حين الاستحقاق، غير انه اذا لم تجر تسوية مناسبة يوافق عليها المدير العام اومن يفوض ولم يمهل المدين تصبح الاقساط جميعهامستحقة الاداء وتباشر المؤسسة فورا* بمعاملة التحصيل من اموال المدين او الكفيل او كليهما ، ولها الخيار في اتباع اي من الطرق القانونية التي تراها اضمن واسرع للتحصيل .

---

* المصدر : مؤسسة الاقراض الزراعي مجموعة قوانين وانظمة مؤسسة الاقراض الزراعي مع التعديلات لغاية ١٩٨٩/٤/٣٠ .

المادة ١٧-أ

تنذر المؤسسة بواسطة موظفيها ومأموري التحصيلات المفوضين من قبلها المدين والكفيل او ورثتهما في حالة وفاتهما بتأدية جميع المبالغ المستحقة خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه او من تاريخ تعليق الانذار في مكان عام في بلد المدين او كفيله او ورثتهما او من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية او في احدى الصحف المحلية.

المادة ١٧-ب

عند انقضاء العشرة ايام المنصوص عليها في الفقرة السابقة يطلب مدير الفرع إلى الحاكم الإداري ان تتخذ لجنة تحصيل الاموال الاميرية قرارا بحجز وبيع اموال المدين وكفيله من اى مصدر كانت المنقولة منها وغير المنقولة وفقا لقانون تحصيل الأموال الاميرية، ويحال القرار الى فرع المؤسسة لتنفيذه من قبل موظفيه المفوضين، وتلاحق المؤسسة تحصيل الدين ببيع الاموال المحجوزة بالمزايدة العلنية خلال اسبوع واحد يلي صدور قرار الحجزوالبيع اما في حالة ما اذا كانت الاموال موضوعة تامينا للدين عند الاقراض لصالح المؤسسة فللمؤسسة ان تتبع في ذلك الاسس والقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الاجراء.

المادة ١٧-جـ

تستوفي المؤسسة مطالبها من بدل البيع فورا بعد البيع ودون الحاجة لاية معاملة اخرى او مراجعة المحاكم.

المادة ١٧-د

اذا احيلت الاموال غير المنقولة نتيجة المزايدة العلنية على المؤسسة تستغني لمصلحة المدين عند معاملة وضع اليد عليها ويكتفى بقيود دائرة التسجيل، وعلى دوائر التسجيل ان تعطي المؤسسة سندات تسجيل بما يفوض اليها حسب سجلها.

ويبين الجدول رقم (٧-١) تطور تحققات قروض المؤسسة وتحصيلاتها ونسبة التسديد ونسب التخلف خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦.

ونلاحظ في هذا الجدول أن التحصيلات والتحققات تزيد سنويا بشكل عام الا ان نسبة التسديد تختلف من سنة الى اخرى ، فنرى أن اعلى نسبة تسديد بلغتها المؤسسة كانت سنه ١٩٧٥ حيث بلغت ٨ر٨٤ ٪ وان اقل نسبة تسديد بلغتها كانت سنه ١٩٧٠ حيث بلغت ٩ر١٧ ٪ في حين نرى ان نسبة التسديد في العشر سنوات الاخيرة لم تزل عند ٧٠٪ وقد تم اعادة جدولة الديون المستحقة للقروض المتوسطه في عام ١٩٨٥ ورغم اعادة التقسيط فقد بلغت نسبة التسديد في عام ١٩٨٦ ٧ر٥٣٪ وفي عام ١٩٨٧ بلغت ٧ر٣٩٪ وهذا مؤشر خطير لوضع المؤسسة واحد الاسباب المباشرة لدراسة هذه الظاهرة وهي التخلف في تسديد القروض. هذا ويمكن ملاحظة العلاقة بين القروض وتحققاتها وتحصيلاتها من الشكل رقم (٤-١). ونلاحظ في هذا الشكل ان التحققات والتحصيلات والقروض جميعها في اتجاه متزايد كما نلاحظ انه في السنوات الاخيرة إزدادت الفجوة بين التحققات والتحصيلات والتي تقوم بدراسة اسباب هذه الفجوة .

وتبين المعادلة رقم (٧) اتجاهية تحصيلات المؤسسة من عام ١٩٦٠-١٩٨٦ وهي كالتالي:

$$\text{Log } y = \text{Log } 5.1594 + 0.9637 \text{ Log } x$$

$$Y = 144344.4 \text{ X } 0.9637 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

$$R^2 = 0.8691$$

وقد حسب معد التغيير النسبي للتحصيلات فوجد انه حوالي (٢٥٤٥٥٦). وبمقارنة المعادلة رقم (٦) الخاصة بالقروض والمعادلة رقم (٧) الخاصة بالتحصيلات وجد ان معدل زيادة التحصيلات اكبر من معدل زيادة القروض وهذا مؤشر ايجابي للمؤسسة .

كما يبين الشكل رقم ٥-١ نسب التسديد للمؤسسة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦.نلاحظ في هذا الشكل ان نسبة التسديد في سنة ١٩٧٥ قد وصلت اقصى مايمكن حيث بلغت ٨ر٨٤ ٪ وبعد ذلك اصبحت في تناقص مستمر حيث بلغت في سنة ١٩٨٦ حوالي ٤ر٥٣٪.

جدول رقم (٢-١): تطور تحفظات لزوم مؤسسة الإقراض الزراعي ونسب التصديد والتخلف منذ عام ١٩٦٠ - ١٩٨٦م.*

السنة	التحفظات بالدينار			التصديات بالدينار			نسب التصديد ٪			نسب التخلف ٪		
	رأس المال	الفائدة	المجموع	رأس المال	الفائدة	المجموع	رأس المال	الفائدة	المجموع	رأس المال	الفائدة	الإجـ
١٩٦٠	--	--	--	٨٠٥٠٠	٧٥٧٢٥	١٥٦٢٢٥	--	--	--	--	--	-
١٩٦١	--	--	--	٤٢٧١٢٦	١٥٠٧١٧	٥٧٧٨٠٣	--	--	--	--	--	-
١٩٦٢	١٠٨٩٢٧٩	١٤٣٠٢٩	١٠٨٩٢٧٩	١٢٣٦٦٥	١٥٠٠٢٨	٧٨٣٦٩٣	٢٥٨ر١	--	--	هـ٤٤ر١	--	-
١٩٦٣	--	٥٠٤٦٤١	٥٠٤٦٤١	٤٧٢٨٩٦	١٢٢٨٧٨	٥٩٧٧٧٤	--	٢٨٦ر١	--	--	١٢ر٢	-
١٩٦٤	٤٤١٩٠١	٢٨٨٩٧٢	١٤٧٤٥٢١	٧٠٧٨٢٥	٢٠٩٦٦٣	٩١٧٠٩٨	هـ٢٥ر١	٢٧	٤٨ر١	٢٦ر٢	٤٨ر١	٢
١٩٦٥	٤٤١٩٠١	٢٢٠٠٠٢	١٨٨٨٢٠١	٩٦١١٤٦	١٧٨٢٦٨	٨٦٩٤١٤	٢٤	٢٨ر١	هـ٢٨ر١	٢٢	٥٩ر١	هـ١
١٩٦٦	٢٧٥٢٩٦	٢٦٤٥٧٤	٢٢٧٠٢٧٨	٤٦٦٧٢١	١١٤٨٨٥	٥٧٦٥٥٦	٢٠ر٢	٢٠ر١	هـ٢١	٩٢ر٢	٢٩ر١	٨ر١
١٩٦٧	٥٨٦٢١٣	٢٤٧٤٦١٩	١٨٨٨٤٠٩	٥٠١٣١٧	١٩٥١١٠	٦٩٦٤٢٧	هـ٢٦	٢٢ر٢	ر٢٨	٢٧ر٢	هـ٢٢	١ر١
١٩٦٨	٤٠٥٦٦٦	٢٨٨٤٨٢٧	٢٤٧٤١٧١	٤٠٤٢٢٠	١٨٣٢٩٢	٥٨٧٥١٢	٤ر٢	١٦ر٢	١ر٢٠	٨٣ر٢	٨ر٤٥	١ر٢
١٩٦٩	٦٨٢٥٧٣	٢٥٥٧٥٦٣	٢٨٢٤٩٥٠	٦٩١١١١	٢٣١٠٤٢	٩٢٢١٥٣	٢٤	٢٢ر٢	٢٥ر٢	٢٦	٢٦ر٢	١ر٤
١٩٧٠	٦٤٢١٩٦	٢٤١٤٥٦٣	٢٧٧١٨٦٩	٤٤٠٠٢٨	١٩٩٥٥١	٦١١٩٨٩	٢٦	١٩ر٢	٢٠ر٢	٨٤	٢٦ر٢	١ر٢
١٩٧١	٦٢٧٥٠٤	٢٩٢١٣٢٦	٢٩٤٨٣٢٢	١٣٩٢٤٩	١٦٠١٤٩	٢٦٩٢٩٨	هـ٢٢	هـ٢٥	٤٢ر٢	٢٩ر٢	٢٢ر٢	٢ر٢
١٩٧٢	٦١٥٧٩٠	٢١٥٧٩٩٢	٢٢٠٨٧٩٠	٨٢١٥٢٠	٢١٠١٠٣	١٠٢١٦٢٣	٢٢ر٢	هـ٢٢	٢٢ر٢	هـ٢٧	٢٧ر٢	٢ر٢
١٩٧٣	٤٥٦٦٧٩	٢٢٢٧٥٧٤	٢٢٧٠٨٥٥	٨٥٥٦٨٧	٢٢٢٤١٤	١٠٧٨٠٩٩	٢٨ر٢	٤٨ر٢	٢٢ر٢	٢٥ر٢	٢٨ر٢	١ر٢
١٩٧٤	٥٥٧٥٨٩	٢٥٨٨١٥٧	٢٠٢١٠٦٨	١١٩١٢٧٤	٢١١٢٠٣	١٤٠٢٩٨٧	٢٨ر٢	٥٥ر٢	٢١ر٢	٢٨ر٢	٢٤ر٢	١ر٢
١٩٧٥	٦٨١٨٩١	٢٣٣٤١٠٢	٢٠٥٠٢٢٢	١٤٢٩١٨٤	٤١٢١٢٤	٢٢٥١٢٠٨	٩٢ر٢	٨٤ر٢	٦٠ر٢	٢ر٢	٢٩ر٢	١ر٢
١٩٧٦	٥٩٤٩١١	٢٧١٨١٩٦	٢٠٦٤٢٨٦	١٦٥٧٢٢	٤١٦٧٠١	٢٠٧٤٢١٨	٢٨ر١	٢٦ر٢	٧٠ر٢	٢٠	٢١ر١	٢ر٢
١٩٧٧	٦٨٥٢٠٧	٢٥٦١١٢٧	٢٥٨٢٠٤٦	١٧٥٥٥٤٦	٥١١٦٦٤	٢٢٦٧٢١٥	٢٤ر٢	٢٦ر٢	٢١	٢٩	٢٥ر٢	٢ر٢
١٩٧٨	٦٨٥٢٠٧	٢٧٧١١٩	٢٩٢٢٨٨٥	٢٢٢٠١٢٩	٢٢٥٩١٢٨	٢٧٩٤٥٧٧	٢٢ر٢	٨٢ر٢	٧٠	٢٢ر١	١٧ر٢	٢٠
١٩٧٩	٧٥١٦٢٨	٢٤٥٠٣٩٣	٢٤٥٠٨٢٨٥	٢١٢٩٤١٧	٥٢٧٦٨٢	٢٧٠٧١٠٤	٥٧ر٢	٦٥ر٢	٢٥ر٢	٤٢ر٢	٢٤ر٢	٢٩ر٢
١٩٨٠	٨٥٢٦٢٤	٥٦١٩٩٤٥	٥٦٥٢٦٢٤	٢٨٢٢٥٧١	٦٥٠٤٨٣	٢٤٧٢٥٥٤	٢٨ر٢	٥١ر٢	٧٦ر٢	٤٤ر٢	٢٢ر٢	٢٨ر٢
١٩٨١	١٠٢٢٠٠١	١٢٦١١٢٠	٢٤٨٢١٠١	٢٢٩٢١٥١	٨٤٩٠٨٢	٤٢٤١٧٢٨	٢٤ر٢	٢٩ر٢	٢٦ر٢	٢٦ر٢	٢٥ر٢	٢٠ر٢
١٩٨٢	١٢٢٢٢٦	٧٧٤٢٤٧٦	٢٠١٢٧٧٩	٩١٢١٢٥	٤٤٢٦٩١٤	٤٤٢٦٩١٤	٢٨ر٢	٥٧ر٢	٢٩ر٢	٤٥ر٢	٢٠ر٢	٢٠ر٢
١٩٨٣	١٧٠٢٩١٤	٨٤١٤٦٢١	٤٠٢٢٩٨٨	١٢١٢٧٧٩	٥٢٢٥٧١٧	٥٢٢٥٧١٧	٢٩ر٢	٦٢ر٢	٧١ر٢	٤٠ر١	٢٨ر٢	٢٧ر٢
١٩٨٤	٧١٠٢٢٨	١٨٢٨٢٨٥	٨٩٣٠٥١٣	٤٤٧٩٢٥٣	١٢٢٨٩٧٤	٥٧١٨٧٢٧	٢٢ر١	٢١ر٩	٢٦	٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٦
١٩٨٥	--	--	--	٤٨١٨١٥	١٠٩٧٩٩٥	٥٩١٦٤١٠	--	--	--	--	--	--
١٩٨٦	٢٠٩٤٢٠٠	١٨٢٠٤٧٨٠	١٠٩٩٠٨٠	٢٨٢٢٧٨٦	١٦٧١٨٢٢	٥٥٠٨٦٠٨	٨٠	٤٢ر٧	٤٦ر٧	٢	٤٢ر٧	٤٦ر١

المصدر : مؤسسة الاقراض الزراعي، التقارير السنوية .

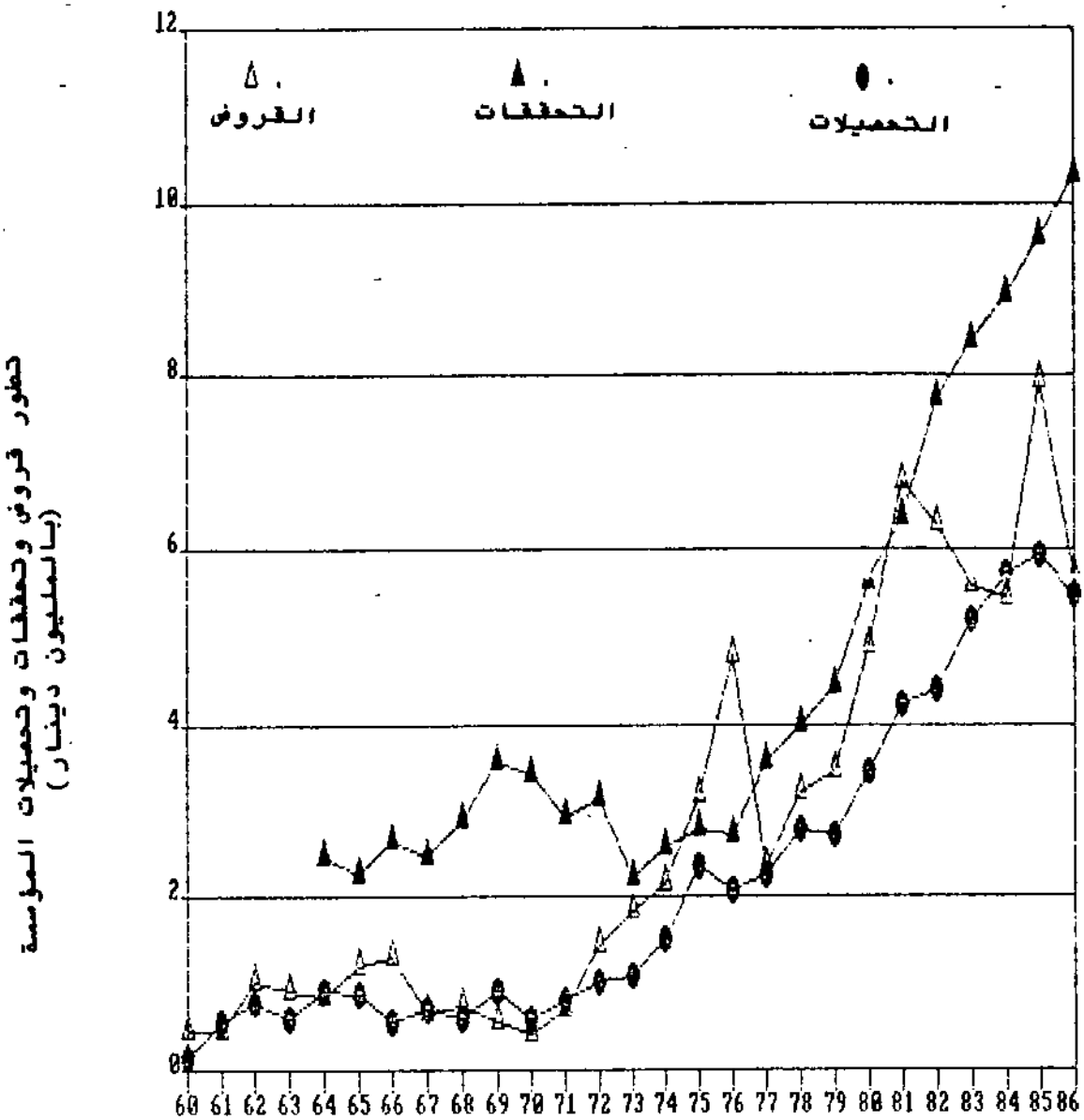

الشكل رقم (٤-١) تطور قروض وتحققات وتحصيلات المؤسسة خلال الفترة ١٩٦٠م - ١٩٨٦م.

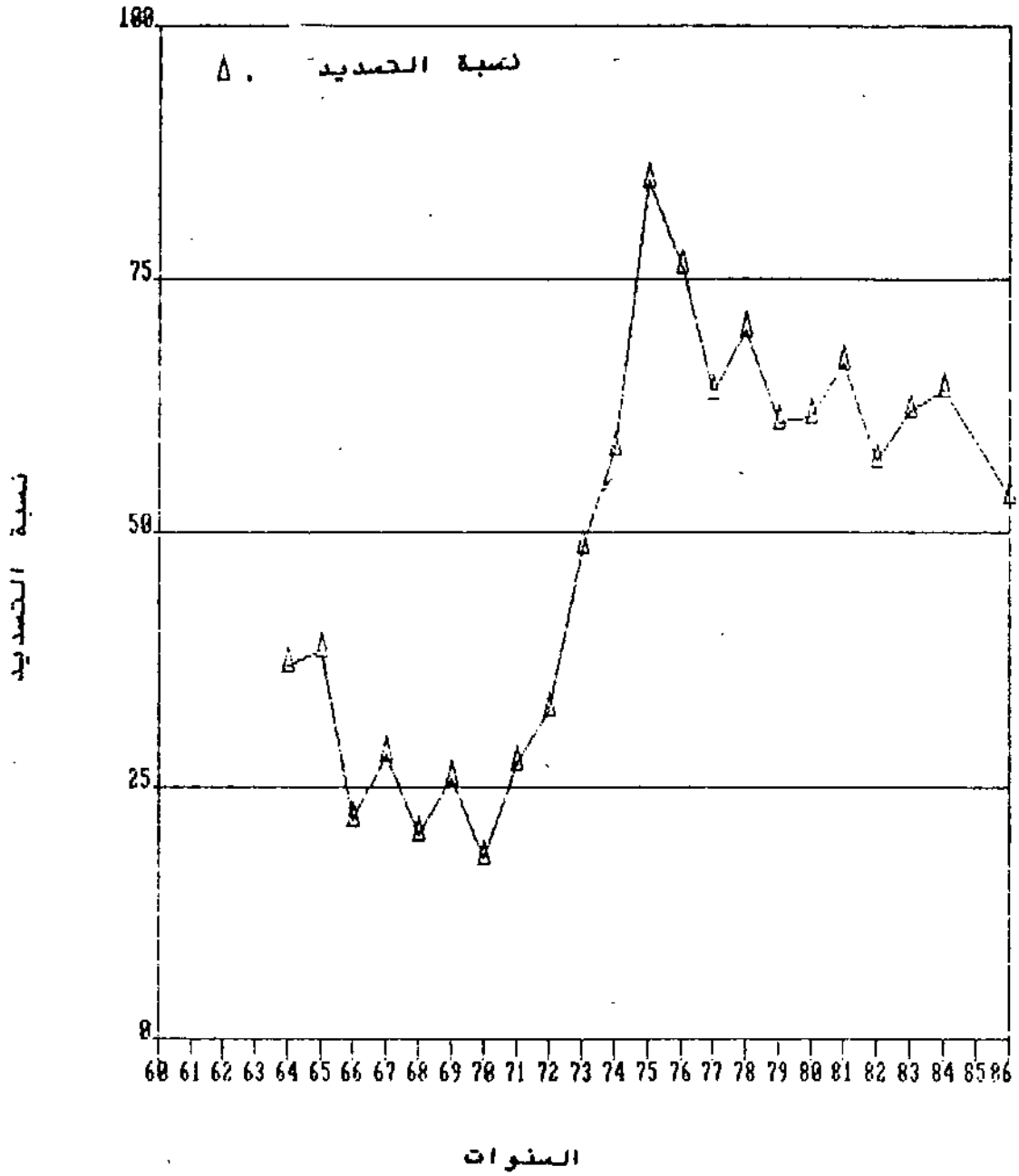

الشكل رقم (٥-١) تطور نسب الحديد للمؤسسة خلال الفترة ١٩٦٠م - ١٩٨٦م.

١-٥ اثر تدخل الحكومات في الاقراض الزراعي وعلاقة ذكل على التسديد

هناك صورا عديدة لتدخل الحكومات في سياسة الاقراض الزراعي بحكم كونها صاحبة القرار في توجيه سياسة الاقراض واهم هذه الصور هي :

١ - تدخل الحكومة في اعادة جدولة الديون المستحقة على المزارعين.

وتلجأ الحكومات لهذه الطريقة نتيجة تعرض المزارعين لظروف قاهرة كالظروف الطبيعية من فيضانات وصقيع وانحباس للامطار وآية عوامل اخرى تؤثر على الانتاج او لظروف اقتصادية كتدني الاسعار للمنتوجات الزراعية نتيجة للاختناقات التسويقية وعدم وجود اسواق خارجية او داخلية للانتاج الزراعي . وعندما تجد الحكومة ان هناك قطاعا كبيرا من المزارعين يتاثرون من الظروف السابقة . فانها تتدخل لدى مؤسسات الاقراض الزراعي لإعادة جدولة القروض او اعفائهم من الفوائد كما حصل في الاردن في عام ١٩٨٥ و١٩٨٦ نتيجة للظروف الطبيعية كانحباس الامطار والعوامل الجوية الاخرى وكذلك الاختناقات التسويقية لبعض انواع الخضار فقد اوعزت الحكومة في عام ١٩٨٥ المؤسسة الاقراض الزراعي بأنها سوف تدفع الفوائد المستحقة للقروض المتوسطة والطويلة الاجل على المزارعين حيث بلغت قيمة هذه الفوائد لعام ١٩٨٥ حوالي (٧٧٨ر٢٩٧، ٤٤٦) دينارا وفي عام ١٩٨٦ بلغت (٢٣٠ر٣٨١ر١) دينارا . وفي عام ١٩٨٦ فقد اوعزت الحكومة بجدولة القروض المتوسطة والطويلة الاجل لمدة خمسة سنوات وقد بيلغت قيمة المبالغ المجدولة لراس المال حوالي (٥٧٠ر٤٢٨ر٤) دينارا اما الفوائد المجولة فقد بلغت (١٤٠ر٦٢٨ر١) دينار وقد حدث

ذلك ايضا في بعض دول المغرب العربي ففي تونس وفي عام ١٩٨٧ تم اعفاء المزارعين عن دفع جميع الفوائد على القروض المصروفة من الموارد الحكومية ونسبة ٥٠٪ عن القروض المصروفة من موارد البنك القومي التونسي وفي المغرب ايضا قامت الحكومة بالايجاز للصندوق الوطني للقروض الفلاحي باعادة يجولة ديون (٩٥) الف مزارع بما يتجاوز (٦٦) مليون دولار. لمدة تتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات.

ولا شك أن اعادة جدولة قروض المزارعين ودفع الفوائد عنهم يفيدهم في المدى القصير فقط ولكن له تاثيره العكسي في المدى الطويل على المزارعين وعلى مؤسسات الاقراض الزراعي فتاثيره على المزارعين في المدى الطويل يكمن في زيادة الفوائد الاضافية نتيجة لزيادة مدة القرض كما أن اعادة الجدولة ودفع الفوائد، بالايجاز من الحكومة يولد عند المزارعين قناعة انه في حالة تقرضهم للخسارة فإن الحكومة سوف تدفع عنهم استحقاقاتهم لمؤسسات الاقراض. مما يترك أثره السيء في العملية الانتاجية وعدم بذلك جهدا اكثر للمحافظة على الانتاج كما انه يولد عندهم شعورا بانهم فقراء ويحتاجون للمساعدة كما أن الحكومة هي المسؤولة عن رعاية وتنمية المناطق الريفية وكذلك دفع الفوائد المستحقة عن المزارعين له أثره على المزارع النشيط الذي يبذل جهدا كبيرا لانجاح مشروعه كما أن تعامله مع مؤسسات الإقراض الزراعي جيد فهتو يدفع جميع الإقساط المستحقة عليه سواء اكان لرأس المال او الفوائد فهذا المزارع لم يستفد من قرار الحكومة بكينما نجد أن المزارع غير النشيط او المماطل او الذي استخدم ارباحه في مشاريعه الخاصة تقدم الحكومة بتسديد الفوائد عنه وهذا خلق شعوار بالاحباط لدى المزارعين الملتزمين بالتسديد فكان هذا القرار كما حصل في الاردن كافا

المسيء وعاقب المجتهد مما كان له الاثر في تدني نسبة التسديد في الاعوام السابقة وخاصة بين المقترضين الملتزمين بالتسديد سنويا مع المؤسسة حيث بلغت نسبة التحصيلات في عام ٨٦ حوالي (٥ر٥٣) وفي عام ١٩٨٧ بلغت (٤٠٪) رغم المادة الجدولة كما ان اجراءات الجدولة وتسديد الفوائد يعزز منها اعتقاد الناس ان المؤسسة غير جادة في تحصيل اموالها ولا تستطيع بيع الاراضي المرهونة كضمانات للقروض مما يعكس أثرا سيئا على التحصيل وعدم المبالاه بديون المؤسسة .

٢ - تدخل الحكومة في تحديد الاسعار .

عادة يتوقف تحديد سعر الانتاج لمنشآة تجارية على التكاليف الكلية والتكاليف الجدية فيحدد السعر اعلى من نقطة التقاء منحنى التكاليف الكلية مع التكاليف الجدية وبذلك تحصل المنشاءة على ربح .

اما بالنسبة للدولة فعندما تحدد سعر سلعة ما فهناك عوامل تؤشر على عملية تحديد السعر ، من هذه العوامل المنتج وتكاليف الانتاج والمستهلك ووضعه الاقتصادي ونوع الانتاج ، وبالنسبة للمنتج وتكاليف الانتاج فيجب عند تحديد سعر للانتاج ان نضمن له التكاليف التشغيلية للانتاج بالاضافة الى قيمة العد العائلي وقسما من التكاليف الثابتة وربحا بحيث يضمن له معيشة كريمة ويساعده على الادخار لتكوين راس مال له . اما بالنسبة للمستهلك فتراعي الدولة المستوى العام للاجور وعدم تعرض المستهلك للاستغلال وبالنسبة لنوع الانتاج فهناك محاصيل استراتيجية خاصة بالامن الغذائي كالقمح مثلا ومحاصيل تصديرية كالخضار في الاردن والبصل والقطن والارز في مصر وهناك محاصيل تصنيعية كالقطن وقصب السكر في مصر وبعض الخضار في الاردن كالبندورة وهناك محاصيل فقط للاسواق المحلية . فمن خلال هذه

العناصر السابقة تقوم الدولة بتحديد الاسعار ومن الصعب جدا عليها ان ترضي جميع الاطراف فهناك عند تحديد سعر انتاج معين فإنه لا بد ان يظلم المنتج او المستهلك او يؤثر على نوع وكمية انتاج بعض المواد فمثلا عندما تحدد الدولة اسعار القمح مسبقا ويكون هذا السعر تشجيعا فنلاحظ ان هناك عددا من الناس يتجهون لزراعة القمح وبالتالي نرى انتقال جزء كبير من عناصر الانتاج الرئيسية هي رأس المال ومساحة الارض والعمل والادارة من قطاع انتاج محصول معين الى قطاع زراعة القمح وكذلك بالنسبة لتمديد سعر محصول تصنيعي كالقطن مثلا في مصر وسوريا فتحدد اسعار القطن من قبل القطاع العام في مصر وفي سوريا من قبل المجلس الزراعي الاعلى ويمنع المزارع من بيع انتاجه في الاسواق المحلية ويقوم بتوريد جميع انتاجه الى القطاع العام بحيث تشتريه الدولة بسعر اقل من سعر القطاع الخاص وبالتالي حرمان المزارع من الربح الحقيقي للانتاج ويؤثر ذلك على نسبة التسديد وما ينطبق على المحصول التصنيعي ينطبق تماما على المحصول التصديري وبالتالي يعزف المزارع عن زراعة هذه المحاصيل وهذا ما يؤثر بالتالي على انتقال رؤوس الاموال وعناصر الانتاج الاخرى من زراعة القطن الى زراعة المحاصيل الاخرى الاكثر ربحا وهذا يؤثر على المصانع كما يؤثر على الاسواق الخارجية وعلى عدم التخصص في الانتاج، وكان من الاجدر على الدولة ترك الاسعار بدون تحديد حيث تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب وتتدخل الدولة في هذه الحالة على ارشاد المزارع الى المحصول الاكثر ربحا ويزرع ارض بالمحصول الذي يعتقد المزارع انه الاكثر ربحا واقل تكاليف.

١-٦ الاقراض والتحصيل لفرعي عمان والمفرق

نظراً لاهمية التحصيلات التي تقوم بها مؤسسة الاقراض الزراعي لتوفير الاموال اللازمة لإعادة إقراضها وتسديد نفقاتها وإلتزاماتها فسوف نقوم بدراسة اسباب إنخفاض نسبة التسديد في قروض المؤسسة ، ولاجراء هذه الدرسة تم اختيار فرعين من اكبر فروع المؤسسة مساحة وإقراضاً وتنوعاً للمشاريع وهما فرعا المؤسسة في كل من عمان والمفرق.

يلاحظ من الجدول رقم (٨-١) ان كمية قروض فرع المفرق قد تضاعفت عدة مرات خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦ وكذلك زادت قروض تحسين وإعمار الاراضي البعلية ، وذلك لحفر آبار إرتوازية وخاصة في السنوات ٨١، ٨٢ وكذلك زيادة في القروض التشغيلية وخاصة قروض زراعة الخضار وشراء اعلاف للاغنام.

وتبين المعادلة رقم (٨) اتجاهية قروض فرع المفرق من عام ١٩٧٣-١٩٨٦وهي كالتالي :

$$\text{Log} = \text{Log } 4.9055 + 0.9513 \text{ Log } X$$

$$Y = 80445.1\ X^{0.9513} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad 8$$

$$R^2 = 0.6884$$

وتشير المعادلة ان معدل التغيير النسبي لقروض فرع المفرق حوالي (٧٩٦٣٧).

ويبين الشكل رقم (٦-١) تطورقروض فرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦ ونلاحظ ان قروض الفرع قد زادت بكمية كبيرة بعد عام ١٩٧٩ وذلك لانه سمح للاهالي بحفر آبار إرتوازية واخذ قروض لتمويلها.

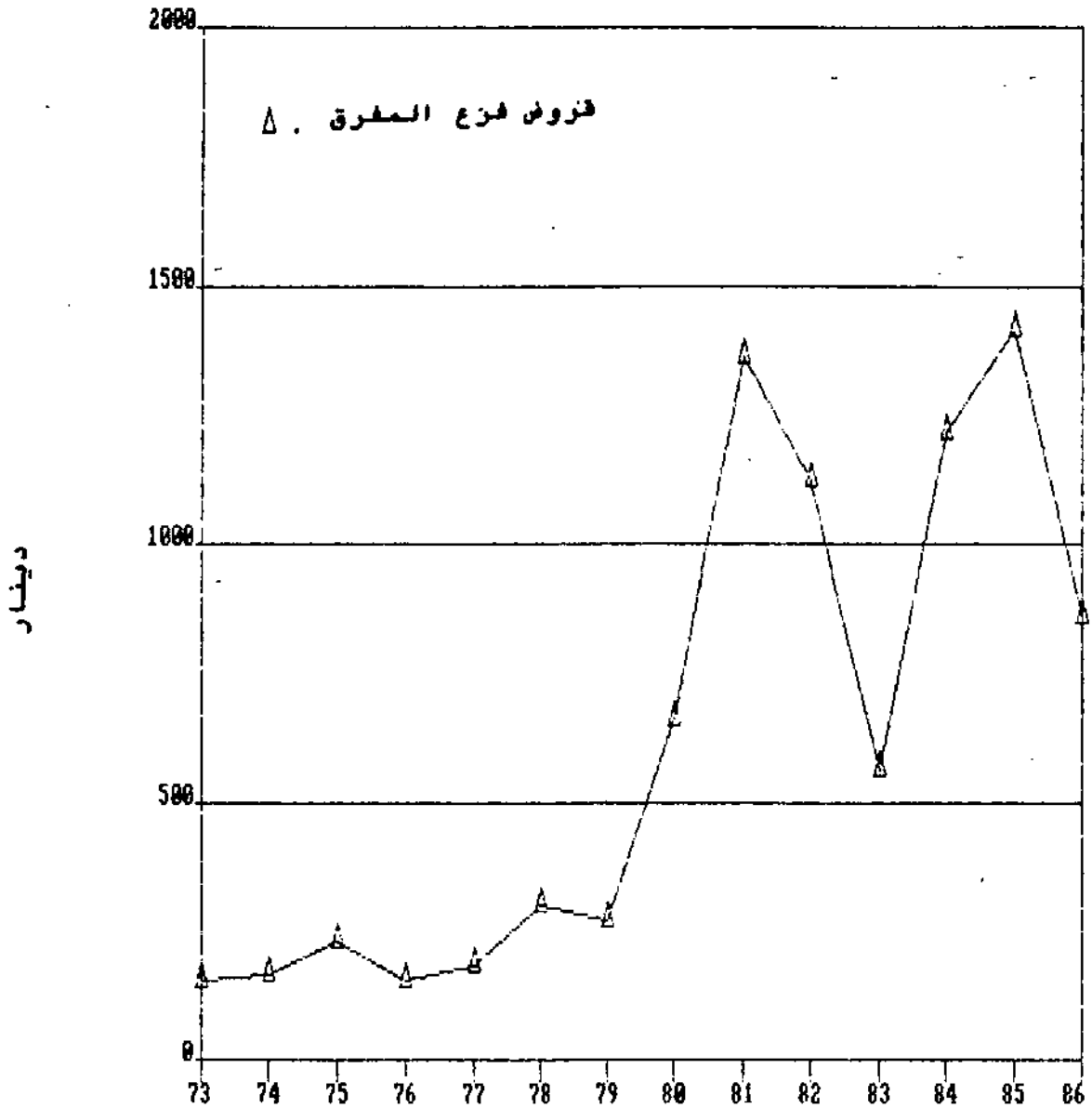

الشكل رقم (٦-١) تطور قروض فرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٣م - ١٩٨٦م.

* جدول رقم (٨-١): تطور قروض فرع المغرب خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٦ موزعة حسب مجالات الإستثمار

مجالات الإستثمار / السنة	تحسين وإعمار الأراضي البعلية	الأراضي المروية	مشاريع تنمية الثروة الحيوانية والدواجن	المكننة والمستلزمات الزراعية	الأبنية الزراعية والريفية	القروض التشغيلية	المجموع الكلي
١٩٧٢	١٢٧٨٥	٤٨٤٠	٢٢٨٠	٥٩٦٠	٢٦٦٤٠	٤٠٤٣٥	١٥٠٩٤٠
١٩٧٤	٥٩٩٥	١٥٢٦٢	٤٩٢٢٤	١٥١٢٥	٥٦٤٢٨	٢١٠٧٠	١٦٢٢٠٤
١٩٧٥	١٠٧٩٢	٨٨٢٥	٤١٧٢٠	٢٢١٠٠	(١) --	٤٩٢٩٥	٢٢٢٠١٢
١٩٧٦	٤٨٧٧١	٢٢٠٠٠	٤٠٢٢٠	١١٢٠٠	(٢) --	٢٥٦١٧	١٠٢٩٠٩
١٩٧٧	٢٢٠٠	٢٧١٦٠	٩٨٠٤٠	٨٤٧٥	١٤٧٥٠	٢٢٤٢٠	١٨٥١٦٥
١٩٧٨	٨٢٢٠	١١٦٥٥٠	١٤١٦٢٠	--	٣٥٠٠	٢٧٥٢٥	٢٩٧٥٢٥
١٩٧٩	١٠٢٢٥	٤١٥١٤	٢٨٧٥٠	٩٧٠٠	٢٠٠٠	١٢٦٢٠٥	٢٦٨٩٤٥
١٩٨٠	١٨٦٢٥	٤٦٨٥٥	٦٨١٢٠	--	٨٢٠٠	١٠٢٢٩٥	٦٦٦٠١٥
١٩٨١	١٠٥٧١٥٦	--	١٤٢٧٠٠	--	٥٩٨٤٤	١٠٦٨٥٠	١٣٦١٥٥٠
١٩٨٢	٧٩٩٦٨٠	--	٣٩٠٠٠	١١٥٠٠	٥٠١٢٠	٢٢١٢٠٠	١١٢١٢٥٠
١٩٨٣	٢٢١٤٥٠	--	٥٢٩٠٠	٢٠٥٢٠	٢١١٥٠	٢٢٧٢٥٠	٥٦٢٢٧٥
١٩٨٤	٩٩٣٥٠	٤٧٦٢٠٠	١٤٢٠٥٠	٢٤٥٠٠	٧١٩٠٠	٢٩٥١٥٠	١٢٢٠٢٥٠
١٩٨٥	٧٤٨٥٠	٦٩١٠٢٠	٦٧٢٠٠	٩٤٥٠٠	٤٥٩٥٠	٤٤٤٥٠٠	١١١٨١٢٠
١٩٨٦	١١٥٤٠٠	٢٢٢٧٠٠	١٠٢٩٠٠	٢٠٥٠٠	١٨٨٠٠	٢٧٩١٥٠	٨٦٥٤٥٠

* المصدر : تقارير مؤسسة الإقراض الزراعي السنوية.

(١) + (٢): قروض الأبنية الريفية وزعت على باقي الاستثمارات.

جدول رقم (٩-١): تطور قروض قرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٦ موزعة حسب مجالات الإستثمار.

مجالات الإستثمار / السنة	تحسين وإعمار الأراضي البعلية	الأراضي المروية	مشاريع تنمية الثروة الحيوانية والدواجن	المكننة والمشاتل الزراعية	الأبنية الزراعية والريفية	القروض التشغيلية	المجموع الكلي
١٩٧٢	١٣٠٤٥	٢٦٠٥٥	٥٩٥٤٠	١٠٧١٤٥	٥٠٢١٥	٩٨٢١٧	٥٦٠٩٤٢ (*)
١٩٧٤	٣٠٩٠٥	٧٤٧٨٥	١١٤٧٩٦	٢١٥٣٥	١٠٥٧٣٥	٦٩٩٠	٥٧٢٠١١
١٩٧٥	٥٨٣٩٠	٥١٤٠٥	٤٣١٣٨٥	١٨١٥٣٠	--	١٣٠٣٠	٨٦٨٩٤٠ (١)
١٩٧٦	٣٠٤٤٠	٢٨٨٩٥	١٩٣٢١٧	٣٠٨١٧٥	--	١١٣٦١٠	٧٠٦٤٦٢ (٢)
١٩٧٧	١٣١٤٠	٥٤٦٠٠	٢٥٧٠٠٣	١١٢١٠	٢٤٨٥٠	٥٨٥٠٠	٤٤٧٩٣٨ (٣)
١٩٧٨	٤٤٦٥٥	١٠٠٠	١٠٠٦٤٠	٣٣٢٥٠	٦٦٠٠	١٣٥٣٨	٦٠٤٠٨٩ (٤)
١٩٧٩	١١٠٧٥	٦٨٤١٠	١٤٨٩٥٠	١٣٠٠٠	٢٥٠	٣٠٤٤٠٣	٥٤٢٧٨٨
١٩٨٠	٢٨٥١٠	٣٨٧٩٥٠	١٥٥٢٠٠	١٢٠٩٧٥	٧٠٧٠	٥٠١١٥	٧٤٤٨٢٠
١٩٨١	١٦٩٩٥٥	٢٢٢١٥٠	١٣٩٥٧٠	٢٤٢٥٠	٢٢٠٢٠	٥٥٨٧٠	٦٦٢٠٢٥
١٩٨٢	١١٢٢٠٠	١٠٤٦٢٤٥	٤٤٥٠٠	٤٢٧٥٠	١٢٦٠٠	٦٤٥٥٠	١٢٢٣٩٤٥
١٩٨٣	١٥٨٦٥٠	١٠٠٠١٢٣	--	٢٢٨٥٠	٤٧٦٧٧	٦٠٠٠٠	١٢٩٠٦٠٠
١٩٨٤	٥٤٧٠٠	٤٤٠٩٠٠	٦٣٨٠٠	٧٥٠٠	٤٤٤٥٠	١٨٠٧٥٥	٧٩٢١٠٥
١٩٨٥	١٣٥٢٥٠	٢٨٢٢٥٠	٢٩٦٠٠	٥٨٥٠٠	٤٩٢٠٠	١٤٢٨٠٠	٨٠٢٦٠٠
١٩٨٦	١٤٩٩١٠	١٧٦٢٩٣	٦٤٥٠٠	٦٩٠٩٥	٥٤١٥٠	١٦٢٨٠٠	٦٧٧٧١٨

المصدر: تقارير مؤسسة الإقراض الزراعي، عمان /الاردن.

* هناك قروض اخرى قيمتها ٥١٢٢٠ من ضمن المجموع الكلي اسكان وقيلي .

* (١) من ضمنها إسكان وقيلي بقيمة ١٠٠٢١٠ دينار وتم توزيع قروض الأبنية الريفية على المجالات الأخرى.

* (٢) من ضمنها إسكان وقيلي بقيمة ٢١٦٢٢ دينار وتم توزيع قروض الأبنية الريفية على المجالات الأخرى.

* (٣) من ضمنها إسكان وقيلي بقيمة ٢٢٦٧٠.

* (٤) من ضمنها إسكان وقيلي بقيمة ٥٤١١٦.

ويلاحظ من الجدول رقم (٩-١) ان قروض فرع عمان زادت حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٨٢، وذلك لزيادة القروض المخصصة لمشاريع الآبار الإرتوازية ثم بدات تتناقص وذلك لمنع حفر الآبار في المنطقة كما نلاحظ ان قروض الدواجن وصلت ذروتها في عام ١٩٧٥، ثم بدات تتراجع لوصول الاردن مرحلة الإكتفاء الذاتي من الدواجن اللاحمة، والتصدير لبيض المائدة، مما حدا المؤسسة لوقف هذه القروض في عام ١٩٧٨ وبقيت قروض الاغنام والابقار، (الشكل رقم ٧-٢).

وتبين المعادلة رقم (٩) اتجاهية قروض فرع المفرق من عام ١٩٧٣-١٩٨٦وهي كالتالي :

$$\text{Log} = \text{Log } 5.7195 + 0.1810 \text{ Log } X$$

$$Y = 5.7195\ X^{0.1810} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad 9$$

$$R^2 = 0.4544$$

وبهذا يكون معدل التغيير النسبي فرع عمان (١٩٥٨٣).

من خلال المقارنة بين المعادلتين (٨)، (٩) وجد ان معدل الزيادة في قروض فرع المفرق اعلى من قروض فرع عمان وذلك لان قروض فرع المفرق حتى السبع سنوات الاولى كانت اقل حجماً من قروض فرع عمان فكان معدل التغيير في فرع المفرق اكبر منه في فرع

اما عن تحصيلات فرع المفرق فالجدول رقم (١٠-١) يبين فيه تحققات وتحصيلات فرع المفرق والنسبة المئوية للتسديد خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧.

جدول رقم (١٠-١): تطور تحققات وتحصيلات والنسبة المئوية للتسديد لفرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧.

السنة	التحققات	التحصيلات	نسبة التسديد
١٩٧٢	٨٨١٦٦	٣٢٦٣٢	٣٧ر٠
١٩٧٣	١٧٢٩٥٠	١٠٠٤٩١	٥٨ر٠
١٩٧٤	٢٠٢٥٦٧	١٠٩٥٠٠	٥٤ر٠
١٩٧٥	٣٠٠٢٤٠	١٧٦٨٨٥	٥٨ر٩
١٩٧٦	٣٢٧٣١٨	١٧٨٧٠٥	٥٤ر٥
١٩٧٧	٢٨٢٩١١	١٩٦٥٨٧	٦٩ر٤
١٩٧٨	٣١٦١٨٦	١٨٣٨٧٠	٥٨ر٠
١٩٧٩	٣٨٨٧٥٨	١٩٧٢٩٧	٥٠ر٧
١٩٨٠	٦٢٧٠٣٣	٣٨٠٩٦٨	٦٠ر٧
١٩٨١	٧٠٩٢٥٢	٤٨٨٤٢٩	٦٨ر٩
١٩٨٢	٩٦٥٠٥٠	٥٩٣٢٨٠	٦١ر٥
١٩٨٣	١٠٧٦١٣٩	٧٩٤٩٤٠	٧٣ر٩
١٩٨٤	١٠٧٤٦٢٧	٧٣٦٦١٠	٦٨ر٥
١٩٨٥ *	--	١٠٠٧٤٠٢	--
١٩٨٦	١٥٦٢١٩٨	٨٤٨٧٧٩	٥٤ر٠
١٩٨٧	١٩٣٩٨٢٦	٧٨٦٤١٩	٤٠ر٥

المصدر: تقارير مؤسسة الإقراض الزراعي السنوية /عمان/الاردن

* خلال هذه السنة لم تظهر التحققات وذلك بعد ان قرر رئيس الوزراء جدولة المبالغ المستحقة بالنسبة لسنوات الدين المتوسطة الاجل ودفع الفوائد عن المزارعين.

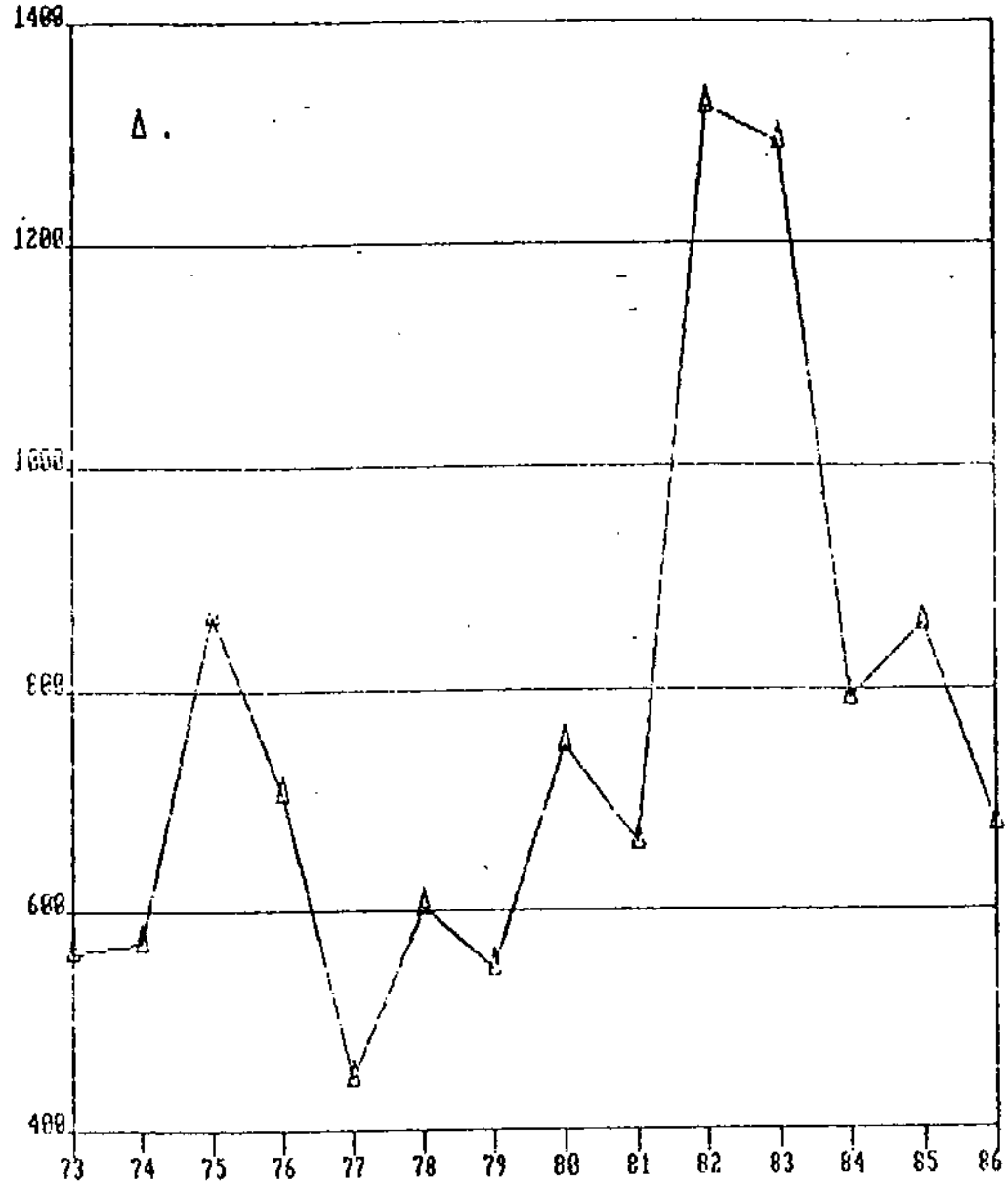

الشكل رقم (٧-١) تطور قروض فرع عمان خلال الفترة ١٩٧٣م - ١٩٨٦م.

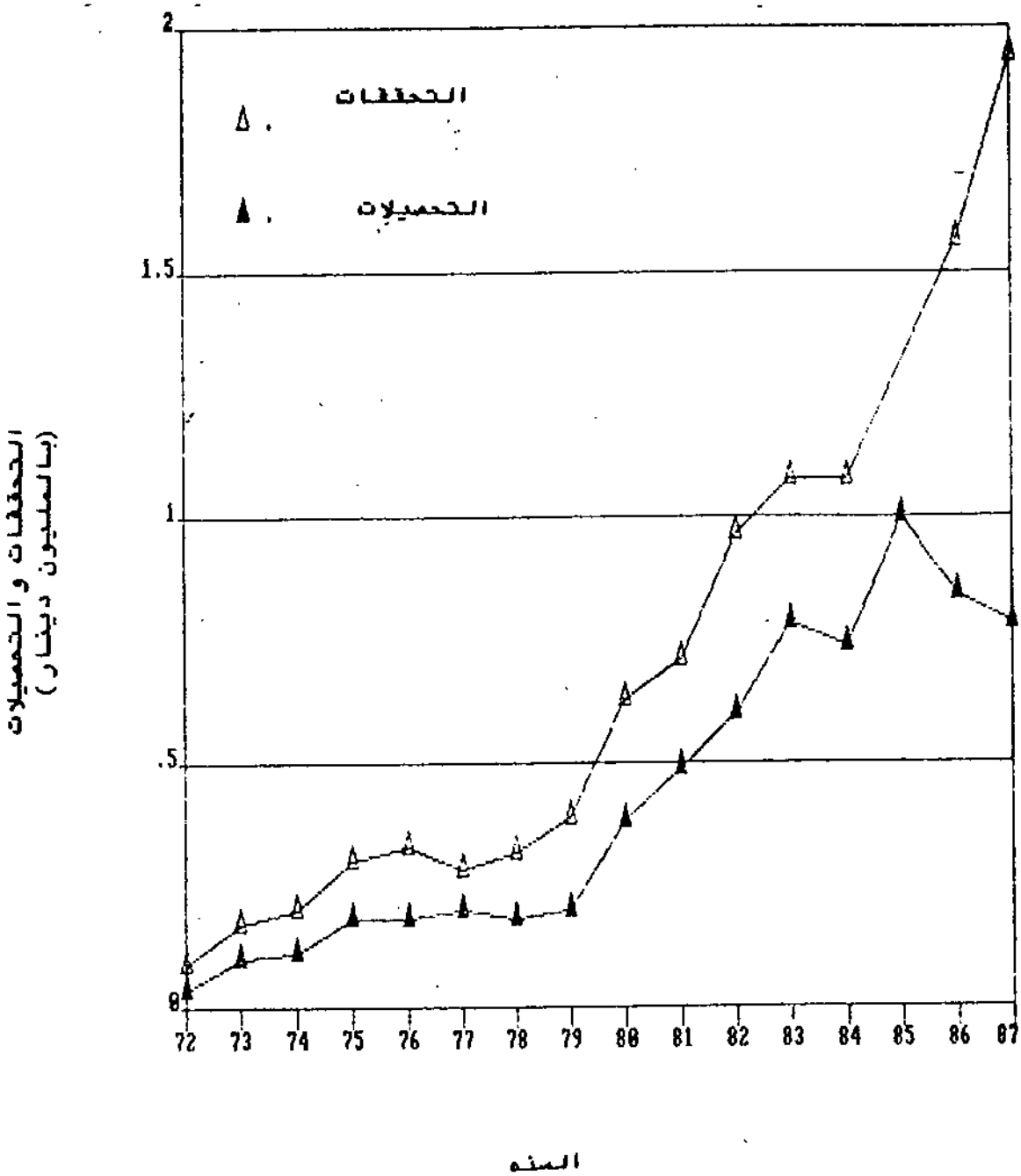

الشكل رقم (٨-١) تطور التحققات والتحصيلات لفرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧.

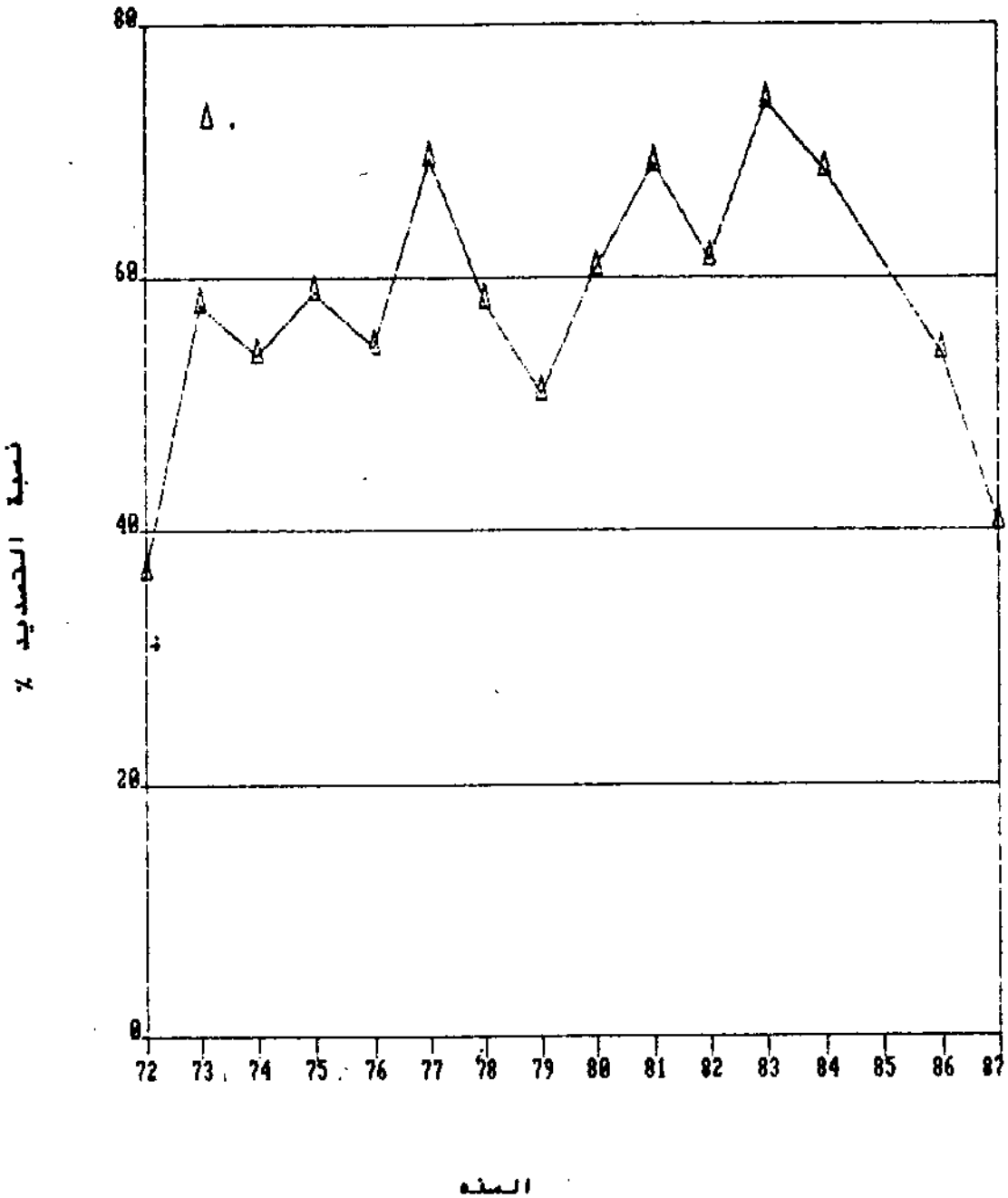

الشكل رقم (٩-١) تطور نسبة التبديد لفرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

يلاحظ من هذا الجدول أن التحققات والتحصيلات تزداد سنة بعد اخرى اما نسبة التحصيلات فقد أخذت بالانخفاض منذ عام ١٩٨٤ حتى وصلت عام ١٩٨٧ إلى ٥ر٤٠ وهذه النسبة تجبر المؤسسة باخذ قروض سواء من الداخل والخارج وتقلل من إعتماد المؤسسة على تمويلها الذاتي ويبين الشكل رقم (٨-١) تطور التحققات والتحصيلات لفرع المؤسسة بالمفرق خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧.

كمايبين الشكل رقم (٩-١) تطور نسبة التسديد لفرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧.

ويلاحظ من هذا الشكل ان نسب التسديد في المفرق اخذت تتراجع باستمرار منذ عام ١٩٨٤.

وتبين المعادلة رقم (١٠) اتجاهية تحصيلات فرع المفرق خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ وهي كالتالي:-

$$\text{Log } Y = \text{Log } 4.4854 + 1.1847 \text{ Log } X$$

$$Y = 30577.3\ X^{1.1847} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (10)$$

$$R^2 = 0.9190$$

اما المعادلة رقم (١١) فتبين اتجاهية تحققات قروض فرع المفرق خلال الفترة السابقة وهي كالتالي:

$$\text{Log } Y = \text{SLog } 4.8226 + 1.0615 \text{ Log } X$$

$$Y = 66466\ X^{1.0615} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (11)$$

$$R^2 = 0.9807$$

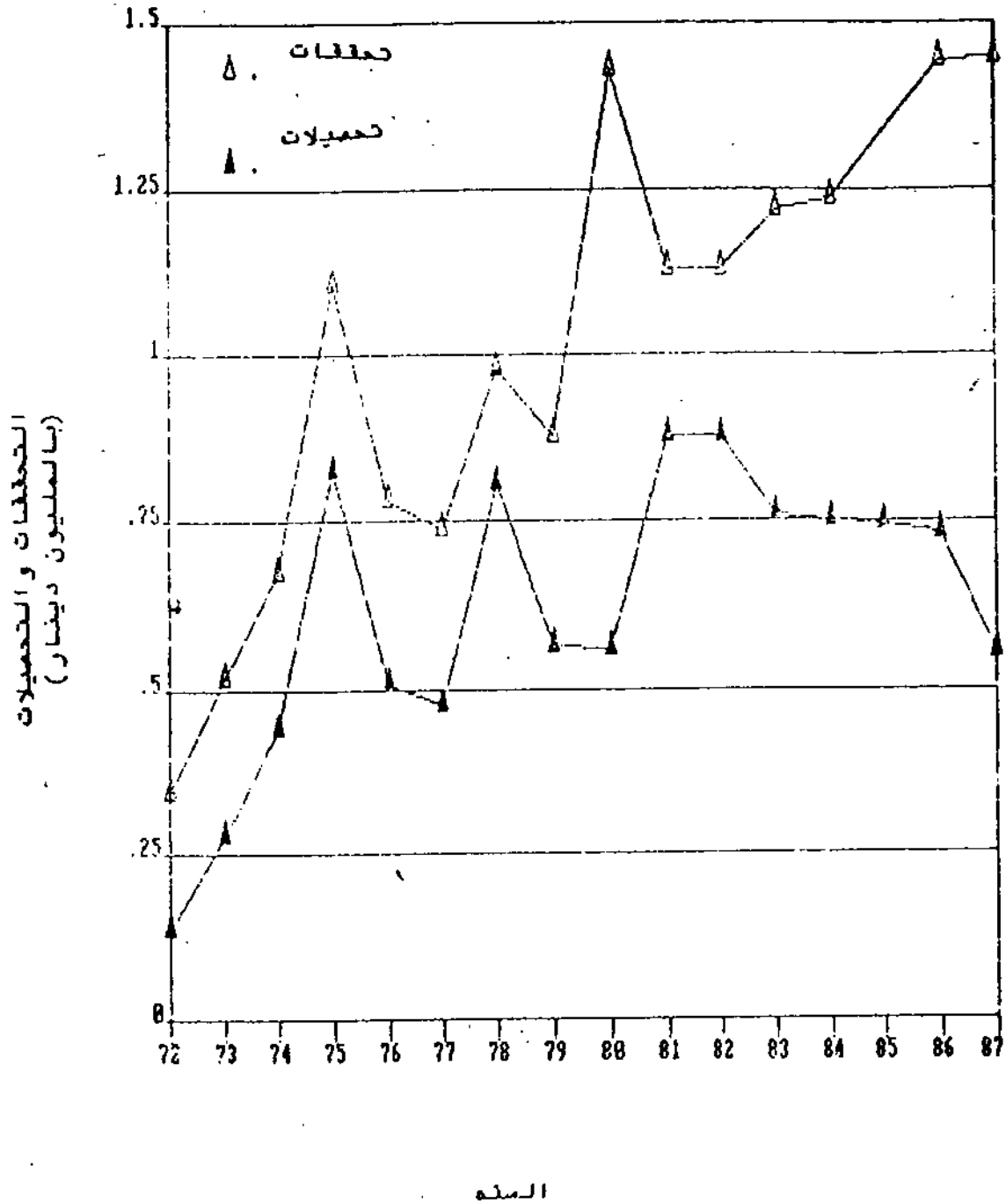

الشكل رقم (١٠-١) تطور تحققات وتحصيلات فرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

جدول رقم (١١-١): تحققات وتحصيلات ونسبة التسديد لفرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧.

السنة	التحققات	التحصيلات	نسبة التسديد
١٩٧٢	٣٤١٩٥٥	١٣٥٢٤٩	٣٩ر٥
١٩٧٣	٥١٨١٩٦	٢٧٩٥٣٠	٥٣ر٩
١٩٧٤	٦٧٥٨٠٨	٤٤٢٥٠٢	٦٥ر٤
١٩٧٥	١١٠٥٧١٢	٨٢٥٠٧٨	٧٤ر٦
١٩٧٦	٧٨١٤١٢	٥٠٨٧٢٨	٧٠ر٧
١٩٧٧	٧٣٧٩٣٨	٤٧٥٢٣٣	٦٤ر٤
١٩٧٨	٩٧٨٩١٠	٨٠٥٨٦٢	٨٢ر٣
١٩٧٩	٨٧٩٤٢٠	٥٦٥٣٠١	٦٤ر٣
١٩٨٠	١٠٤٣٠٨٧	٥٦٢١٢٧	٥٣ر٧
١٩٨١	١١٢٨٧٦٠	٨٧٥٧٤٠	٧٧ر٦
١٩٨٢	١١٢٨٧٦١	٨٧٥٧٤٠	٧٤ر٢
١٩٨٣	١٠٢١٧٦٥	٧٦٠٩١٦	٧٤ر٥
١٩٨٤	١٢٣٣٨٠٤	٧٤٧٨٨٤	٦٠ر٦
١٩٨٥ *	--	٧٤٣٧٣٣	--
١٩٨٦	١٤٤٢٤٦٢	٧٣٣٨٦٤	٥٠ر٩
١٩٨٧	١٤٤٨٢٠٠	٥٥٥٤٩٩	٣٨ر٣

المصدر: تقارير مؤسسة الإقراض الزراعي السنوية. عمان/الأردن

* خلال هذه السنة لم تظهر التحققات وذلك بعد ان قرر رئيس الوزراء جدولة المبالغ المستحقة بالنسبة لسندات الدين المتوسطة الاجل ودفع الفوائد عن المزارعين.

وتشير المعادلتان (١٠)، (١١) ان معدل التحققات (١) في فرع المفرق اعلى من معدل زيادة التحصيلات.

اي بمعنى آخر ان معدل تحويل القروض الى مبالغ مستحقة اكبر من معدل التحصيلات وهذا مؤشر سلبي لفرع المفرق علما وجد ان معدل التغير النسبي لتحصيلات فرع المفرق يساوي (٦٢٨٠٥) ومعدل التغير النسبي للتحققات (٩٤٥٣٥).

اما عن تحصيلات فرع عمان فيبين الجدول رقم (١١-١) تحققات وتحصيلات ونسبة التسديد لفرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧.

نلاحظ في هذا الجدول ان التحققات في تزايد مستمر.كما ان هناك بعض القفزات السريعة لها، فمثلا بين عام ١٩٧٤، ١٩٧٥ نرى ان هناك فرقا كبيرا في التحققات وهذا راجع إلى قروض الدواجن الكبيرة آنذاك، اما زيادة التحققات من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٧ فهذه راجعة إلى قروض الآبار الإرتوازية الكبيرة. اما عن التحصيلات فنرى ان اعلى نسبة لفرع عمان كانت سنة ١٩٧٨ وقد وصلت إلى ٣ر٨٢٪ وبدات في الإنخفاض التدريجي إلى ان وصلت في عام ١٩٨٧ إلى اقل من النصف ٣ر٣٨٪ رغم إعادة جدولة القروض سنة ١٩٨٥.

ويبين الشكل رقم (١٠-١) تطور تحققات وتحصيلات فرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧. وتبين المعادلة رقم (١٢) اتجاهية تحصيلات فرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧ وهي كالتالي :

$$\text{Log } Y = \text{SLog } 5.3269 + 0.5122 \text{ Log } X$$

$$Y = 212275.5\ X^{0.5122} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (12)$$

$$R^2 = 0.68$$

اما المعادلة رقم (١٣) فتبين اتجاهية تحققات قروض فرع عمان خلال الفترة السابقة وهي كالتالي:-

---

(١) التحققات: هي المبالغ المستحقة.

$$\text{Log } Y = \text{SLog } 5.5838 + 0.4626 \text{ Log } X$$

$$Y = 383530.5\ X^{0.4626} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (13)$$

$$0.8639\ R^2$$

لقد وجد من مقارنة المعادلتين رقم (١٢)، (١٣) ان معدل زيادة التحققات اكبر من معدل زيادة التحصيلات وهذا ايضا مؤشر سلبي للفرع حيث بلغ المعدل السنوي للتحققات (٥٩١٥٠) وللتحصيلات (٣٩٤١٧).

وعند المقارنة بين المعادلة رقم (٨) والخاصة بقروض فرع المفرق والمعادلة رقم (١١) الخاصة بتحققات فرع المفرق وجد ما يلي:

١ - ان معدل زيادة التحققات النسبي (٩٤٥٣٥) وهو اكبر من معدل زيادة القروض والذي بلغ (٧٩٦٣٧) وهذا دليل على سرعة دوران راس المال وهذا مؤشر ايجابي للفرع.

٢ - لقد بلغ معدل زيادة التحصلات (٦٢٨٠٥) وهو اقل من معدل زيادة القروض حيث بلغ (٧٩٦٣٧) واقل من معدل زيادة التحققات وهذا مؤشر سلبي للفرع.

وبمقارنة المعادلة رقم (٩)، (١٢) ورقم (١٣) وجد ما يلي:-

١ - ان معدل زيادة التحققات هو (٥٩١٥٠) وهو ايضا اكبر من معدل زيادة القروض والذي بلغ (١٩٥٨٣) وهذا ايضا دليل على سرعة دوران راس المال ويعتبر مؤشر ايجابي للفرع

٢ - ان معدل زيادة التحصيلات بلغ (٣٩٤١٧) وهذا اكبر من معدل زيادة القروض والذي بلغ (١٩٥٨٣) واقل من معدل زيادة التحققات والذي بلغ (٥٩١٥٠) وهذا مؤشر سلبي للفرع.

ونلاحظ من هذا الشكل ان نسبة التسديد اخذت تتراجع منذ عام ١٩٨٣.

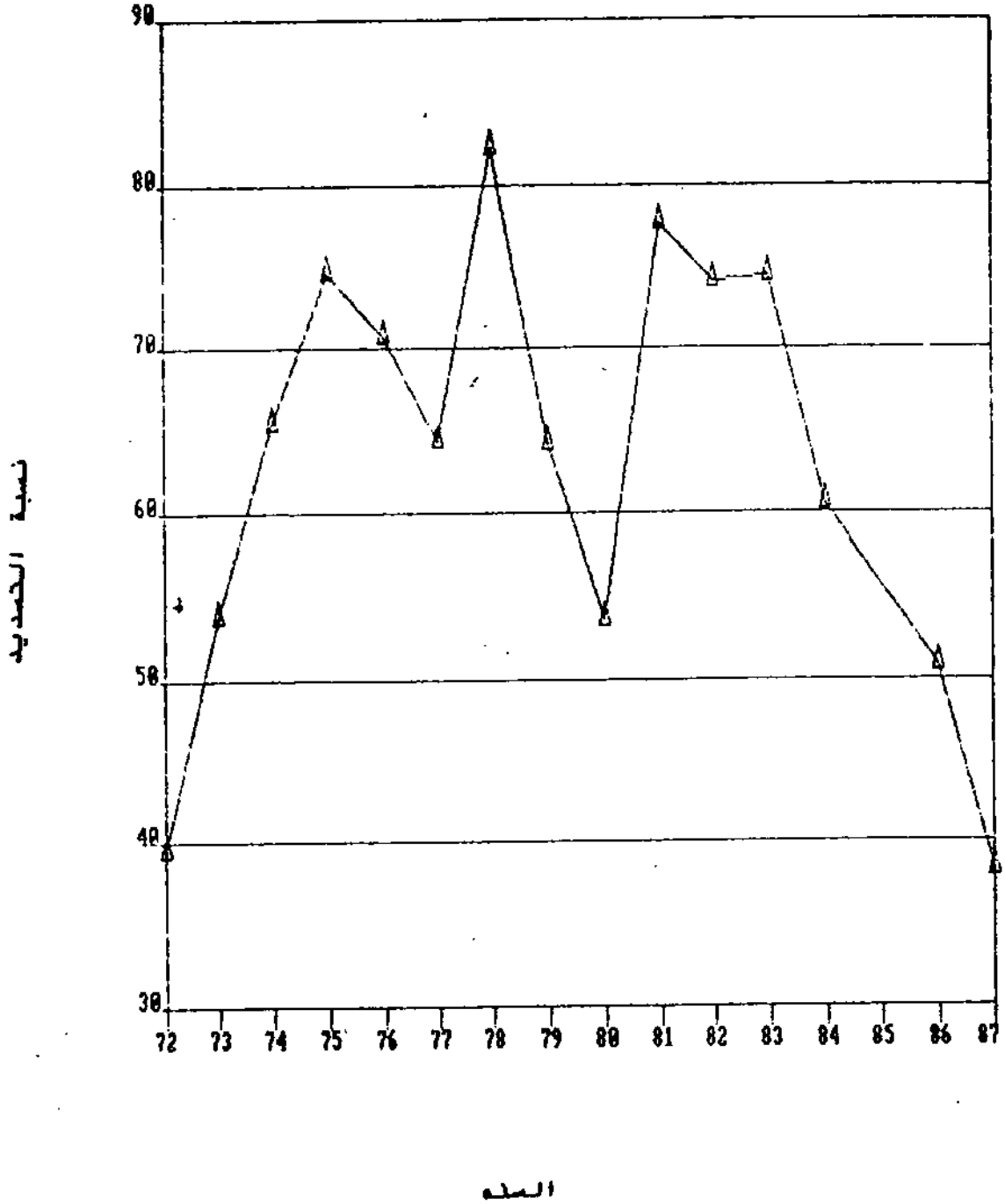

الشكل رقم (١١-١) تطور نسبة الحديد لفرع عمان خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

الباب الثاني

منهجية البحث

٢-١ مبررات البحث واهدافه

إن للإئتمان الزراعي جانبين مكملين لبعضهما البعض اولاهما هو الجانب الإقراضي الذي من خلاله تعطى القروض للمزارعين وقد تم التفصيل فيه في باب سابق والجانب الثاني هو الجانب التحصيلي وترجع اهمية عملية التحصيل للمؤسسات التمويلية للأسباب التالية :-

١ - نفودية الحيوية المالية للمؤسسة وذلك بتوفير الاموال اللازمة لاعادة اقراضها .

٢ - ان انخفاض نسبة التسديد لا يشجع المؤسسات المالية الخارجية لاعطاء قروض للمؤسسة لاعادة اقراضها .

٣ - كما ان انخفاض نسبة التسديد يعني قلة الاموال المتاحة للمؤسسة وبذلك تقلص قروضها وربما تصل الى مرحلة لا تستطيع اعطاء قروض كما حصل لاتحاد المزارعين. وبذلك تفقد الهدف من وجودها .

٤ - كما ان انخفاض نسبة التسديد يربك إدارة المؤسسة والموظفين وتشغلها فقط في توفير الاموال اللازمة لإداء عملها مما يعيق خطط تطوير هذه المؤسسات وتقدمها وتسين الاداء فيها

ومن خلال دراسة تحصيلات مؤسسة الإقراض الزراعي والتحققات والقروض عامة لفرعي المؤسسة في عمان والمفرق خاصة نلاحظ ان

الإتجاه العام للتحققات قد ازداد سنة بعد اخرى وبمعدل كبير. كما ان التحصيلات اخذت بالإنخفاض وخاصة خلال الثلاث سنوات الاخيرة.

كما ان نسبة التسديد بدات بالإنخفاض بشكل ملحوظ في فرع عمان والمفرق حيث وصلت في عام ١٩٨٧ إلى ٣ر٣٨ ٪ و ٥ر٤٠ على التوالي للفرعين.

من خلال هذه الأرقام نرى أن الفجوة تزداد بين التحصيل والتحققات وكذلك بين القروض والتحصيل.

ورغم إجراءات الحكومة في السنوات الاخيرة والتي منها تسديد الفوائد عن المقترضين المسددين لتشجيع المقترضين على السداد وكذلك إعادة جدولة الديون المستحقة على المزارعين وغير ذلك من القرارات الاخرى؛ إلا ان نسب التسديد بقيت منخفضة. لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة أسباب إنخفاض نسب التسديد عند المقترضين ودراسة أسباب ظاهرة التخلف في تسديد قروض المؤسسة من خلال دراسة تحصيلات اكبر فرعين للمؤسسة مساحة وإقراضاً وتنوعاً للقروض.

٢-٢ أسلوب البحث

لقد بلغ عدد المقترضين المسددين للديون التي عليهم في عام ١٩٨٧ في فرعي المفرق وعمان ١٥٠، ١١٩ مقترضاً على التوالي، بينما بلغ عدد المقترضين الذين لم يسددوا القروض المستحقة ٧٦٣، ٤٤٦ مقترضاً للفرعين على التوالي. وقد تم إحتساب عدد أفراد العينة الواجب أخذها من كل مجتمع على اساس القانون الإحصائي التالي :-

عدد أفراد العينة :-*

---

* المصدر : Taro Yamane "Statistics"

$$n = \frac{Z^2\ P\ (1-P)\ N}{Z^2\ P\ (1-P) + N\ e^2}$$

١ - بالنسبة لعمان

$$\text{عدد افراد العينة} = \frac{(٩٦ر١)^٢ (٥ر) (١ - ٥ر) (٥٦٥)}{(٩٦ر١)^٢ (٥ر) (١ - ٥ر) + ٥٦٥ (١٠ر)(١٠ر)}$$

عدد افراد العينة = ٨٢

$$\text{عدد افراد العينة المسددة} = \frac{١١٩}{٥٦٥} \times ٨٢ = ١٧ \text{ تقريبا}$$

عدد افراد العينة غير المسددين = ٨٢ - ١٧ = ٦٥.

حيث n = عدد افراد العينة.

z = نسبة الثقة ٩٥٪.

P = نسبة احتمال التسديد ٥٠٪.

N = عدد افراد المجتمع.

e = نسبة الخطا وتساوي ١٠٪.

٢ - بالنسبة لفرع المفرق

بتطبيق القانون السابق وجدنا ان:-

عدد افراد العينة الإجمالي = ٨٥

$$\text{وعدد افراد العينة المسددين} = \frac{١٥٠}{٧٦٣} \times ٨٥ = ١٧ \text{ تقريبا}$$

وعدد افراد العينة من غير المسددين = ٨٥ - ١٧ = ٦٨

اسلوب اخذ العينة من المجتمع:-

١ - تم ترقيم عدد افراد المجتمع من واحد إلى ٥٦٥ بالنسبة لفرع عمان ثم من واحد إلى ٧٦٣ بالنسبة لفرع المفرق.

٢ - تم إختيار الأفراد حسب الجداول العشوائية الموجودة في الكتب الإحصائية حتى وصلنا إلى العدد الذي نرغبه وهو ١٧ بالنسبة للعينة المسددة في عمان و ٦٥ بالنسبة لغير المسددة، اما فرع المفرق فكان ١٧ بالنسبة للعينة المسددة و ٦٨ للعينة غير المسددة.

<u>أسلوب البحث</u>:-

لقد تم وضع إستبانة خاصة وتمت تعبئة هذه الإستبانة من المزارعين في منطقة المفرق وفي منطقة عمان وكان عددها وتوزيعها حسب مدة القرض كالتالي:-

	الغير مسدد	المسدد
٢ - فرع عمان		
أ - الموسمي	١٣	١١
ب - المتوسط	٥٢	٦
المجموع	٦٥	١٧
١ - فرع المفرق		
أ - الموسمي	٢٠	٩
ب - المتوسط	٤٨	٨
المجموع	٦٨	١٧

هذا وقد تم إستبعاد دراسة القروض القصيرة والطويلة وذلك لقلة نسبة القروض القصيرة وعدم وجود قروض مسددة طويلة حيث بدا العمل بها عام ١٩٨٥.

٢-٣ العوامل التي يعتقد أن لها تاثير على نسبة التسديد

لقد تم تصميم الإستبانة بحيث تحتوي على بعض العوامل التي يعتقد ان لها تاثير على التسديد وسيتم تحليل تاثير هذه العوامل بعد تقسيمها إلى مجموعتين بحيث يستعمل اسلوبان إحصائيان لتحليلهما والمجموعتان هما :-

٢-٣-١ المجموعة الأولى

وهي المجموعة التي يتم تحليلها بإستخراج معامل الإقتران عن طريق إستخدام مربع كاي ومن هذه العوامل :-

١ - عمر المقترض

لقد وضع في الإستبانة ثلاث فئات عمرية للمقترضين وهي من ٢٠ -٤٠ سنة ومن ٤٠ - ٥٠ سنة واكبر من ٥٠ سنة . وعموماً فإن النفس البشرية تتاثر بالنسبة للسن ففي سن الشباب يكون الشاب طموحاً لأن يحقق الارباح باقصى سرعة واكبر ما يمكن إذ يميل الشاب إلى إستثمار اكثر في المشاريع بدلاً من السداد ووفاء ديونه حتى يحقق ارباحاً اكبر لإشباع حاجاته في فترة الشباب الكثيرة .

اما في الفترة المتقدمة من السن فيميل الانسان إلى السكون والإستقرار وعدم الإستثمار وان الإستثمار يحتاج إلى عمل ومراقبة دائمة وتعب وجهد لذا يميل إلى عدم الدخول في الإستثمار الكبير وإلى تسديد التزاماته .

٢ - المؤهل العلمي

لقد تم تقسيم مراحل التعليم في الإستبانة إلى اربعة مراحل هي الامية والإلزامية والثانوية والجامعية . وعادة لكل مرحلة من هذه

المراحل تفكيرها المختلف بالنسبة للمشاريع الزراعية فغالباً ما يأخذ قروضاً موسمية لأعلاف المواشي هم من الأميين أو الأقل تعليماً أما القروض الكبيرة الحجم سواء أكانت المتوسطة والطويلة أو القروض الموسمية الكبيرة الحجم فيما تؤخذ عادة للمشاريع الكبيرة والتي تحتاج إلى تخطيط فيكون أصحابها غالباً من المتعلمين.

٣ - مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض

إن الهدف الأساسي للإقراض الزراعي هو التنمية الزراعية الشاملة وذلك بزيادة الإستثمار في القطاع الزراعي وذلك بتحويل جزء من مدخرات المزارعين إلى الإستثمار في القطاع الزراعي. ومن هذا المنطلق فقد عمدت المؤسسة بأن لا تغطي جميع تكاليف المشاريع التي تمولها وخاصة المشاريع الكبيرة فقد تغطي حوالي ٨٠٪ من تكاليفها في أحسن الظروف حتى تشجع المزارع في إستثمار مدخراته في تكملة المشروع. وهذه العملية سلاح ذو حدين فإذا لم تتوفر لديه مدخرات فقد يلجأ المزارع إلى مصادر مختلفة لتكملة مشروعه فقد يلجأ إلى الدين الشخصي من أحد أقاربه أو غير ذلك أو بأن يأخذ قرضاً سواء من المنظمة التعاونية أو البنوك التجارية أو من الشركات الزراعية مما يجعل المزارع مديناً لعدة جهات أو يقع تحت طائلة المرابين مما يوقعه في حيرة عند السداد فيلجأ لسداد هذه المصادر قبل المؤسسة لأن مبالغها تكون قليلة بالنسبة لمبالغ المؤسسة وفوائدها أكبر من المؤسسة مما يؤثر على نسبة التحصيل.

٤ - تمويل التوسع في المشروع

عندما يحقق أي مشروع ربحاً ويتلمس صاحبه الربح يطمع في زيادة الربح وأول عمل يقوم به هو زيادة الوحدات المنتجة سواء أكانت بيت بلاستيك او مساحة أرض أو عدد أفراد القطيع المستغل أو أي نوع

من انواع الوحدات الإنتاجية الزراعية الاخرى وحتى يزيد من هذه الوحدات لا بد من تمويل لها وقد يختلف مصدر التمويل فقد يكون ارباحاً من المشروع وهذه الارباح اما ان تكون بعد تسديد الإلتزامات على المشروع وخاصة قروض المؤسسة او يعتبر الارباح الفرق بين تكاليف الإنتاج وقيمة الإنتاج. وإذا اعتبر المقترض ان الارباح هي الفرق بين تكاليف وقيمة الإنتاج فإنه يؤثر على نسبة تسديد القروض فبدلاً من تسديد القروض يتوسع في المشروع لكي يحقق ربحاً اكثر. اما المصدر الآخر من مصادر تمويل التوسع هي المدخرات الشخصية لدى المزارع سواء اكانت من المشروع "ارباح متراكمة" او اي مصدر آخر للمقترض وهذا المصدر لا يؤثر تاثيراً كبيراً على نسبة التسديد حيث ان المقترض لم يتحمل اعباء إضافية نتيجة التوسع. اما إذا كان مصدر تمويل التوسع هو قروض من مصادر الإقراض المختلفة كالبنوك والشركات والمنظمة التعاونية او إقتراض شخصي من اقارب او من مرابين فهذه تحمل المقترض اعباء إضافية ويكون لها اولوية في التسديد عن المؤسسة وبذلك تتاثر نسبة التسديد.

٥ - <u>نوع المشروع</u>

إن غايات الاقراض موضحة بالتفصيل في الباب الاول فهناك ستة انواع رئيسية للمشاريع التي يتم تمويلها من المؤسسة وهذه المشاريع هي حفر الآبار الإرتوازية وتجهيزها بالمعدات وشبكات الري وإقامة مزارع الاغنام والابقار واعلاف لها وإقامة مزارع الدواجن اللاحمة والبياضة والامهات وتجهيزها وزراعة غراس الاشجار المثمرة في الارض البعلية واستصلاح هذه الاراضي وإقامة معاصر زيتون وإعطاء الآلات الزراعية المختلفة وإقامة الابنية المزرعية والتي يحتاجها المزارع. كل هذه المشاريع قد تكون منفردة او تكون مختلطة مع بعضها

البعض فيمكن إقامة بيت ريفي في داخل مزرعة دواجن والكائنة في قطعة يتم تشجيرها بغراس الاشجار المثمرة وكل مشروع من هذه المشاريع له مشاكله الخاصة سواء في تنفيذه او في إنتاجه سواء بالتسويق او الإصابة بالامراض وغير ذلك من المشاكل كل هذا لا شك يؤثر تاثيراً كبيراً على نسبة التسديد.

٦ - اسباب عدم الربح

لقد وضع هذا السؤال في الإستبانة مكملاً لسؤال آخر هو هل حقق المشروع ربحاً ام لا؟ فجاء هذا السؤال للبحث عن الاسباب التي ادت الى عدم تحقيق الربح والتي منها الأسباب الإدارية او المالية او الفنية او التسويقية. الأسباب الثلاثة الاولى تقع ضمن سيطرة المقترض وملاحياته والاسباب التي ذكرتها الإستبانة هي إرتفاع التكاليف او إنخفاض الاسعار او إنخفاض الإنتاج لاسباب مختلفة، والتي يتعرض لها الإنتاج وقد تكون هذه الأسباب منفردة او مجتمعة تؤدي إلى عدم تحقيق الربح. وإن معرفة اسباب عدم تحقيق الربح يؤدي لتجنب هذه الاسباب حتى تحقق الربح وبالتالي تزيد نسبة التسديد.

٧ - مكان إقامة المقترض

إن وجود المقترض بالقرب من مشروعه بحيث يكون مشرفاً عليه بنفسه ويتخذ القرارات الضرورية بالسرعة الممكنة يساعد في عملية التحميل بعكس المقترض الذي يسكن في العاصمة او مكان بعيد عن المشروع ويأتي على فترات متباعدة إليه مما يعرض مشروعه للخسارة وقد تم إختيار اربعة إحتمالات لأماكن إقامة المقترض لدراستها وتاثيرها على نسبة التسديد وهي: ارض المشروع او في اقرب قرية او في مركز المحافظة او خارجها.

٢-٣-٢ المجموعة الثانية

وهي مجموعة العوامل التي يعتقد أن لها تاثير على نسبة التسديد وتم تحليلها بإستخراج معامل الإقتران بواسطة معادلة (Yules Q) وهي ستة عشرة عاملا وهذه العوامل هي :-

١ - معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المتخلفين عن تسديد قروضهم

إن الإجراءات التي تتخذ بحق المتخلفين عن التسديد هي إنذارهم لمدة معينة ، وبعد الإنتهاء من الإنذار يبدا في عملية بيع املاكهم العقارية والمرهونة لصالح المؤسسة كتامينات للقروض التي حصلوا عليها بالمزايدة العلنية بعد تنفيذ الإجراءات القانونية لذلك. والمؤسسة بطبيعة عملها لا تلجا لإستخدام هذه الإجراءات إلا بعد أن تنفذ جميع وسائلها لتحصيل هذه القروض وهذه حالات نادرة جدا مما حدا ببعض المقترضين إلى الإعتقاد بان المؤسسة غير جادة في تنفيذ إجراءاتها في بيع املاك المقترضين مما يترك اثره السيء في عملية تحصيل القروض وفي المقابل فإن غالبية المقترضين وخاصة البسطاء، فهم يعتقدون إعتقادا جازما أن المؤسسة سوف تبيع املاكهم إذا لم يقوموا بتسديد ما عليهم من إستحقاقات مما يدفعهم إلى تسديد ما يستحق عليهم من إستحقاقات.

٢ - قراءة سند الدين

يمثل سند الدين إتفاقية القرض المعقودة بين المؤسسة والمقترض مبينا فيها نوع القرض وقيمة وعدد الاقساط ونسبة الفائدة وشروط الدفع والغرامات في حالة التاخير عن التسديد او الإخلال في الشروط الملحقة بالإتفاقية وتوقع هذه الإتفاقية في فروع المؤسسة ويوقعها عن المدير العام مدير الفرع كما يوقعها المقترض وعادة تنظم نسخة للمقترض من هذه الإتفاقية . إلا ان معظم

المقترضين لا ياخذونها ولا يسالون عنها ويجب على كل مقترض في هذه الحالة أن يقرا سند الدين قبل ان يوقع عليه او ان يقرا على مسامعه إذا كان اميا. إلا ان بعض المقترضين يوقعون دون إتباع هذا الإجراء وهذا راجع إلى الثقة بين المقترض والمؤسسة بصفتها إحدى دوائر الدولة والشعور بالإطمئنان لان النماذج مطبوعة مسبقا. وتنطبق شروطها على جميع المقترضين.

٣ - معرفة المقترض لموعد الإستحقاق

يتضمن نموذج سند الدين تفصيلا. عن مواعيد إستحقاق اقساط القروض الممنوحة لجميع انواعها اي التواريخ التي يجب على المقترض تسديد هذه الاقساط فيه والتي من المفروض ان يكون المقترض على علم بها. وعادة تكون هذه المواعيد متناسبة مع دخل المزارع سواء اكان من المشروع او من غيره بحيث لا تشكل عليه عبئا. حين إستحقاقها. وهناك بعض المقترضين لا يعرفون موعد إستحقاق اقساطهم وخاصة اولئك الذين يقدمون تسويات شهرية سواء اكانت من رواتبهم

او تدفع إلى صناديق الفروع فهؤلاء لا يهتمون بموعد إستحقاقهم لان تفكيرهم في السداد مقصور فقط على التسوية الشهرية. او ان بعض المقترضين يقومون ببيع املاك عقارية لهم ويقومون بالتسديد من ثمنها او تسديد القرض قبل إستحقاقه بهدف الحصول على قرض آخر. او ان يكون القرض مرتبط بموسم زراعي معين ويأتي هذا الموسم ويقوم المقترض بتسديده دون معرفة موعد إستحقاقه.

٤ - إستلام إشعار او إنذار

حسب اسس وقواعد الإقراض يجب ان يقوم الفرع بتنظيم إشعارات بأرصدة الديون والمبالغ المستحقة على المقترضين وتوزيعها عليهم قبل موعد الإستحقاق بشهرين تقريبا.

وقد يحدث أن يرسل الفرع إشعاراً لمقترض مع مقترض آخر أو يتركه في عنوانه إذا لم يجده أو يرسله بواسطة البريد مما قد يؤدي إلى عدم وصول هذا الإشعار للمقترض والقصد من هذه العملية تذكير المقترض بموعد الإستحقاق وقيمة المبالغ المستحقة قبل الموسم الإنتاجي لمشروعه. أما الإنذار فهو مرحلة لاحقة بعد الإشعار وبعد مطالبات عدة من الفرع للمقترض وابداء المقترض مماطلة واضحة على الرغم من مقدرته على التسديد. يوجه الفرع إنذاراً للمقترض بدفع المبالغ المستحقة خلال مدة معينة وهذا خطوة أولى لتنفيذ الدين بحق المُقترض وبيع املاكه المرهونة كتامينات بالمزايدة العلنية. وقد يكون هناك بعض المقترضين لا يستلمون إشعارات.

٥ - <u>الحصول على فترة سماح</u>

نقصد بفترة السماح هي المدة بين صرف القرض وتنفيذ المشروع حتى تاريخ استحقاق القسط الأول وتستوفي في هذه الفترة فقط الفوائد على القرض وتعطي للقروض الطويلة الأجل وتتراوح فترة السماح لها بين ٣-٤ سنوات. ولبعض القروض المتوسطة الأجل خصوصاً المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة ومدتها ايضاً بين ٣-٤ سنة وتعطى هذه الفترة كفرصة حتى يقوم المقترض بتسديد الأقساط من ناتج المشروع حيث تحتاج الأشجار المثمرة من ٣-٤ سنوات للإنتاج ولا تعطي فترة السماح للقروض الموسمية على الإطلاق وهناك قروضاً طويلة ومتوسطة لا تمنح فترة سماح وهذه يتم تسديدها بتسويات شهرية أو سنوية، والحصول على فترة سماح يساعد بعض المقترضين في تسديد القروض في مواعيدها ولا يحصل لهم أي إرباك مالي حيث يسددون من الإنتاج. هذا علماً بأن الحصول على فترة سماح تزيد من قيمة القسط الواحد.

٦ - مناسبة تاريخ توزيع الاقساط

يراعى عند تقديم طلب القرض دراسة الوضع المالي للمقترض وكذلك مصادر دخله الرئيسي كما يراعى عند اقرار القرض أن يرتبط موعد إستحقاق القسط بموعد تحقيق العائد من المشروع فمثلا، إذا كان المشروع زراعة غراس الزيتون فيكون موعد إستحقاق القسط في ١١/٣٠ من كل عام وهو موعد مناسب جدا، لقطف الزيتون وهكذا بالنسبة للمشاريع الزراعية الاخرى.

وعموما، فإنه عندمايكون تاريخ تسديد الاقساط مناسبا، للمقترض مما يساعده في تسديد القروض. اما بالنسبة للاشخاص الذين يقدمون تسويات شهرية لمناديق الفروع أو حسميات شهرية من رواتبهم فلا يؤثر عليهم تاريخ توزيع الاقساط.

٧ - مناسبة نسبة الفائدة

إن منح القروض بفائدة يتعارض مع طبيعة غالبية المقترضين الذين يقاومون الفائدة ولا يرغبون باخذ قروض بالفائدة للإعتبارات الدينية التي تحرم التعامل بالربا. ومع هذا فإن المؤسسة تعتبر فرض فائدة على قروضها امرا، ضروريا، لإستمراريتها ولتمكينها من القيام باعبائها والتي تضم خدمات الدين الخارجي وخدمات الاقراض والنفقات الرأسمالية والتشغيلية للمؤسسة مع ان نسبة الفائدة التي تفرضها المؤسسة متدنية وبسيطة بعكس ما هو متبع في مصادر الإقراض الاخرى كالبنوك التجارية وغير ذلك. وتختلف نسبة الفائدة حسب حجم القرض وطبيعته تتراوح بين ٦-٨ر٥ ٪ كما تختلف طبيعة تقبل الفائدة من مقترض إلى آخر فهناك من لا يتقبل نسبة الفائدة على الإطلاق ولكنه مضطر لدفعها. ومنهم من يقارنها بنسبة فوائد البنوك التجارية ويتقبل نسبتها.

٨ - كفاية القروض لإتمام الاعمال اللازمة للمشروع

كما ذكر سابقاً إن هدف الإقراض الزراعي هو التنمية الزراعية وذلك بزيادة الإستثمارات في القطاع الزراعي وذلك لتشجيع المزارعين لإستثمار مدخراتهم في القطاع الزراعي لذلك لا تغطي المؤسسة قروضاً تغطي جميع التكاليف بل تغطي ما نسبته ٨٠٪ تقريباً من التكاليف للقروض المتوسطة وخاصة قروض الري لذلك يضطر المزارع في بعض الاحيان لاخذ قروضاً من مصادر الإقراض الاخرى لتكملة الاعمال اللازمة للمشروع وهناك بعض المشاريع تغطي المؤسسة تكاليفها وخاصة قروض الأراضي البعلية لإستصلاحها وزراعتها بغراس الاشجار المثمرة ولكل من انواع القروض اثره في نسبة التسديد فالقروض التي تغطي جميع تكاليف الاعمال تكون سهلة السداد حيث ان المقترضين غير ملتزمين إلا تجاه المؤسسة بعكس القروض التي لا تغطي تكاليف الاعمال حيث أن المقترضين ملتزمون لمصادر الإقراض الاخرى.

٩ - الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات المطلوبة منه للمؤسسة

إن الهدف الرئيسي للإقراض الزراعي هو تمويل مشاريع تنموية تعود بفائدة وربح على المزارع فيستطيع تسديد الإستحقاقات المطلوبة منه حسب تواريخها ويبقى جزء للمزارع لرفع مستواه المعيشي. وقد يحدث لاسباب كثيرة عدم تسديد لهذه الإستحقاقات. منها ان يقوم بإستثمار ارباحه في توسيع المشروع او تسديد التزامات مترتبة عليه من قبل المشروع حيث ان القرض لا يكفي لإتمام الاعمال المنجزة. وقد يكون المشروع قد تعرض لخسارة او لاي سبب آخر وحتى يكون المقترض صادقاً مع المؤسسة او لرغبته بالحصول على قرض آخر رغم وجود استحقاقات عليه وتمنع اسس وقواعد الإقراض من ذلك فيلجا

المزارع لاخذ قرض من اي مصدر آخر وخاصة البنوك التجارية لتسديد الإستحقاقات المطلوبة منه. وهذا يؤثر على نسبة التسديد في المدى القصير والمدى الطويل. اما في المدى القصير فتزيد نسبة التسديد لان المقترض ياخذ قرضاً لتسديد المؤسسة وفي المدى الطويل تقلل من نسبة التسديد حيث تزيد مديونية المقترض ولا يستطيع تسديد الإستحقاقات المطلوبة منه في مواعيدها.

١٠- الحصول على قرض من المؤسسة بعد تسديد الإستحقاقات المطلوبة منه للمؤسسة

يعتبر هذا السؤال مكملاً للسؤال السابق ويهدف إلى مدى جدية المقترض على التسديد، فقد يكون التسديد خطوة فقط للحصول على قرض جديد، اي بمعنى آخر إعادة جدولة دينه السابق. وهذه العملية تؤثر على نسبة التسديدسواء في المدى القصير والطويل ففي المدى القصير تزيد نسبة التسديد وفي المدى الطويل تقل نسبة التسديد حيث تصبح مديونية المقترض كبيرة وغير قادر على التسديد في تواريخ الإستحقاق.

١١- مناسبة أجل القرض

من دراسة انواع القروض التي تمنحها المؤسسة نجد ان هناك اربعة انواع من القروض وهي مقسمة حسب آجالها الى قروض موسمية واجلها لا يزيد عن سنة وقروض قصيرة واجلها من سنة إلى سنتين والمتوسطة من سنتين إلى عشرةسنوات وقروض طويلة واجلها اكثر من عشرة إلى خمسة عشرة سنة. فالسؤال الذي تم طرحه هل ان آجال هذه القروض مناسبة للمقترض ام لا. فقد يرغب المزارع مثلاً ان تكون مدة القروض الموسمية دورتين إنتاجيتين فمثلاً كالزراعة الصيفية والزراعة التشرينية خلال سنة واحدة.

او ان مدة القروض المتوسطة من ٣-١٠سنوات هي مناسبة للمقترض بحيث يستطيع سداد القرض ويوفر له معيشة كريمة او يحتاج إلى مدة اكثر.

١٢- وجود عمل غير عائلي

تختلف المشاريع التي تمولها المؤسسة من حيث العمالة المستخدمة تبعاً لحجم المشروع فمن هذه المشاريع ما تحتاج إلى عمل عائلي فقط وهذه القروض تكون قليلة الحجم نسبياً كقروض اعلاف الاغنام او شراء عدد قليل من الابقار او زراعة مساحة صغيرة نسبياً بالاشجار المثمرة فكل هذه المشاريع لا تحتاج إلى عماله مستأجرة. وهناك مشاريع تحتاج إلى عمل عائلي وعماله خارجية وهذه للمشاريع المتوسطة تقريباً والتي تحتاج في بعض المواسم إلى عمال موسمين. وهناك بعض المشاريع من يقوم بإدارة المشاريع الزراعية بنفسه ويستخدم عماله خارجية سواء بالمشاركة او بالاجرة. فلا شك ان إستخدام هذه الاساليب المختلفة تؤثر بشكل كبير على نسبة التسديد نتيجة لإختلاف كميات إنتاجها وتكاليفها.

١٣- مطالبة المقترض

يقصد بمطالبة المقترض هو عدد مرات المطالبة التي تمت من قبل مامور التحصيلات للمقترض لدفع المبالغ المستحقة عليه وقد تختلف عدد المطالبات تبعاً لنوع القرض والمقترض فهناك بعض القروض وخاصة الموسمية يقوم بدفع ما عليهم من إستحقاقات دون مطالبة لها شعوراً منهم ان هذا القرض سوف يدفع في الموسم وهناك ايضاً بعض المقترضين المماطلين اللذين لا يرغبون بالتسديد حتى لو توفر لديهم المال الكافي لذلك فهذا النوع يطالب كثيراً من قبل مامور التحصيلات وهناك ايضاً بعض المزارعين يطالبون عدة

مرات ولكن تبعاً لظروفهم المادية لا يستطيعون دفع المبالغ المستحقة . فقد تعرض المزارعون في السنوات الأخيرة إلى أزمات إقتصادية كبيرة ناتجة عن إنخفاض أسعار المنتوجات الزراعية لعدم وجود أسواق أو إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي سواء أكانت حيوانية أو نباتية مما أوقع المزارعين وخاصة المقترضين منهم في ارباك مالي مما دعا الحكومة وشعوراً منها وتقديراً للقطاع الزراعي ودوره في التنمية بأن دفعت الفوائد وأوعزت لمصادر الاقراض لجدولة هذه الديون وجميع هذه الظروف السابقة أثرت على نسبة التسديد رغم المطالبات الكثيرة والجهود الكبيرة التي بذلتها المؤسسة لرفع نسبة التحصيلات.

١٤- <u>التوسع في المشروع</u>

ويقصد هنا بالتوسع في المشروع عدد الافراد الذين توسعوا في المشروع بزيادة الوحدات المنتجه سواء أكانت مساحة أرض او زيادة عدد أفراد القطيع أو بيوت بلاستك . والمفروض ان نتيجة للتوسع يكون هناك زيادة انتاج ويمكن أن يؤدى بالتالي الى تقليل التكاليف وبالتالي زيادة الارباح وبالتبعيه زيادة نسبة التسديد ولكن يمكن ان يحدث أن يتعرض هذا المشروع بعد توسعه الى خسارة ناتجه عن ظرف ما فأن التوسع في هذه الحاله يزيد الخسارة التي يتعرض لها المزارع ويقلل من نسبة التسديد.

١٥- <u>تحقيق الربح من المشروع</u>

يعتبر تحقيق الربح الهدف الاساسي الذى يسعى اليه المزارع فعندما يكون المشروع قد حقق ربحا فبوسع المزارع توفير حاجاته الاساسيه ومتطلباته المعيشيه له ولاسرته ورفع مستواه الاجتماعي ويبدأ بالتفكير في سداد التزاماته وقد لايسدد رغم أن المشروع

قد حقق ربحا له . اما العوامل نفسيه لايرغب بالسداد وان هذه الارباح لاتكفي توفير حاجاته ومتطلباته او استثمار هذه الارباح في مجالات كثيرة كالتوسع في المشروع مثلا .

١٦ - وجود مصادر دخل اخرى للمقترض غير دخل المشروع

مصادر الدخل كثيرة ومتعددة منها رواتب للمقترضين سواء اكانت تقاعديه او عاديه ، وايجارات عقارية او نتيجة بيع املاك عقارية او تجارة حره وغيرها كل هذه المصادر او بعضها تساعد المقترض في توفير احتياجاته الاساسيه بالاضافة لدخل المشروع فوجود مصادر أخرى للمقترض تساعدة في تيسير امورة المادية وتسديد الاستحقاقات المطلوبة منه وقد يحدث ان للمقترض دخل اخر ولكن قد يكون هذا الدخل بسيطا جدا او اقل من المبالغ المستحقة فلا يؤثر على نسبة التسديد حيث ان المبالغ المستحقة تكون كبيرة .

٢-٤ اسلوب التحليل الاحصائي

لقد اعتمد معامل الاقتران كاسلوب اساسي للتحليل الاحصائي في هذا البحث ومعامل الاقتران هو عبارة عن مقياس لدرجة الترابط بين المتغيرات ويحسب بطريقتين وهما :-

٢-٤-١ اولا : تقدير معامل الاقتران بواسطة كا٢

لقد تم استعمال معامل الاقتران المقدر بواسطة كا٢ على المجموعة الاولى من العوامل .

واختبار كاى تربيع هو مقياس لمدى التفاوت الموجود بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة او بمعنى اخر اختيار التطابق بين بيانات واقعيه نسميها بالبيانات المشاهدة وبيانات استنتجت وفقا لفرضيه معينه او تبينت من دراسة عينه ونسميها

بالبيانات النظرية او المتوقعة والهدف من الاختبار هو الحكم على معنوية الفروق بين البيانات النظرية والبيانات المشاهدة ، فاذا تبين أن هذه الفروق يحتمل ان تكون عائده الى الصدفة تتاكد الفرضيه باحتمال كبير، ويمكن الاخذ بها في النواحي العملية المرتبطة بها ، اما اذا تبين ان الفروق بين المجموعتين من البيانات لايمكن اعتبارها عائدة الى الصدفة وان هناك احتمال كبير بان تكون فروقا جوهرية ، لذلك لاتتاكد الفرضيه التي يستهدفها الاختبار ، حيث يكون هناك احتمال كبير بعدم صحتها ولذلك يجب استبعادها وعدم الاعتماد عليها . واختيار كاى تربيع هو الاداه الاحصائيه التي يمكن بواسطتها مواجهة هذه المشكلة والبث فيها علميا . وتساوى *

$$X^2 = \frac{(O_1 - e_1)^2}{e_1} + \frac{(O_2 - e_2)^2}{e_2} \cdots\cdots \frac{(k(O_j - e_j)^2}{e_j}$$

حيث أن x^2 - كاي تربيع

e_j - البيانات النظرية او المتوقعة .

O - البيانات الواقعيه .

j - عدد الصفات تحت الاختبار

ولدى استعمال اختبار كاتربيع يجب اخذ الامور التالية في الاعتبار :

١ - يدلنا هذا الاختبار على احتمال الحصول بالصدفة على قيمة لكاى تربيع تساوى او اكثر من القيمه التي حصلنا عليها فعلا بتطبيق الاختبار ، ويكون ذلك بسبب عشوائيه العينه التي

---

*المصدر : موري ر. شبيجل . "سلسلة ملخصات شوم في الاحصاء".
ترجمة الدكتور شعبان عبد الحميد شعبان، دار ماكجروهيل للنشر١٩٧٨

استخدمت فى اجراء الدراسة ، حيث لايمكن ان تحقق المعاينه العشوائيه نتائج تتفق تماما مع البيانات الواقعيه فاذا كان الاحتمال ضعيفا (اقل من ٥ ٪) يكون لنا الحق فى الاستنتاج بوجود فروق جوهرية بين البيانات النظرية والبيانات المشاهدة الواقعيه ، الامر الذى يجعلنا نعتقد بعدم صحة الفرضيه التى نرغب في اختبارها وبضرورة استبعادها تبعا لذلك . اما اذا كان الاحتمال كبيرا فى الحصول على قيمه كاى تربيع بالصدفة لاتستطيع ان تؤكد صحة الفرضيه التى تقوم باختبارها ، وكل مانستطيع استنتاجه فى هذه الحاله ان الاختبار لايقيم الدليل على عدم صحة الفرضية ، وبمعنى اخر ان

نتيجة الاختبار سواء بالنسبة لصحة الفرضية او عدم صحتها تكون باحتمال معين كبيرا كان ام صغيرا ، اى انها نتيجة لا تقطع بها ولانستطيع تاكيدها .

٢ - ان اختبار كاى تربيع ليس مقياسا لدرجة او نوع العلاقة بين الظواهر التى تكون موضوع الدراسة . ان كل مانستطيع ان نستنتجه باجراء هذا الاختبار هو ما اذا كان تصنيف عينه من الوحدات تبعا لصفتين معينين مستقل عن الاخر وغير مستقل عنه ، وبمعنى اخر ، هل يؤثر تصنيف هذه الوحدات تبعا لصفة معينه على تصنيفهم تبعا للصفة الثانيه اولا يؤثر عليه وليس متفاعلا معه . وبذلك لا يساعدنا اختبار كاى تربيع فى ان نفهم شيئا فيما يخص بشكل العلاقة بين الظواهر او المتغيرات موضوع الدراسة .

ولتحديد درجة هذه العلاقات ونوعها لابد من استعمال المقاييس الاحصائيه الاخرى ومنها معامل الاقتران فبعد ان تثبت العلاقة المعنوية بين المتغيرين لابد من قياس درجة العلاقة بواسطة معامل الاقتران الذى هو مؤشر لدرجة الترابط بين مستوى المتغيرين ، وحتى نجد معامل الاقتران Coefficient of Centingency نستعمل المعادله التاليه :-

$$C = \sqrt{\frac{X^2}{N + X_2}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

حيث c = معامل الاقتران

X^2 = كاى تربيع

N = عدد المعاملات

ودائما قيم c هى اقل من واحد صحيح وتتاثر قيم c بعدد الاسطر والاعمدة فى الجداول فكلما زادت عدد الاسطر كلما قربت القيمة من الواحد صحيح والعكس صحيح.

وعندما تكون عدد الاسطر مساويا لعدد الاعمدة (٢ x ٢ او ٣ x ٣ او ٥ x ٥) فاننا نستطيع ان نحسب معامل الاقتران = c حسب المعادلة التاليه :-

$$C = \sqrt{\frac{r - 1}{r}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

حيث r = عدد الصفوف

<u>معامل التصحيح</u> :-

يستخدم معامل التصحيح نتيجة رغبة الباحث لاخذ نتائج نهائيه عن مدى الترابط بين المتغيرين حيث يجعل معامل الاقتران اقرب الى الواحد صحيح ويحسب حسب المعادلة التالية :-

حيث c معامل الاقتران بعد التصحيح =

$$C' = \sqrt{\frac{C}{A}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

C' = معامل الاقتران

A = رقم مقسوم عليه

وتختلف قيمة A حسب الصفوف والاعمدة فى الجدول وعموما وضعت جداول خاصة تبين قيمة A لكل انواع الجداول المتساوية فى الصفوف والاعمدة وكذلك المختلفة .

الفروض العامة لعامل الاقتران:- (٤)

١ - ان افضلية استعمال معامل الاقتران (C) يكمن انه لا يحتاج الا الى عدد قليل من الفرضيات.

٢ - انه يحسب بالمعلومات الرقميه ولايتاثر جدا بشكل التوزيع.

مميزات معامل الاقتران:-

١ - انه يقيس العلاقة بين المتغيرين.

٢ - ان حسابه لايتاثر بعدد الاعمدة والاسطر لانه يمكن تجزئتها مادام حسب لهاكاى تربيع فنستطيع ان نحسب معامل الاقتران لها.

(١ + ٢ + ٣) CHAM PJON DEAN J."Basic statistics for social Research

(٤) المصدر السابق.

العيـــــــــــــــــوب:-

١ - أن معـامل الاقـتران لايعطـي تفسـيرا دقيقـا عـن العلاقة بين المتغيرين بل انه بتعريف بسيط عبارة عن مؤشر رقمي .

٢ - عنـد اسـتعمال معامل التصحيح ومن خلال استعمال الجداول ان كل رقـم مـن الارقام الموجودة فى الجداول حسبت تحت شروط متساوية كعـدد درجـات الحريـة وحجـم العينـه والمجموعـات الهامشيه المتماثلـه أمـا جـداول البـاحث فتختلف بهذه الخصائص وهى درجـات الحرية وحجم العينه والمجموعات الهامشيه وبذلك تكون المقارنات ليست بالشكل الدقيق.

٢-٤-٢ ثانيا : تقدير معامل الاقتران بواسطة معادلة يولز Yule's Q[٢]

نستعمل هـذه المعادلـة لقيـاس العلاقـة بيـن المتغيرات وهى مقتصـرة عـلى الجـداول ذات الحجم ٢x٢ فقط وتعرف المعادله بانها النسبه بين الاختلافات القطريه للمعادلة على مجموع الابعاد القطريه للمعادلة وصيغتها :-

---

(٢) محـمد رشـراش مصطفـى. دراسـة تحليليـة للعوامل المؤثرة على الكفاءة التحصيلية لمؤسسة الاقراض الزراعي بالاردن لعام ١٩٨١، مؤتمر تسديد القروض الزراعية / القاهرة ، ١٩٨٧، الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ص ٦٣-١١٣.

$$Q = \frac{(ad - bc)}{(ad + bc)}$$

حيث D. C. B. A عبارة عن قيم مطلقة فى الجدول حجم ٢x٢ وتظهر فى الشكل التالى:-

	نعم	لا	
مسدد	A	B	
غير مسدد	C	D	

وبالنسبة للبحث فان C.A تمثل عدد الذين يجيبون بنعم من مجموعة المسددين وغير المسددين على التوالى B.D تمثل عدد الذين يجيبون بلا من مجموعة المسددين وغير المسددين .

الفروض:-

ان المعامل لايهتم بالتوزيع الاحصائى كما أن المعادلة تستنبط هذا المقياس للربط بين المتغيرات التى لها قيمتين فقط.

مميزات استعمال المعادله :-

١ - انها لاتحتاج الى معامل تصحيح كما فى معامل الاقتران الذى تم حسابه عن طريق كاى تربيع.

٢ - تحسب المعادلة من جداول ٢ x ٢ بدون حساب كاى تربيع.

٣ - تعطي تفسيرا افضل في حالة كون البيانات على شكل متغيرات ثنائية (dichotomies)

٤ - سهلة الحساب والتطبيق.

٥ - يمكننا بواسطة هذه الطريقة التنبؤ بالعامل المتغير من العامل الثابت بمستوى معين من الدقة.

ومعامل المعادلة يجب ان يكون مابين -١، صفر، +١، فمثلا (+١) تعنـــى أن العلاقة كاملة وايجابيه مابين العامل المدروس والتسديد و(صفر) تعنـــى انـــه لاتوجـــد علاقـــة مطلقـــا بيـــن العامل المدروس والتســـديد (- ١) تعنـــى أن توجـــد علاقـــة عكسيه كامله بين العامل المدروس والتسديد.

<u>مساوىء استعمال معادلة يولز</u>:-

١ - انها محددة بجداول ذات حجم ٢ x ٢ وغالبا ما يتطلب في البحوث جـــداول اكـــثر مـــن هـــذا الحجـــم فـــلا يمكـــن حســـابها الا اذا تم التضحيـــة بالبيانـــات واصبـــح الجـــدول ٢ x ٢ وهذه تؤثر تاثيرا كبيرا على النتائج.

الباب الثالث

الإستعراض المرجعي

الباب الثالث

الاستعراض المرجعي

٣-١ مقدمة

تعتبر نسب التسديد او التحصيلات لمؤسسات الاقراض الزراعي اهم مؤشر لاستمرار عمل هذه المؤسسات وتقديم القروض على الوجه الاكمل لجميع المزارعين وتوفير الاموال اللازمه لتسديد نفقاتها والتزاماتها. ولاهمية التسديد لمؤسسات الاقراض الزراعي فقد اجريت دراسات مختلفة لمعالجه انخفاض نسب التسديد وكذلك عقدت مؤتمرات خاصة لبحث نفس الموضوع واخرها كان المؤتمر الذي نظمه الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا والذي تم عقده بالقاهرة في شهر تشريين الاول عام ١٩٨٧م.(١)

٣-٢ الدراسات التي استعرضت التجربة الاردنية في مجال تسديد القروض الزراعية وكان اهمها:-

٣-٢-١ دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الكفاءة التحصلية لمؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن لعام ١٩٨١م. والتي قام بها الدكتور محمد شراش مصطفى(٢) وقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة اقسام رئيسية هي:-

---

(١) الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في دول الشرق الادنى وشمال افريقيا مؤتمر تسديد القروض الزراعية /القاهرة ١٩٨٧.

(٢) محمد رشراش مصطفى دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الكفاءة التحصيلية لمؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن لعام ١٩٨١ - مؤتمر تسديد القروض الزراعية - القاهرة ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ص٦٣-١١٣.

١ - القسم الاول وهو خاص في مشاريع الري في وادي الاردن ويتناول هذا القسم اربعة مجالات للقروض الزراعية في وادي الاردن وهي:-

ا - مشاريع الري بالتنقيط.

ب - مشاريع البيوت المحميه البلاستيكية .

جـ- مشاريع الاشجار المثمرة .

د - مشاريع الخضروات المكشوفة .

٢ - القسم الثاني مشاريع الدواجن وهو لجميع محافظات المملكه .

٣ - القسم الثالث مشاريع الابار الاروتوازيه .

وقد تم دراسة بعض العوامل التي تؤثر على نسب التسديد لهذه المشاريع المختلفة بواسطة عمل استبانه خاصة بذلك وقد تم تحليل النتائج بايجاد معامل الاقتران بين نسبه التسديد والعوامل المختلفة المدروسة وذلك باستخدام معادله يول Yule وتم تاكيد النتائج بواسطة تحليل الانحدار وكان من اهم نتائج هذه الدراسة ان هناك علاقة طردية وقويه بين ربحية المشروع ونسبة التسديد كما وجد ان هناك علاقة خطيه مابين نسبه التسديد ونسبه المشاريع التي حققت ربحا' وقد خرجت هذه الدراسة بتوصيات عده كان اهمها :-

١ - ان تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع المجديه اقتصاديا' وذلك بإجراء حسابات العائد المالي الداخلي للمشروع مع اجراء اختبار الحساسيه للمشروع وذلك بزيادة او نقصان التكاليف او ارتفاع وانخفاض الاسعار للناتج بنسب متفاوته .

٢ - ان توقف المؤسسة اعطاء المزارعين قروضاً موسميه لزراعه الخضار بالطريقة المكشوفة في منطقة الاغوار وتحويلها الى اتحاد المزارعين.

٣ - ان تقوم المؤسسة ببعض الاجراءات الادارية التي قد تحسن من نسبة التحصيل ومنها.

ا - زيادة عدد الجباه.

ب - اعطاء حوافز ماليه للجباة.

جـ- تشديد الرقابة على الجباة من قبل المديريه العامه.

٣-٢-٢ الكفاءة التحصيلية لمؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن(١)

وقد افادت هذه الدراسة بانه يمكن تقدير الكفاءة التحصيلية لمؤسسة الاقراض الزراعي وذلك بقسمه المبالغ المحصلة خلال السنه على المجموع التراكمي للمبالغ المستحقة والغير مدفوعه منذ تأسيس المؤسسة حتى نهايه السنه موضوع البحث وقد قسمت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على نسبة التسديد الى قسمين:-

ا - العوامل الخاصه بالمقترضين وهي:-

١ - الظروف القاهره كالظروف الطبيعية وتقلبات الاسعار وغير ذلك.

٢ - ضعف الكفاءة الادارية والتكنولوجية للمقترض.

٣ - تدني الخدمات المساندة في منطقة المشروع.

٤ - مماطلة المقترض.

---

(١) مؤسسة الاقراض الزراعي. الكفاءة التحصيلية لمؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن. مؤتمر تسديد الزراعية - القاهرة ١٩٨٧. الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا.

ب - العوامل الخاصة التي تعود الى طبيعة واسلوب عمل المؤسسة ومنها .

١ - تعدد مصادر الاقراض في الاردن

مصادر الاقراض كما ذكر سابقا* هي مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية واتحاد المزارعين فعدم التنسيق بين هذه المصادر يؤدي الى تشجيع المزارع لاخذ قروض من هذه المصادر لهدف واحد مما يثقل كاهل المزارع بالديون التي لايستطيع تسديدها .

٢ - آجال القروض

لقد وجد أن نسبه التسديد للقروض الموسمية اعلى منها للقروض المتوسطة والطويلة الاجل وذلك لان توقعات عائد القروض الموسمية تكون دقيقة اكثر منها للقروض المتوسطة والطويلة حيث أن الفترة الزمنية تؤثر في ذلك كما أن المؤسسة تقوم بتسجيل الدفعات الذي يقوم بدفعها المقترض للقروض الموسمية اولا* .

٣ - نوع الانتاج الممول والجهه المسوقة

تقوم المؤسسة بتمويل كافة المشاريع سواء اكانت مشاريع انتاج نباتي او حيواني ولم تؤكد ان هناك علاقة بين نوع الانتاج ونسبة التسديد لان العلاقة تتغير طبقا* للانتاج والاسعار ويقوم المزارعون بتسويق انتاجهم بمعرفتهم الخاصة او عن طريق شركات التي تقدم لهم مستلزمات الانتاج مسبقا* وعلى ذلك فإن المزارع يقوم بتسديد هذه الشركات اولا* ومن ثم الانفاق العائلي وبعد ذلك يقوم بتسديد المستحقات للمؤسسة .

٣-٣ نسب التحصيلات في الدول النامية وكيفية احتسابها (١)

لقد وجد ان هناك معادلة عامة قد اعتمدت لاحتساب نسبة التحصيلات السنوية في دول الاقليم وهي:-

$$\text{نسبة التحصيلات السنوية} = \frac{\text{المبالغ المسدده اثناء السنه}}{\text{المبالغ المستحقة اثناء السنه}} \times ١٠٠$$

وقد اختلفت المؤسسات في تلك الدول في المكونات التي تدخل في البسط والمقام لهذه المعادلة وقد تم وصف الطرق المتبعة في اربع مؤسسات من بلدان الاقليم هي:-

١ - <u>المصرف الزراعي التعاوني في العراق</u>

$$\text{نسبة التحصيلات} = \frac{\text{المبالغ المحصله - المبالغ المقبوضة سلفا*}}{\text{مجموع المستحقات لراس المال - المبالغ الموجله والمجمده}}$$

٢ - <u>البنك الزراعي السوداني</u>

$$\text{نسبه التحصيلات السنويه} = \frac{\text{المبالغ المسدده (راس مال + فائدة) + المحصل من متاخرات الاعوام السابقة}}{\text{المبالغ المستحقة اثناء السنة (فائدة + راس المال)}}$$

---

(١) عيسى الحيدوسي واحمد حميده - تقييم الاداء التحصيلي لمؤسسات الاقراض الزراعي في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا - مؤتمر تسديد القروض الزراعية/القاهرة، ١٩٨٧ الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا.

٣ -- <u>الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المغربي</u>

$$\text{نسبة التحصيلات السنوية} = \frac{\text{مجموع التحصيلات (رأس المال + الفائدة + المحمل من متأخرات الأعوام السابقة)}}{\text{مجموع المستحقات السنة من رأس المال والفائدة}}$$

٤ - <u>البنك القومي للتنمية الفلاحية بتونس</u>

$$\text{نسبة التحصيلات} = \frac{\text{التحصيلات من فوائد ورأس المال القروض المستحقة خلال السنة}}{\text{مستحقات السنة من فوائد ورأس المال}}$$

والجدول رقم (١ - ٣) يبين نسبة التسديد في بعض بلدان الإقليم خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥.

* جدول رقم (١-٣) نسب التسديد في بعض بلدان الإقليم خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ م.

اسم البلد	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
المغرب	٦٣	٦٤	٧٤	٦٧
تونس	٧٢	٦٩	٧٠	٧٢
العراق	٧٩	٧٩	٦٤	٦٧
الباكستان	٥٢	٥٧	٦٩	٧٣
السودان	--	--	٧٩	٣٧
سوريا	٩١	٩٥	٩٣	٩٦
مصر	--	٩٦	٩٦	٩٤
الجزائر	--	٧٥	٧٥	٧٩

المصدر: نمر النابلسي وسعيد التازي. إدارة القروض الزراعية لمؤسسات الإقراض الزراعي في إقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا مؤتمر تسديد القروض الزراعية-القاهرة ١٩٨٧ الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في إقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا.

٣-٤ العوامل المؤثرة على نسب التسديد على ضوء تجارب بعض دول الإقليم في مجال تسديد القروض

لقد تم اختيار سوريا ومصر وعمان واليمن من بين دول الإقليم لإستعراض العوامل المؤثرة على نسب التسديد فيها ومن اهم هذه العوامل:-

١ - آجال القروض:-

لقد اشارت الدراسات المقدمة من هذه الدول ان لاجال القروض اثر في تسديدها حيث اثبتت الدراسات التي قدمها المصرف التعاوني

في سوريا (١) ومن البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي وبنوكه في المحافظات في مصر (٢) ومن بنك التسليف التعاوني الزراعي في اليمن (٣) أن نسبة التسديد للقروض الموسمية والقصيرة الأجل أعلى من نسبة تسديد القروض المتوسطة والطويلة الأجل ففي سوريا بلغت نسبة تسديد القروض القصير الأجل عم ١٩٨٥ حوالي ٩٦٪ اما القروض الطويلة الأجل فكانت في نفس العام ٩ر٧٧٪.

وفي مصر بلغت نسبة التسديد للقروض الموسمية في عام ١٩٨٥-٨٦ حوالي ٩٥٪ وللقروض المتوسطة ٤ر٨٨٪ والطويلة ٧ر٩٤٪ وفي اليمن فقد بلغت نسبة تسديد القروض القصيرة الاجل ٧٥٪ في عام ١٩٨٦ كما بلغت النسبة للقروض المتوسطة من نفس العام.

---

(١) المصرف الزراعي التعاوني - التجربة السورية في مجال تسديد القروض الزراعية - مؤتمر تسديد القروض الزراعية - القاهرة ١٩٨٧. الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ص ١٨٥.

(٢) البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي - التجربة المصرية في مجال تسديد القروض الزراعية - مؤتمر تسديد القروض الزراعية -القاهرة ١٩٨٧. الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ص١٣٣.

(٣) احمد عبدالله تجربة بنك التسليف التعاوني الزراعي في مجال تسديد القروض الزراعية - مؤتمر تسديد القروض الزراعية - القاهرة ١٩٨٧. الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ص٢١٠.

اما في عمان فقد اثبتت الدراسة التي قدمها بنك عمان للزراعة والاسماك(١) ان القروض الطويلة الاجل تؤثر تاثيرا كبيرا في نسبة التسديد وان نسبة المتخلفين عن تسديد هذه القروض بلغت ٥١٪ بعكس القروض القصيرة الاجل.

٢ - حجم القروض

لقد اثبتت التجربة السورية ان لحجم القرض اثره الكبير في نسبة التسديد حيث أن حجم القرض يتحدد وفق احتياجات المشروع وان اي زيادة عن ذلك سوف تتسرب هذه الاموال الى مجالات استثمارية اخرى غير مجال القرض الزراعي مما يؤثر على نسبة التسديد كما أن تحديد سقف للقروض منع كبار الملاكين من احتكار هذه القروض وحرمان صغار المزارعين.

اما في مصر فقد وجد ارتفاعا ملحوظا في نسبة تسديد القروض الزراعية الاقل حجما عنها للقروض الكبيرة الحجم فقد ذكر في الدراسة الانفه الذكر أن نسبة التحصيل للقروض التي هي اقل من عشرة الاف جنيه هي ٩٩٪ وقد بلغت هذه النسبة للقروض التي هي اكثر من خمسين الف جنيه هي ٨٥٪ تقريبا.

وكذلك الحال في التجربة العمانيه فقد وجد ان نسبه التسديد للقروض الكبيرة الحجم منخفضة.

---

(١) بنك عمان للزراعة والاسماك. التجربة العمانية في مجال تسديد القروض الزراعية. مؤتمر تسديد القروض الزراعية. القاهرة ١٩٨٧، الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ص١٤١.

وفي اليمن ذكرت الدراسة انه لايوجد اي اثر لحجم القرض على نسبة تسديد القروض.

٣ - نوع المحصول والجهات المسوقة

لا شك ان نوع المحصول الممول انتاجه والجهات المسوقة لهذه المحصول تؤثر تاثيرا مباشرا على نسبة التسديد ففي سوريا يقوم المصرف التعاوني بتمويل انتاج كافة المحاصيل سواء كانت حقليه او اشجار مثمرة او انتاج حيواني وان الحجم الاكبر للتمويل يذهب للمحاصيل الرئيسية كالحبوب والقطن والشمندر وهذه محاصيل يقوم القطاع العام بتسويقها ولذلك نرى ان نسبة التسديد لهذه القروض مرتفعة . اما المحاصيل الاخرى كالفواكه والخضار فهذه يقوم بتسويق الجزء الاكبر القطاع الخاص طبقا لمبدأ العرض والطلب فنجد ان نسبة التسديد بها اقل بالاضافة الى سرعة تلف الخضار والفواكه علما بان القطاع العام في سوريا يقوم بتسويق بعض انتاج الفواكه كالتفاح والعنب والحمضيات.

اما في مصر نرى ان نسبة التسديد لاتتاثر بإختلاف نوع المحصول الممول سواء اكان انتاجا نباتيا او حيوانيا وسواء اكان قابلا للتخزين ام غير قابل وذلك لشدة الحاجة اليه في السوق المحلي:-

اما عن الجهة المسوقة فقد اظهرت الدراسة الانفة الذكر مايلي:-

١ - المحاصيل البستانية والخضر وباقي المحاصيل الزراعية التي يقوم الزراع بتسويقها بمعرفتهم ويقوم البنك بتحصيل مطلوباته من خلال اجهزته المختصة بالتحصيل تكون نسبة التحصيل ١٠٠٪.

٢ - انخفاض نسبة تسديد مطلوبات الارز الى ٤٥٪ والفول السوداني الى ٥٦٪ لعدم التزام بعض الزراع بتوريد الحصص المقررة عليهم .

٣ - ارتفاع نسبة تسديد البنك عن محصول القصب للتعاون بين البنك والشركة في هذا الشان والتزام الزراع بالتوريد حيث بلغت نسبة التسديد ٨٧ر٩٩٪.

٤ - انخفاض نسبة تسديد مطلوبات البنك خصماً من اثمان محصول القمح المورد الى وزارة التموين حيث بلغت نسبة التسديد ٦٨٪ نظراً لاعفاء الزراع الحائزين لمساحات قدان فاقل من التوريد .

وفي عمان نجد ان القروض المخصصة لصيد الاسماك تاخذ اعلى نسبة في التحصيل حيث بلغت نسبة التسديد ٩٢٪ لهذه القروض، كما أن الحكومة تقوم بسياسة الدعم للانتاج الزراعي وذلك بشراء الانتاج الزراعي وتسويقه ورغم ذلك نجد ان نسبة تسديد القروض الزراعية حوالي ٤٤٪.

وفي اليمن نجد ان نسبة التسديد تتاثر بنوع المحصول وخاصة قطاع الدواجن حيث ان تسويقه غير منتظم وكذلك المحاصيل السريعة التلف.

٤ - <u>الجهات المستفيدة</u>

إن الجهات المستفيدة من القروض الزراعة في دول الاقليم هي مؤسسات القطاع العام التي تتعاطي الاعمال الزراعية اوالجمعيات التعاونية والافراد. وتتاثر نسبة التسديد حسب الجهة المستفيده من

القروض ففي سوريا نجد ان قروض القطاع العام هي قروض مامونة حيث تمنح بكفالة وزارة الزراعة . اما القطاع التعاوني فقد بلغت نسبة التسديد له ٩٨٪ عام ١٩٨٥ مقابل ٩٤٪ للقطاع الخاص.

اما في مصر فقد قسم اثر الجهه المستفيده على نسبة التسديد وحسب انواع القروض الى قسمين :-

ا - على قروض الانتاج الزراعي قصير الاجل موسم ٨٥/٨٦.

الجهات المستفيدة	نسبة التسديد
الافراد	٩٩ ٪
الجمعيه العامه للاصلاح الزراعي	١٠٠٪
جمعيات الائتمان والخريجين	٩٧ ٪
الشركات	١٠٠٪

ب - على قروض الانتاج الحيواني والدواجن الميكنه والمشروعات الاستثمارية واستصلاح الاراضي (قصير - متوسط - طويل الاجل) نجد ان نسب التسديد لعام ٨٥ - ١٩٨٦.

الجهات المستفيدة	نسبة التسديد
الافراد	٩١٪
قروض الجمعيات التعاونية	٦٧ر٧٪
قروض الشركات الزراعية	٩٤ر٢٪

اما في عما فقد وجد ان نسبة التسديد تتاثر بالجهة المستفيدة من القرض حيث نجد ان تاثير الافراد على نسبة التسديد اكثر من تاثير الشركات على نسبة التسديد وذلك لكثرة عدد الافراد وقلة الشركات العمانية او المؤسسات التي تاخذ قروضا .

اما في اليمن فإن الجهات المستفيدة من القروض هي:-

أ - الاتحاد التعاوني والمجالس المحليه للتطوير التعاوني والجمعيات التعاونية سواء اكانت مشروعات زراعية او حرفيه اقتصادية او اجتماعية او تطويريه وقد بلغت نسبة التسديد ١٠٠٪.

ب - الاشخاص الاعتباريين والجمعيات والشركات والمؤسسات العامه التي تمارس الاستثمار الزراعي سواء اكان نباتياً او حيوانياً.

٥ - السياسه السعريه

إن الهدف الرئيسي للمزراع هو الحصول على ربح يستطيع عن طريقه سد حاجاته الاساسية ومتطلباته المعيشية ولما كان الربح يعتمد على اسعار بيع المنتوجات الزراعية المختلفة لابد ان يكن هناك توجه عام بين الدول لتوفير الارباح للمزراع وذلك لتشجيعه على الانتاج والاستمرار فيه. ولقد اختلفت دول الاقليم في تحديد السياسه السعريه للمنتوجات الزراعية ففي سوريا نجد ان تحديد اسعار المنتوجات الزراعية يتم عن طريق المجلس الزراعي الاعلى حيث يتم التزام مؤسسات القطاع بالسعر وشراء جميع الكميات كالقمح والشعير والشمندر وغيرها كما انه يتم التزام مؤسسات القطاع العام بتسويق احتياجاتها فقط كالمواد التي تدخل لتشغيل المناعات الغذائية كالخمار.

كما تقوم وزارة التموين بتحديد اسعار بعض المنتجات بعد التنسيق مع الجهات المنتجة كالبيض كما ان هناك منتجات يتم تحديد اسعارها في المحافظات عن طريق لجان تحديد الاسعار كاللحوم

والحليب ومشتقاته وعن طريق لجان مختصة ايضا لتسعير الخضار والفواكه كل ثلاثة ايام وباستثناء المنتجات الزراعية التي يحدد اسعارها عن طريق المجلس الزراعي الاعلى فإن اسعار المنتجات الاخرى تتحدد عن طريق العرض والطلب مما يؤثر على ربح المزراع ونسبة التسديد كما أن الدوله تدعم اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وبيعها باسعار موحدة كما أن الدوله حتى تحافظ على سعر مجزي للمزارع فقد اقامت المناعات الزراعية وحددت المساحات لكل محصول زراعي كما انشات الشركات والمؤسسات التي تهتم بالتسويق الزراعي.

وفي مصر فإن الاتجاه العام للدوله يهدف الى التخلص التدريجي لتحديد اسعار المنتجات الزراعية وترك الحريه للمزراع ببيع انتاجه الزراعي حسب ظروف العرض والطلب وعدم تلزيمه ببيع منتجاته الى القطاع العام. وهذا يؤدي الى زيادة الربح وبالتالي زيادة نسبة التسديد وذلك لعدم وجود اختناقات تسويقية للمنتجات الزراعية فيها علما بأن الدولة تقوم بتحديد اسعار مستلزمات الانتاج وتوفيرها للمزراعين باسعار معقولة.

وفي عثمان نجد ان الدولة لاتتدخل في تحديد الاسعار بل يترك تحديد الاسعار لقوى العرض والطلب ونظرا لهجره العماله العمانيه من العمل في الزراعه واحلال عماله مستوردة فقد ارتفعت تكاليف الانتاج مما حدا بالدوله وتشجيعا للمزارعين بالقيام بشراء جميع الانتاج الزراعي باسعار مجزيه مما ساعد المزارع على تسديد التزاماته تجاه البنك كما قامت الدوله بدعم مدخلات الانتاج بنسب تتراوح بين ٢٥٪ للاسمدة الكيماوية ٧٥٪ لمقاوي البذورة والبطيخ و ٩٠٪ للمبيدات.

٣ - ٥ العوامل المؤثرة على نسب التسديد خارج دول الاقليم

لقد ذكر فيمال ساندير انتسي (١) ان هناك اسبابا كثيرة للتخلف في تسديد القروض الزراعية فذكر الاسباب التي ادرجها البنك الدولي للتخلف عن التسديد وهي اولا عجز المزارعين في استعمال هذه القروض في تنفيذ المشاريع والسبب الثاني فشل الاستثمار والسبب الثالث هو رفض التسديد ثم لخص اسباب التخلف كما يلي:-

١ - عيوب الانتاج الزراعي والذي يقصد به قلة الانتاج الزراعي لاي سبب كان سواء من العوامل الطبيعية او غير ذلك. ويقصد بالانتاج المصيب عندما يزيد المبلغ المستحق عن مدخرات المزارع النقدية.

٢ - اختلاف المداخيل. ويقصد به تذبذب قيمة الدخل السنوي للمزارع من موسم لاخر حيث ينخفض في المواسم التي قد يتعرض المحصول لعوامل جوية غير مناسبة او انخفاض الاسعار او اصابة بالامراض.

هذه الفئة من الناس قد تستطيع السداد وإن عدم التسديد في هذا المجال ربما يكون مؤقتا وغير عادي وقد يسدد بعد ان يتحسن دخله.

٣ - عيوب تنظيم التسليف (الاقراض): ان كثرة الضغوط والمطالبة للمزارعين قد يولد عنده رده فعل في ان لا يسدد المبلغ وقد يعتقد ان عدم التسديد لا يؤثر عليه.

---

١ - فيمال ساندير انتسي "نظرة تحليلية الى تقصير المزارعين في تسديد القروض" <u>الاسواق المالية الريفية في البلدان النامية</u> /ج د. ادمر وآخرون. محررون معهد التنمية الاقتصادية في البنك الدولي ع (١٦٤ - ١٧٩)

٤ - نظرة المقترض الى التسديد

قد يعتمد المقترض ان ديون المؤسة المقرضة هي دين للحكومة ويعتبرها هبات وليست قروضا ويشجع المزارع في هذا الاعتقاد عدم اتخاذ الاجراءات بحق المتخلفين.

٥ - سوء الرصد اي ضعف المراقبة على استعمالات القروض حيث يستعمل القرض في مجال غير المجال الذي اعطي من اجله او ان تكاليف المشروع تكون عالية ولا يوجد مع المقترض سيولة كافية يسدد فيه المالغ المستحقة او يقوم بتسديد مصادر إقراض اخرى بالقرض الذي اخذه من المؤسسة المقرضة.

وفي بحث قدمه السيد ديلو.وادمز(١) الى مؤتمر تسديد القروض الزراعية المشار إليه سابقا فقد لخص اسباب التخلف في تسديد القروض الزراعة بالعوامل الرئيسية التالية:-

١ - العوامل المعتمدة على المقترض ويدخل في ضمنها العوامل الجوية التي تؤثر على المحصول ونظرا لتعرضه للخسارة فإنه لا يستطيع التسديد ولا يستطيع ايضا استغلال التكنولوجيا المتاحة للقطاع الزراعي.

---

١ - ويدو.ادمز. نظره جديدة تجاه التخلف في تسديد القروض. مؤتمر تسديد القروض الزراعية/القاهرة. ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق وادنى وشمال افريقيا.

٢ - العوامل المعتمدة على النية المقرضة . ومن هذه العوامل ضعف الضمانات المقدمة للقروض والدراسة الغير كافية للمقترض واعطاء القروض وصرفها في غير موعدها وفساد القائمين على الجهة المقرضة كما أن ثقة المقترض بالجهة المقرضة له اثر كبير على التسديد وإن المرونة في الاقراض يساعد على زيادة نسبة التسديد .

٣ - هناك اسبابا اخرى منها الكوارث الطبيعية والامراض وبعض تصريحات المسؤولين عن الاقراض والسياسين . والتدخلات السياسة في منح القروض واستردادها . كما ان هناك بعض السياسات التي تؤثر على التسديد ومنها سياسة الضريبة على الصادرات والرقابة على اسعار المواد الغذائية .

الباب الرابع

النتائج وتحليلاتها

الباب الرابع

النتائج وتحليلاتها

٤-١ تمهيد

سيتم تحليل نتائج الدراسة حول القروض المتوسطة والموسميه لفرعي المفرق وعمان والتي مثلت حوالي ٩٥٪ من قروض المفرق ٩٣٪ من قروض عمان.

٤-٢ اولا: فرع المفرق

٤-٢-١ القروض المتوسطة

من الاطلاع على الجداول المرفقة (١ -٤، ٢ - ٤، ٣ -٤) نرى ان هناك تسعه عوامل رئيسية لها تاثير محسوس على نسبة التسديد حيث ان معامل الاقتران لها اكبر من (٦ر) واكثر هذه العوامل تاثيرا هي استلام اشعارا او انذارا فقد بلغ معامل (الاقتران +١) والحقيقة ان معامل الاقتران لهذا العامل جاء بهذا المعدل لان جميع افراد العينه المسددة قد استلموا اشعارا او انذارا علما بان ٩١٪ من افراد العينة غير المسددة قد استلموا اشعارا او انذار مما يبين بان هناك ضعفا في ايصال الاشعارات أو الانذارات الى المقترضين.

ويشير ايضا الجدولان (١-٤، ٢ -٤) ان التوسع في المشاريع ليس له علاقة كبيرة في نسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+١٤ر)فافاد ٤٢٪ من افراد العينه المسددة بانهم توسعوا بينما افاد ٣٦٪ من افراد العينه غير المسددة بذلك. ولكن اذا حمل توسع

جدول رقم (١ -٤): نسبة الذين أجابوا بنعم للعينة المسددة وغير المسددة ومعامل الإقتران للقروض المتوسطة لفرع المفرق.

الرقم	العامل	نسبة الذين أجابوا بنعم للعينة غير المسددة ٪	نسبة الذين أجابوا بنعم للعينة المسددة ٪	معامل الإقتران
١ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المقترضين المتخلفين.	٦٨	٥٠	-٣٨ر
٢ -	قراءة سند الدين.	٥٨	٦٠	+٠٩ر
٣ -	معرفة المقترضين لموعد الإستحقاق.	٩١	٨٧	-١٠ر
٤ -	إستلام إشعار أو إنذار.	٩١	١٠٠	+١
٥ -	الحصول على فترة سماح.	٤	١٢ر٥	+٤٧ر
٦ -	مناسبة تاريخ توزيع الاقساط.	٤٣	٧٥	+٥٩ر
٧ -	كفاية القرض لإتمام الاعمال المطلوبة من المقترض.	٨	٦٢	+٨٩ر
٨ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	٢٥	٧٥	+٨٠ر
٩ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	٢٧	٨٧	+٩٠ر
١٠ -	مناسبة أجل القرض للمقترضين.	٣١	٦٢	+٥٧ر
١١ -	التوسع في المشاريع.	٣٦	٤٢	+١٤ر
١٢ -	تحقيق الربح من المشروع.	٢٣	٨٧	+٩٢ر
١٣ -	وجود عمل غير عائلي.	٩٥	٨٧	-٥٣ر
١٤ -	إتمام مطالب المقترض.	٩١	٧٥	-٥٧ر
١٥ -	وجود مصادر دخل اخرى للاسرة غير دخل المشروع.	٥٤	٨٧	+٧١ر
١٦ -	مناسبة نسبة الفائدة	١٤	٦٤	٨١ر

جدول رقم (٢ -٤): كا٢ ودرجة الإحتمال ومعامل الإقتران للفروق المتوسطة لفرع المفرق.

الرقم	العامل	كا٢	درجة الإحتمال	معامل الإقتران
١ -	عمر المقترض.	١٤ر٨٢٧	< ٠٠٠١ر	+٤٧ر
٢ -	المؤهل العلمي.	٢٢ر٠٨٨	< ٠٠٠١ر	+٥٣ر
٣ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	٦٠ر٤٦٩	< ٠٠٠١ر	+٧٤ر
٤ -	تمويل التوسع في المشروع.	٥٩ر٨٠١	< ٠٠٠١ر	٩٧ر
٥ -	نوع المشروع.	٣٠ر٢٠١	< ٠٠٠١ر	+٦٠ر
٦ -	اسباب عدم الربح.	٨ر٨٠٣	< ٠٠٥٠ر	٤٢٤ر
٧ -	مكان إقامة المقترض.	١٢ر٢٩٨	< ٠٠١ر	٤٢٨ر

جدول رقم (٣ -٤): العوامل المختلفة المدروسة مرتبة تنازلياً حسب قيمة معامل الإقتران للقروض المتوسطة لفرع المفرق.

الرقم	العامل	معامل الإقتران
١ -	إستلام إشعار أو إنذار.	+١
٢ -	مصادر تمويل التوسع.	+٩٧ر
٣ -	تحقيق الربح من المشروع.	+٩٢ر
٤ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	+٩٠ر
٥ -	كفاية القرض لإتمام الاعمال المطلوبة من المقترض.	+٨٦ر
٦ -	مناسبة نسبة الفائدة.	+٨١ر
٧ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	+٨٠ر
٨ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	+٧٤ر
٩ -	مصادر دخل الأسرة من غير المشروع.	+٧١ر
١٠ -	مناسبة تاريخ توزيع الأقساط.	+٥٩ر
١١ -	نوع المشروع.	+٥٨ر
١٢ -	مناسبة أجل القرض للمقترض.	+٥٧ر
١٣ -	إتمام مطالب المقترض.	-٥٧ر
١٤ -	وجود عمل غير عائلي.	-٥٣ر
١٥ -	المؤهل العلمي.	+٥٣ر
١٦ -	الحصول على فترة سماح.	+٤٧ر
١٧ -	عمر المقترض.	+٤٧ر
١٨ -	مكان إقامة المقترض.	+٤٢ر
١٩ -	أسباب عدم الربح.	٤٢ر
٢٠ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المقترضين.	-٣٨ر
٢١ -	التوسع في المشاريع.	١٤ر
٢٢ -	معرفة المقترض لموعد الإستحقاق.	-١٠ر
٢٣ -	قراءة سند الدين.	+٠٩ر

في المشروع فإن مصادر تمويل التوسع لها علاقة كبيرة مع نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+ ٩٧ر) فقد وجد أن ٣٥٪ من افراد العينه غير المسددة قد استغلوا ارباحهم في مشاريعهم وكذلك مدخراتهم الشخصية في تمويل التوسع في مشاريعهم بينما وجد أن ٦٦٪ من أفراد العينة المسددة قاموا بذلك.

ويعتبر الحصول على الربح من المشروع وهو العامل الثالث من حيث الاهمية في نسبة التحميلات فقد بلغ معامل الاقتران (+٩٢ر) ويبين الجدول رقم (١-٤) أن نسبة الذين حققت مشاريعم ربحاً بلغت ٨٧٪ من العينة المسددة و٢٣٪ في العينة غير مسددة كما افاد ٨٨٪ من الافراد الذين لم يحققوا ربحاً في العينه غير مسددة أن اسباب عدم تحقيق الربح يعود الى ارتفاع التكاليف وانخفاض الاسعار وانخفاض الانتاج معاً وافاد ٦٪ منهم أن اسباب عدم تحقيق الربح يعود الى انخفاض الاسعار فقط كما افاد ٦٪ منهم أن انخفاض الانتاج يسبب في عدم الربح فقط.

هذا وقد بينت النتائج أن هناك عدداً من المقترضين يسددون ماعليهم من استحقاقات بهدف الحصول على قروض جديدة فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٩٠ر) بين نسبة التسديد والحصول على قرض بعد التسديد حيث افاد ٨٧٪ من افراد العينة المسددة أنهم حصلوا على قرض بعد تسديد الاستحقاقات بينما كانت نسبتهم ٢٧٪ في العينة غير المسددة. وكما سبق فقد يتشجع المقترض لتسديد المستحقات من اجل الحصول على قرض بعد التسديد حتى يصل هذا التشجيع الى حد بان ياخذ قرضاً من اجل تسديد الاستحقاقات ، فقد وجد ان هناك علاقة طرديه ومؤثرة بين الحصول على قرض لتسديد الاستحقاقات وبين نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٨٠ر) فقد افاد (٧٥٪) من افراد العينة المسددة

انهم حصلوا على قرض من اجل تسديد الاستحقاقات بينما كانت نسبة الذين حصلو على قرض من اجل تسديد الاستحقاقات ٢٥٪ من افراد العينة غير المسددة .

ويشير ايضا الجدول رقم (١-٤)على انه توجد علاقة ايجابية كبيرة بين كفاية القرض لاتمام تنفيذ الاعمال الضرورية للمشروع وبين نسبة التسديد ، فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٨٦ر) حيث افاد ٦٢٪ من افراد العينة المسددة ان القرض قد غطى جميع تكاليف الاعمال الضرورية للمشروع بينما افاد ٨٪ فقط في العينة غير المسددة بذلك. ويضطر المزارعون في هذه الحالة لتكمله مشاريعهم من مدخراتهم الخاصة او اخذ قروض من مصادر مختلفه كالبنوك والشركات والمنظمة التعاونية او خليط من هؤلاء وان تنوع مصادر الاقراض لتمويل النقص في المشروع له علاقة ايضا في نسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٧٤ر) ففي العينة غير المسددة فقد افاد ٢٣٪ ان التمويل كان عن طريق المدخرات الخاصه و٧٪ عن طريق القروض من مصادرها المختلفه و ٧٠٪ من مصادر مختلطة بين القروض والمدخرات واما في العينة المسددة فقد افاد ٦٧٪ انهم اكملوا مشاريعهم من مدخراتهم الخاصه وهذا مما ساعد في تسديد القروض و١١٪ من مصادر مختلطة من القروض والمدخرات الخاصة .

واما بالنسبة لتاثر نسبة الفائدة على التسديد فقد وجد انها ايجابية ومؤثرة فقد بلغ معامل الاقتران +(٨١ر)فقد افاد ٦٢٪ من افراد العينه المسددة ان نسبة الفائدة كانت مناسبة بينما بلغت نسبة الذين تناسبهم نسبة الفائدة في العينة غير المسددة ١٤٪ فقط.

ويشير الجدول رقم (١ -٤) ايضاً على انه يوجد علاقة كبيرة بين وجود مصادر دخل اخرى غير دخل المشروع للاسرة ونسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٧١ر) فقد افاد ٨٧٪ من افراد العينة المسددة انه يوجد لهم مصادر دخل اخرى وكذلك مانسبته ٥٤٪ من افراد العينة غير المسددة ومن اهم مصادر الدخل هي الرواتب والايجارات وبيع الاملاك العقارية والتجارة .

وكما اشار الجدولان (١-٤) (٢ -٤) الى ان هناك بعض العوامل التي لها تاثير متوسط على نسبة التسديد كمناسبة تاريخ توزيع الاقساط فقد بلغ معامل الاقتران (+٥٩ر) فافاد ٧٥٪ من افراد العينة المسددة ان تاريخ توزيع الاقساط يكون مناسباً لهم كما افاد بذلك ايضاً ٤٣٪ من العينة غير المسددة .

اما بالنسبة لنوع المشروع فقد وجد ايضاً ان له تاثير متوسط على نسبة التسديد فبلغ معامل الاقتران ايضاً = (+ ٥٩ر) وبينت الدراسة ان ٥٦٪ من مشاريع العينة غير مسددة هي ابار ارتوازية و ٤٪ لكل من مشاريع الاغنام والدواجن و٢٪ لكل من مشاريع الاشجار المثمرة والآلات الزراعية والمساكن الريفيه و٣٠٪ من المشاريع مختلطة . اما مشاريع العينه المسددة فهي ١٤٪ لكل من الآبار الارتوازية والدواجن والمساكن الريفيه كما بلغت نسبة المشاريع المختلطة ٥٨٪ ومن هنا نرى ان نسبة التسديد عالية في المشاريع المختلطة .

وبالنسبة لأجل القرض فإن اجل القرض له تاثير متوسط بالتسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٥٧ر) ففي العينة المسددة افاد٦٢٪ ان اجل القرض مناسب لهم وافاد بذلك ٣١٪ فقط من افراد العينة غير المسددة .

اما بالنسبة لإتمام مطالبة المقترضين فقد وجد ان هناك علاقة عكسية بين نسبة التسديد والمطالبة حيث بلغ معامل الاقتران (-٥٧ر) حيث وجد أن ٩١٪ من العينة غير المسددة قد طولبت اي ان هناك ٩٪ من العينة غير المسددة لم تطالب كما وجد ان ٧٥٪ من افراد العينة المسددة قد تمت مطالبتهم اما ٢٥٪ من افراد هذه العينة لم يطالبوا وقد يرجع ذلك الى انهم سددوا قبل المطالبه لانهم من الاشخاص الذين يسددون دون الحاجة الى المطالبة اما ارتفاع نسبة الذين طولبوا من مجموعة غير المسددين الى هذا الحد (٩١٪) فيدل على أن المطالبة استمرت بعد انقضاء موعد التسديد لانهم لم يسددوا ديونهم وبذلك كانت الاشارة سالبة .

اما بالنسبة لباقي العوامل فلا يوجد لها تاثير يذكر على نسبة التسديد .

٤-٢-٢ <u>القروض الموسميه</u>

بعد الاطلاع على الجداول (٤ -٤، -٤ -٥، ٤-٦) نجد ان ثلاثة عشرة عاملا رئيسيا تؤثر في نسبة تسديد القروض الموسميه لفرع المفرق حيث بلغ معامل الاقتران لهذه العوامل اكثر من (٦٠ر) واكثر هذه العوامل تاثيرا هي مناسبة نسبة الفائدة وإتمام مطالبه المقترض فقد بلغ معامل الاقتران لكل منهما على الترتيب (+١، -١) فقد اجاب جميع افراد العينة المسددة ان نسبة الفائدة للقروض الموسميه هي مناسبة جدا لهم بينما اجاب ٧٠٪ فقط من افراد العينه غير المسددة أن نسبة الفائدة مناسبة وان الاشخاص

جدول رقم (٤ -٤): نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة الممددة وغير الممددة ومعامل الإقتران للقروض الموسمية لفرع المفرق.

الرقم	العامل	نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة غير الممددة ٪	نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة الممددة ٪	معامل الإقتران
١ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المقترضين المتخلفين.	٦٥	٨٧	-٥٨ر
٢ -	قراءة سند الدين.	٥٥	٦٢	+١٥ر
٣ -	معرفة المقترضين لموعد الإستحقاق.	١٠٠	١٠٠	صفر
٤ -	إستلام إشعار او إنذار.	١٠٠	١٠٠	صفر
٥ -	الحصول على فترة سماح.	صفر	صفر	صفر
٦ -	مناسبة تاريخ توزيع الاقساط.	٦٠	٨٧	+٦٤ر
٧ -	مناسبة نسبة الفائدة.	٧٠	١٠٠	+١
٨ -	كفاية القرض لإتمام الاعمال المطلوبة من المقترض.	٢٥	٧٥	+٨٠ر
٩ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	٢٠	٦٢	+٧٤ر
١٠ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	١٠	٧٥	+٩٣ر
١١ -	مناسبة اجل القرض.	٥٥	٨٧	+٧٠ر
١٢ -	التوسع في المشاريع.	١٥	١٢	-١١ر
١٣ -	تحقيق الربح من المشروع.	٣٠	٨٧	+٨٨ر
١٤ -	وجود عمل غير عائلي.	٥٥	٢٥	-٥٧ر
١٥ -	إتمام مطالب المقترض.	١٠٠	٧٥	-١
١٦ -	مصادر دخل اخرى غير دخل المشروع.	٦٠	٣٧	-٤٢

جدول رقم (٥ -٤): كا٢ ودرجة الإحتمال ومعامل الإقتران للقروض الموسمية لفرع المفرق.

الرقم	العامل	كا٢	درجة الإحتمال	معامل الإقتران
١ -	عمر المقترض.	٢٣ر٦٣٢	< ٠,٠٠١	٦٧ر
٢ -	المؤهل العلمي.	٣٣ر٣٢٤	< ٠,٠٠١	+٧٣ر
٣ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	١١ر٥٥٨	< ٠,٠١	٦٤ر
٤ -	تمويل التوسع في المشروع.	٥٥ر٠	< ٠,٠٥	٩٧ر
٥ -	نوع المشروع.	١٦ر١٥٩	< ٠,٠١	+٦٠ر
٦ -	اسباب عدم الربح.	١ر٨٦٤	< ٠,٠٥	+٣٣ر
٧ -	مكان إقامة المقترض.	٩ر٦٢١	< ٠,٠٥	+٥٠ر

جدول رقم (٦ -٤): العوامل المختلفة المدروسة مرتبة تنازليا* حسب قيمة معامل الإقتران للقروض الموسمية لفرع المفرق.

الرقم	العامل	معامل الإقتران
١ -	مناسبة نسبة الفائدة.	+١
٢ -	إتمام مطالب المقترض.	-١
٣ -	مصادر تمويل التوسع في المشروع.	+٩٧ر
٤ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	+٩٣ر
٥ -	تحقيق الربح من المشروع.	+٨٨ر
٦ -	كفاية القرض لإتمام الأعمال المطلوبة.	+٨٠ر
٧ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	+٧٤ر
٨ -	المؤهل العلمي.	+٧٣ر
٩ -	مناسبة اجل القرض.	+٧٠ر
١٠ -	عمر المقترض.	+٦٧ر
١١ -	مناسبة تاريخ توزيع الاقساط.	+٦٤ر
١٢ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	+٦٤ر
١٣ -	نوع المشروع.	+٦٠ر
١٤ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المقترضين المتخلفين.	-٥٨ر
١٥ -	وجود عمل غير عائلي.	-٥٧ر
١٦ -	مكان إقامة المقترض.	+٥٠ر
١٧ -	مصادر دخل للأسرة غير دخل المشروع.	-٤٢ر
١٨ -	اسباب عدم الربح.	+٣٤ر
١٩ -	قراءة سند الدين.	+١٥ر
٢٠ -	التوسع في المشاريع.	-١١ر
٢١ -	معرفة المقترضين لموعد الإستحقاق.	صفر
٢٢ -	إستلام إشعار او إنذار.	صفر
٢٣ -	الحصول على فترة سماح.	صفر

الذين اجابوا ان نسبة الفائدة مناسبة سواء كانوا من العينه المسددة او غير المسددة كانوا يقارنون هذه النسبة مع نسبة فائدة البنوك التجارية .

اما بالنسبة لإتمام مطالبه المقترض والذي بلغ معامل الاقتران له (-١)فقد افاد جميع افراد العينه غير المسددة انه تمت مطالبتهم وتدل الاشارة السالبة للعلاقة مابين المطالبة والتسديد فهي نتيجة استمرار مطالبه غير المسددين بعد انقضاء الموعد المحدد للتسديد اما المجموعه التي لم تطالب بتسديد استحقاقاتها في العينه المسدده فيحتمل لأنهم سددوا الاستحقاقات قبل موعدها او لأن هناك ثقة بين المقترضين والفرع لدفع المبالغ المستحقة دون المطالبة .

وكما هو الحال في القروض المتوسطة فقد تبين ان التوسع في المشروع لم يكن له تاثير مباشر على التسديد (معامل الاقتران (-١١ر، فقط).ولكن إذا حصل التوسع في المشروع فإن مصادر تمويل التوسع لها علاقة كبيرة بنسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٩٧ر) حيث افاد جميع افراد العينه غير المسدده ان مصدر التوسع هو الاقتراض سواء من البنوك التجارية او المنظمة التعاونية وهؤلاء يفضلون سداد هذه المصادر قبل المؤسسة اما العينه المسدده فقد افاد ٥٠٪ من افرادها انهم توسعوا من ربح المشروع وان مصدر ٥٠٪ منهم كان مختلطا* من الربح والمدخرات الشخصية والاقتراض.

واما بالنسبة للحصول على قرض بعد التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٩٣ر) فهو عامل مشجع جدا* ويعطي حافزا* اكثر لتسديد الاستحقاقات وزيادة نسبة التسديد. فقد افاد ٧٥٪ من العينة

المسددة انهم اخذوا قروضا بعد تسديد الاستحقاقات وهذا العامل مهم جدا في زيادة نسبة التسديد فقد قام بعض المزارعين باخذ قروضا من مصادر إقراض اخرى لتسديد المؤسسة وللحصول على قرض بعد التسديد فقد وجد ان الحصول على قرض لتسديد الاستحقاقات له ايضا علاقة بنسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٧٤ر) وان نسبه الذين اخذوا قروضا لتسديد الاستحقاقات في العينة المسددة ٦٢٪ وفي العينة غير المسددة ٢٠٪.

وتبين الجداول رقم (٤ -٤)، (٥ -٤)، (٦ -٤) ان هناك علاقة كبيرة بين ربحية المشروع ونسبة التسديد حيث معامل الاقتران (+ ٨٨ر). فقد افاد ٨٧٪ من افراد العينة المسددة انهم حققوا ربحا من مشاريعهم كما افاد ٣٠٪ من افراد العينة غير المسددة بانهم حققوا ربحا من مشاريعهم ورغم ذلك لم يسددوا قروض الموسسة لاسباب كثيرة منها التزاماتهم لمصادر الاقراض الاخرى. هذا علما ان ٢١٪ من الذين لم يحققوا ربحا افادوا ان السبب كان ارتفاع التكاليف وان ٧٩٪ منهم افادوا ان ارتفاع التكاليف وانخفاض الاسعار وانخفاض الانتاج مجتمعه ادت الى عدم الحصول على ربح من المشروع.

اما بالنسبة لاثر كفاية القرض لتنفيذ الاعمال المطلوبة من المقترض فوجد ان لها علاقة طرديه وعاليه بنسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٨٠ر) حيث افاد ٧٥٪ من افراد العينة المسددة ان القرض غطى تكاليف الاعمال المطلوبة منهم حسب الشروط الخصوصية الملحقة بسندات الدين افاد ٢٥٪ من افراد العينة غير المسددة بذلك.

واما بالنسبة للمؤهل العلمي فقد وجد ان له علاقة طرديه ومؤثرة على نسبه التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٧٣ر) وكما

بينت الدراسة انه في العينه المسددة بلغ نسبة الاميين ١٤٪ ونسبة الذين مؤهلهم العلمي مرحله الزاميه ٦٣٪ والثانوي ١٠٪ بينما الجامعي ١٣٪ واما في العينة المسددة فقد بلغت نسبة المرحله الالزاميه ٣٨٪ والثانوي ٢٤٪ والجامعي ٣٨٪ او بمعنى اخر ان نسبة المسددين من المقترضين الذين يحملون مؤهلا ثانويا وجامعيا في العينه المسددة اكبر منها في العينة غير المسددة .

لقد بلغ معامل الاقتران بين اجل القرض بالقروض الموسمية ونسبة التسديد حوالي (+٧٠ر) فقد افاد ٨٧٪ من افراد العينة المسددة ان الاجل مناسب لهم بينما كانت النسبة في العينة غير المسددة ٥٥٪ وذلك لان القروض الموسميه مرتبطة باجل محدود وقصير وهو موسم زراعي واحد . ويجب ان يكون متفقا مع موعد الانتاج يؤكد ذلك ان الدراسة قد بينت ان تاريخ استحقاق القسط له اثر ايضا على نسبة التسديد للقروض الموسميه حيث بلغ معامل الاقتران (+٦٤ر) فقد افاد ٨٧٪ من افراد العينة المسددة ان تاريخ استحقاق القرض الذي يدفع دفعه واحدة كان مناسبا لهم بينما كان مناسبا لحوالي ٦٪ في العينة غير المسددة ولكنهم ايضا لم يسددوا لاسباب كثيرة والتي منها عدم تحقيق الربح حيث افاد ٣٠٪ فقط من افراد العينة غير المسددة انهم حققوا ربحا .

وكما تشير الجداول (٤ -٤، ٥ -٤، ٤ -٦)،ان فإن عمر المقترض بالنسبة للقروض الموسمية له علاقة طرديه ومؤثرة في نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٦٧ر) ووجد في الدراسة ان الفئات العمريه الاكبر سنا تميل الى التسديد اكث من الفيات العمريه الصغير السن حيث وجد "ان٦٢٪ من العينه المسددة ضمن الفئه العمريه اكبر من ٥٠ سنه بينما كانت ٤٠٪ في العينه غير المسدده .

كما ان لمصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض لاتمام الاعمال المطلوبة لها علاقة طردية ومؤثرة بنسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+ ٦٤ر)حيث افاد ٧٪ من افراد العينة غير المسددة انهم مولوا النقص من مدخراتهم الخاصة و٥٩٪ منهم من القروض ٣٤٪ منهم مختلط من المدخرات الخاصة والقروض بينما افاد جميع افراد العينة المسددة انهم مولوا النقص من القروض وقد يكونوا سددوا هذه القروض من مصادر دخولهم الاخرى غير المشروع حيث افاد ٣٧٪ منهم بان لهم مصادر دخل اخرى او من ربح المشروع حيث افاد ٨٧٪ من افراد العينة المسددة انهم حققوا ربحا* من المشروع.

وقد تبين ايضا* ان لنوع المشروع بالنسبة للقروض الموسميه له علاقة طردية ومؤشرة على نسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٦٠ر) وكما تبين من الدراسة نرى ان ٤٨٪ من القروض الموسميه كانت مخصصه لشراء مستلزمات الانتاج النباتي في مشاريع الآبار الارتوازية و٥٢٪ لشراء اعلاف للاغنام بالنسبة للعينة غير المسددة اما العينة المسددة فقد كانت ٧٤٪ منها مخصص لشراء اعلاف للاغنام و١٣٪ منها كانت مخصصه لمشاريع الآبار الارتوازية و١٣٪ منها مختلط للانتاج النباتي والحيواني للمشاريع المختلطة .

اما بالنسبة لبقية العوامل فلا نجد تاثيرا* كبيرا* وجوهريا* على نسبة التسديد فنلاحظ مثلا* ان معامل الاقتران بين معرفه الاجراء التي تتخذ بحق المقترضين المتخلفين ونسبة التسديد (- ٥٨ر) وهذا دليل انه لايوجد تاثير كبير على نسبة التسديد اما الاشارة السالبة فتدل على ان المقترضين يعرفون الاجراءات ولكنهم لايسددون المؤسسة لعدم توفر السيولة لديهم او انهم يتاكدون من خلال علاقتهم بالمؤسسة ان المؤسسة غير جادة في بيع املاك المتخلفين منهم.

وكذلك تبين بأن وجود عمل غير عائلي كان له تاثير عكسي ولكنه ضعيف على نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (- ٥٧ر) فقد افاد ٢٥٪ من افراد العينة الممددة بوجود عمل غير عائلي بينما في العينة غير الممددة كانت النسبة ٥٥٪ او بمعنى اخر ان وجود العمل العائلي في المشروع يزيد من نسبة التسديد.

وعلى ضوء ماتقدم فإننا نرى ان العوامل المشتركة التي اثرت على نسبة التسديد لفرع المفرق للقروض المتوسطة والموسميه هي:

١ - مناسبة نسبه الفائدة.

٢ - تحقيق الربح من المشروع.

٣ - الحصول على قرض بعد التسديد.

٤ - كفاية القرض.

٥ - مصادر تمويل التوسع في المشروع.

٦ - الحصول على قرض لتسديد الاستحقاقات.

٧ - مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.

٤-٣ فرع عمان

٤-٣-١ القروض المتوسطة

من الاطلاع على الجداول (٧ -٤، ٨ - ٤، ٩ -٤)، انه يوجد سته عشر عاملا لها تاثير كبير على نسبة تمديد القروض المتوسطة في فرع عمان ومن اهم هذه العوامل وجود مصادر دخل اخرى للاسرة غير دخل المشروع فقد بلغ معامل الاقتران + ١وهو اكبر قيمة ممكنه لمعامل الاقتران فقد افاد جميع افراد العينة الممددة انه يوجد لديهم دخل اضافي غير دخل المشروع بينما افاد ٨٠٪ من افراد

جدول رقم (٧ -٤): نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة المسددة وغير المسددة ومعامل الإقتران للقروض المتوسطة لفرع عمان.

الرقم	العامل	نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة غير المسددة ٪	نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة المسددة ٪	معامل الإقتران
١ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المقترضين المتخلفين.	٩٠	٦٧	-٦٥ر
٢ -	قراءة سند الدين.	٢٥	٣٣	+٢٠ر
٣ -	معرفة المقترضين لموعد الإستحقاق.	٧٧	٦٦	-٢٠ر
٤ -	إستلام إشعار او إنذار.	٩٠	١٠٠	١+
٥ -	الحصول على فترة سماح.	٣	٣٣	+٨٥ر
٦ -	مناسبة تاريخ توزيع الاقساط.	٥٣	٦٦	+٥٨ر
٧ -	مناسبة نسبة الفائدة للمقترض.	٢١	٦٦	+٧٦ر
٨ -	كفاية القرض لإتمام الاعمال المطلوبة من المقترض.	٦	٣٣	+٧٨ر
٩ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	٩	٦٦	+٩٠ر
١٠ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	٢	٣٣	+٩٢ر
١١ -	مناسبة اجل القرض.	٢٧	٦٦	+٦٩ر
١٢ -	التوسع في المشاريع.	٢٥	٣٣	+٢٠ر
١٣ -	تحقيق الربح من المشروع.	١٣	٦٦	+٨٦ر
١٤ -	وجود عمل غير عائلي.	٩٤	٦٦	-٧٨ر
١٥ -	إتمام مطالب المقترض.	٩٨	٦٦	-٩٢ر
١٦ -	وجود مصادر دخل اخرى للاسرة غير دخل المشروع.	٨٠	١٠٠	١+

جدول رقم (٨ -٤): كا٢ ودرجة الإحتمال ومعامل الإقتران للعوامل المدروسة للقروض المتوسطة لفرع عمان.

الرقم	العامل	كا٢	درجة الإحتمال	معامل الإقتران
١ -	عمر المقترض.	٣٤ر٣٠٣	< ٠٠١ر	+٦٠ر
٢ -	المؤهل العلمي.	٣٣ر٦٨٩	< ٠٠١ر	+٦٠ر
٣ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	١٨ر٨٦٤	< ٠٠١ر	+٥١ر
٤ -	مصادر تمويل التوسع في المشروع.	١٢ر٤٧٥	< ٠٠١ر	+٦٢ر
٥ -	نوع المشروع.	٦٠ر١١٣	< ٠٠١ر	٧١ر
٦ -	اسباب عدم الربح.	٢ر٧٨٥	< ٠٥ر	٠٥ر
٧ -	مكان إقامة المقترض.	١٢ر٢٩٨	< ٠٠١ر	+٤٢ر

جدول رقم (٩ -٤): معامل الإقتران للعوامل المختلفة المدروسة للقروض المتوسطة لفرع عمان مرتبة تنازلياً.

الرقم	العامل	معامل الإقتران
١ -	وجود مصادر دخل اخرى غير دخل المشروع.	+١
٢ -	إستلام إشعار او إنذار.	+١
٣ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	+٩٢
٤ -	إتمام مطالب المقترض.	-٩٢ر
٥ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	+٩٠ر
٦ -	تحقيق الربح من المشروع.	+٨٦ر
٧ -	الحصول على فترة سماح.	+٨٥ر
٨ -	كفاية القرض لتنفيذ الاعمال المطلوبة من المقترض.	+٧٨ر
٩ -	وجود عمل غير عائلي.	-٧٨ر
١٠ -	مناسبة نسبة الفائدة للمقترض.	+٧٦ر
١١ -	نوع المشروع.	+٧١ر
١٢ -	مناسبة اجل القرض.	+٦٩
١٣ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المتخلفين.	-٦٥ر
١٤ -	مصادر تمويل التوسع.	+٦٢ر
١٥ -	عمر المقترض.	+٦٠ر
١٦ -	المؤهل العلمي.	+٦٠ر
١٧ -	مناسبة تاريخ توزيع الاقساط.	+٥٨ر
١٨ -	مكان إقامة المقترض.	+٥٣ر
١٩ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	+٥١ر
٢٠ -	قراءة سند الدين.	+٢٠ر
٢١ -	التوسع في المشاريع.	+٢٠ر
٢٢ -	معرفة المقترضين لموعد الإستحقاق.	-٢٠ر
٢٣ -	اسباب عدم الربح.	+٠٥ر

العينة غير المسددة بذلك. ويبين الجدول رقم ١٠ -٤ التوزيع النسبي لدخل المقترضين للقروض المتوسطة سواء اكان في العينة المسددة او غير المسددة .

جدول رقم (١٠-٤): التوزيع النسبي لمصادر الدخل للمقترضين *

	مصادر الدخل	النسبه من الدخل غير مسدده	النسبه من الدخل العينه المسدده
١ -	المشروع	٢٠	--
٢ -	تجارة	١٠	٦٦
٣ -	رواتب	٢٥	--
٤ -	ايجارات	٢	--
٥ -	بيع املاك	٢٢	--
٦ -	(١) اخرى	٢١	٣٤
	المجموع	١٠٠	١٠٠

* حسب من الاستبيانات.

* يقصد بالاخرى خليط من ماذكر

اما العامل الثاني والذي معامل الاقتران له يساوي (+١) فهو استلام اشعاراو انذار فقد افاد جميع افراد العينة المسددة بانهم قد استلموا اشعار او انذار بينما افاد ٩٠٪ من افراد العينة غير المسددة بذلك.

اما بالنسبة للحصول على قرض بعد التسديد فقد وجد ان هناك علاقة كبيرة بين نسبة التسديد والحصول على قرض بعد التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٩٢ر)فقد اجاب ٣٣٪ من افراد العينة المسددة بانهم اخذوا قرضا* بعد التسديد بينما كانت هذه النسبة ٢٪ فقط في العينة غير المسددة .

كما وجد ان الحصول على قرض بعد التسديد يعتبر عاملا* مشجعا* لتسديد الاستحقاقات مما يشجع بعض المزارعين من اخذ قرض من مصدر

اخر لتسديد الاستحقاقات من أجل الحصول على قرض من المؤسسة فقد وجد أن الحصول على قرض لتسديد الاستحقاقات له علاقة كبيرة بالتسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٩٠ر) يؤكد ذلك ان ٦٦٪ من افراد العينة المسددة حصلوا على قرض لتسديد الاستحقاقات بينما افاد ٩٪ فقط من افراد العينه غير المسددة بذلك كما وجد ان لاتمام مطالبه المقترض علاقة عكسية مع نسبه التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (-٩٢ر) فقد افاد ٩٨٪ من افراد العينة . غير المسددة انهم طولبوا كما افاد ٦٦٪ من افراد العينة المسددة اما الاشارة السالبة للعلاقة بين المطالبة والتسديد فهي نتيجة استمرار مطالبة غير المسددين بعد انقضاء الموعد المحدد للتسديد اما المجموعة التي لم تطالب بتسديد استحقاقاتها في العينة المسددة وتبلغ ٣٤٪ فيحتمل ان يكو نوا قد سددوا الاستحقاقات قبل موعدها .

اما بالنسبة لعلاقة تحقيق الربح من المشروع بالتسديد فقد وجد انه توجد علاقة كبيرة بهذا الشان حيث بلغ معامل الاقتران (+٨٦ر) لقد افاد ٦٦٪ من افراد العينة المسددة ان انشاء مشاريعهم قد حققت ربحاً بينما افاد بذلك ١٣٪ فقط من افراد العينة غير المسددة كما افاد ٩٢٪ من افراد العينه غير المسددة ان سبب عدم تحقيق الربح لمشاريعهم الى ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض الاسعار وانخفاض الانتاج كلها مجتمعه بينما افاد ٢٪ منهم ان سبب عدم الربح يعود الى انخفاض الاسعار فقط و٤٪ يعود الى انخفاض الانتاج فقط.

هذا وقد وجد ان نسبه التسديد في فرع عمان تتاثر بحصول المقترض على فترة سماح قبل المباشرة بتسديد القرض، فكان معامل

الاقتران (+ ٨٥ر) فنجد ان ٣٣٪ من افراد العينة المسددة افادوا بانهم حصلوا على فترة سماح بينما اجاب ٣٪ فقط من افراد العينة غير المسددة بذلك وقد ظهر هذا العامل مؤثرا في فرع عمان بينما لم يظهر في فرع المفرق حيث أن معامل الاقتران في فرع المفرق (+٤٧ر) وذلك لأن معظم طبيعة قروض المفرق التي منحت قبل عدة سنوات لم تكن مخصصه لزراعه الاشجار المثمرة نظرا للظروف المناخية ومعدل سقوط الامطار بينما الظروف المناخيه ومعدل سقوط الامطار في فرع عمان يساعدان لزراعه الاشجار والتي من طبيعة قروضها ان تعطي فترة سماح للمقترض قبل البدء في تسديد الاقساط.

لقد وجد ايضا ان كفاية القرض لتنفيذ الاعمال المطلوبه من المقترض حسب الشروط الخصوصية الملحقة بسندات الدين لها علاقة كبيرة بالتسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٧٨ر) وقد اجاب ٣٣٪ من افراد العينة المسددة ان القرض يغطي تكاليف الاعمال المطلوب بينما افاد ٦٪ فقط في العينة غير المسددة بذلك مما يجعل المزارعين يبحثون عن مصادر تمويل اخرى لتنفيذ الاعمال المطلوبه والضرورية للمشروع سواء اكان من مدخراتهم الخاصة او الاقتراض من مصادر اقراض اخرى حيث وجد ان ٢٣٪ من افراد العينة غير المسدده قد مولت النقص من المدخرات الخاصة و ١٧٪ من القروض و ٦٠٪ مختلطة من المدخرات الخاصة والقروض بينما كانت في العينة المسددة جميعها خليط من المدخرات الخاصة والقروض.

ولقد وجد ان وجود عمل غير عائلي في المشروع له علاقة عكسيه مع نسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (- ٧٨ر) وقد افاد ٩٤٪

من افراد العينة غير المسددة انهم يستخدمون عماله اجنبيه بينما ٦٦٪ من افراد العينة المسدد افادوا بذلك.

اما بالنسبة لنسبة الفائدة فقد وجد ان لها تاثير على نسبة التسديد، فقد بلغ معامل الاقتران (+٧٦ر) واجاب ٦٦٪ من افراد العينة المسددة بان الفائدة مناسبة بينما افاد ٢١٪ فقط من افراد العينة غير المسددة بذلك.

اما بالنسبة لنوع المشروع فقد وجد ان لنوع المشروع علاقة مع نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+ ٧١ر) وقد وجد ان نسبه المشاريع المختلطة في العينة غير المسددة ٢٥٪ بينما كانت في العينة المسددة ٦٦٪ (الملحق ب - ٦).

وبالنسبة لاجل القرض فقد وجد ان له علاقة طردية ايضا مع نسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٦٩ر) فقد افاد ٦٦٪ من افراد العينة المسددة ان اجال القروض الممنوحة مناسبة بينما افاد ٢٧٪ فقط من العينة غير المسددة بذلك.

وبالنسبة لمعرفه الاجراءات التي تتخذ بحق المقترضين المتخلفين فقد وجد ان لها علاقة عكسية مع نسب التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (-٦٥ر) وقد افاد ٦٧٪ من افراد العينة المسددة انهم يعرفون الاجراءات اما في العينة غير المسددة فقد افاد ٩٠٪ بمعرفة ذلك. واما الاشارة السالبة سببها لان الذين يعرفون في العينة غير المسددة اكبر منها في العينة المسددة ورغم معرفتهم لم يقوموا بالتسديد لانهم يعتقدون جازمين ان المؤسسه لاتبيع املاكهم.

وكذلك فقد افادت الجداول بالنسبة لمصادر تمويل التوسع في المشروع فقد وجد بانه على الرغم من ان التوسع في المشاريع ليس

لـه علاقة كبيرة بالتسديد (معامل الاقتران (+٢٠ر)فإن لمصادر تمويل التوسع اثرها الكبير في نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٦٢ر) ففي حين ان جميع أفراد العينة المسددة افادوا بأن مصدر تمويل التوسع كان من المدخرات الشخصية فإن ٦٦٪ من افراد العينة غير المسددة افادوا بأن مصدر تمويل التوسع كان من المدخرات الشخصية و٣٤٪ (ملحق رقم ب- ٣) كان عن طريق الاقتراض من مصادر الاقراض المختلفة سواء من البنوك التجارية او المنظمة التعاونية او اي مصدر إقراض اخر سواء شخصي او رسمي.

كما وجد ان لعمر المقترض له تاثير طردي مع نسبة التسديد فلقد بلغ معامل الاقتران (+ ٦٠ر) وتبين من الدراسة أن الفئة العمريه التي اكبر من خمسين سنه هي اكثرها في تسديد القروض كما جاءفي الملحق ب -١.

اما بالنسبة للمؤهل العلمي للمقترض فقد وجد أن له علاقة طردية بينه وبين نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٦٠ر) حيث تبين من الدراسة ان جميع افراد العينة المسددة كانوا يحملون الثانوية العامة والشهادة الجامعية. كما جاء في الملحق ب -٢.

كما ان هناك بعض العوامل التي لها تاثير ضعيف منها مناسبة تاريخ توزيع الاقساط حيث بلغ معامل الاقتران + ٥٨ر٠.

٤-٣-٢ <u>القروض الموسمية</u>

من الاطلاع على الجداول (١١ -٤، ١٢-٤، ١٣-٤) نرى أن هناك ثمانية عوامل تؤثر على نسبة التسديد للقروض الموسمية في فرع عمان حيث ان معامل الاقتران لها اكثر من (٦٠ر) ومن هذه العوامل

جدول رقم (١١-٤): نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة المسددة وغير المسددة ومعامل الإقتران للعوامل المدروسة للقروض الموسمية لفرع عمان.

الرقم	العامل	نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة غير المسددة ٪	نسبة الذين اجابوا بنعم للعينة المسددة ٪	معامل الإقتران
١ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المقترضين.	٩٢	٩١	-٠٫٠٩
٢ -	قراءة سند الدين.	١٥	٣٦	+٠٫٥١
٣ -	معرفة المقترضين لموعد الإستحقاق.	٩٢	٩١	-٠٫٠٩
٤ -	إستلام إشعار او إنذار.	١٠٠	١٠٠	صفر
٥ -	الحصول على فترة سماح.	صفر	صفر	صفر
٦ -	مناسبة تاريخ توزيع الاقساط.	٣٨	١٢	+٠٫٧٥
٧ -	مناسبة نسبة الفائدة.	٧	٤٥	+٠٫٨٢
٨ -	كفاية القرض لإنجاز الاعمال المطلوبة من المقترض.	٧	٥٤	+٠٫٨٧
٩ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	٧	١٨	+٠٫٤٥
١٠ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	٧	٦٣	+٠٫٩١
١١ -	مناسبة اجل القرض.	٣٨	٨١	+٠٫٧٥
١٢ -	التوسع في المشاريع.	١٥	٩	-٠٫٢٩
١٣ -	تحقيق الربح من المشروع.	٢٣	٧٢	+٠٫٨٠
١٤ -	وجود عمل غير عائلي.	٤	٩٠	-٠٫٢٩
١٥ -	إتمام مطالب المقترض.	١٠٠	٨١٫	-١
١٦ -	وجود مصادر دخل اخرى للاسرة غير دخل المشروع.	٦١	٣٦	-٠٫٤٧

جدول رقم (١٢-٤): كا٢، درجة الإحتمال ومعامل الإقتران لبعض العوامل المدروسة للقروض الموسمية لفرع عمان.

الرقم	العامل	كا٢	درجة الإحتمال	معامل الإقتران
١ -	عمر المقترض.	٩٠٧ر	< ٠٥ر	+١٩ر
٢ -	المؤهل العلمي.	١٣ر٤١٦	< ٠ ١ ر	+٥٩ر
٣ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	١٧ر٢٢١	< ٠٠١ر	+٦٥ر
٤ -	مصادر تمويل التوسع في المشروع.	٠٤٠ر	< ٠٥ر	+٠٩ر
٥ -	نوع المشروع.	٨ر٣٤٧	< ٠٥ر	+٥١ر
٦ -	أسباب عدم الربح.	x	x	x
٧ -	مكان إقامة المقترض.	١٢ر٠٤٥	< ٠١ر	٤١ر

جدول رقم (١٣-٤): معامل الإقتران للعوامل المختلفة المدروسة للقروض الموسمية لفرع عمان مرتبة تنازلياً*.

الرقم	العامل	معامل الإقتران
١ -	إتمام مطالب المقترض.	-١
٢ -	الحصول على قرض بعد التسديد.	+٩١ر
٣ -	كفاية القرض لإتمام الاعمال المطلوبة من المقترض.	+٨٧ر
٤ -	مناسبة نسبة الفائدة للمقترض.	+٨٢ر
٥ -	تحقيق الربح من المشروع.	+٨٠ر
٦ -	مناسبة تاريخ توزيع الاقساط.	+٧٥ر
٧ -	مناسبة اجل القرض.	+٧٥ر
٨ -	مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.	+٦٥ر
٩ -	المؤهل العلمي.	+٥٩ر
١٠ -	نوع المشروع.	+٥١ر
١١ -	قراءة سند الدين.	+٥١ر
١٢ -	مصادر دخل اخرى للاسرة غير دخل المشروع.	+٤٧ر
١٣ -	الحصول على قرض لتسديد الإستحقاقات.	+٤٥ر
١٤ -	مكان إقامة المقترض.	+٤١ر
١٥ -	التوسع في المشاريع.	-٢٩ر
١٦ -	وجود عمل غير عائلي.	-٢٩ر
١٧ -	معرفة المقترضين لموعد الإستحقاق.	+٢٠ر
١٨ -	عمر المقترض.	+١٩ر
١٩ -	معرفة الإجراءات التي تتخذ بحق المتخلفين.	+١٩ر
٢٠ -	مصادر تمويل التوسع في المشروع.	+١١ر
٢١ -	إستلام إشعار او إنذار.	صفر
٢٢ -	الحصول على فترة سماح.	صفر
٢٣ -	اسباب عدم الربح (لم يستخرج كا٢)	---

اتمام مطالبة المقترض فقد وجد ان لإتمام مطالبة المقترض علاقة كبيرة مع نسبة التسديد فقد بلغ معامل الاقتران (-١) فقد اجاب جميع افراد العينة غير المسددة انهم طولبوا من قبل الفرع بينما اجاب ٨١٪ من افراد العينة المسددة بذلك واما الاشارة السالبة للعلاقة بين المطالبة والتسديد فهي نتيجة استمرار مطالبة غير المسددين بعد انقضاء الموعد المحدد للتسديد اما المجموعة التي لم تطالب بتسديد استحقاقاتها في العينة المسددة وتبلغ ١٩٪ فيحتمل ان يكونوا قد سددوا الاستحقاقات قبل موعدها.

اما بالنسبة لعلاقة الحصول على قرض بعد التسديد مع نسبه التسديد فقد وجد ان هناك علاقة قوية حيث بلغ معامل الاقتران (+٩١ر) لقد افاد ٦٣٪ من افراد العينة المسددة بانهم حصلوا على قرض بعد التسديد لقروض سابقة بينما في العينة غير المسددة فقد افاد ٧٪ فقط منهم بذلك.

ولاشك بان الحصول على قرض بعد التسديد يعتبر عاملا مشجعا للمقترضين لتسديد ماعليهم من قروض حتى ان بعض المقترضين يلجاون إذا لم تتوفر معهم سيولة نقدية لاخذ قروض من مصادر اقراض اخرى لتسديد القروض وللحصول على قرض جديد ولو ان عامل الحصول على قرض من اجل تسديد الاستحقاقات في هذا المجال ليس له تاثير على نسبة التسديد حيث بلغ معامل الاقتران (+٤٥ر) كما افاد (١٨٪ من افراد العينه المسددة بانهم حصلوا على قرض لتسديد قروض المؤسسة بينما كانت النسبة في العينه غير المسددة ٧٪.

كما وجد ايضا ان كفاية القرض لاتمام الاعمال المطلوبة من المقترض حسب الشروط الخصوصية الملحقه بسند الدين لها علاقة

بالتحديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٨٧ر) وافاد ٥٤٪ من افراد العينة المسددة ان القروض تغطي جميع تكاليف الاعمال بينما افاد ٧٪ فقط من العينه غير المسددة وبذلك هذا ويضطر المقترض لتكمله الاعمال في حاله نقص القرض من مصادر مختلفة وإن انواع هذه المصادر له علاقة بالتحديد فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٦٥ر) ومن خلال التوزيع النسبي لاستعمال هذه المصادر فقد افاد ٢٣٪ من افراد العينة الغير مسددة انهم اكملوا هذه الاعمال بواسطة مدخراتهم الخاصة و١٧٪ منهم قروض من مصادر مختلطة سواء اكان من المنظمة التعاونية او البنوك التجارية او قروض شخصية والباقي اكملوا مشاريعهم بتمويل خليط من القروض والمدخرات الخاصة اما افراد العينه المسددة فقد افادوا جميعهم انهم اكملوا مشاريعهم بتمويل مختلط من القروض والمدخرات الخاصة (الملحق رقم ب - ٣).

وقد وجد ايضاً ان مناسبة نسبة الفائدة لها اثرها في نسبة التحديد فقد بلغ معامل الاقتران (+٨٢ر) وافاد (٤٥٪) من افراد العينة المسددة بان نسبة الفائدة مناسبة مقارنة بفوائد البنوك التجارية بينما افاد ٧٪ من العينة غير المسددة بذلك.

كما وجد ان تحقيق الربح من المشروع له علاقة كبيرة بنسبة التحديد فقد بلغ معامل الاقتران (+ ٨٠ر) وافاد (٧٢٪) من افراد العينه المسددة بان مشاريعهم حققت ربحاً بينما افاد بذلك مانسبته ٢٣٪ من العينة غير المسددة وفي المقابل افاد جميع افراد العينه الغير مسددة ان من اسباب عدم الربح هي خليط من ارتفاع التكاليف وانخفاض الاسعار وانخفاض الانتاج.

ويتبين من الجدول ايضاً ان لمناسبة تاريخ توزيع الاقساط او القسط مع موسم الانتاج له اثره على نسبة التحديد فقد بلغ معامل الاقتران

(+ ٧٥ر) حيث افاد ٨٢٪ من افراد العينه المسددة ان تاريخ استحقاق القسط او القرض في حالة القروض الموسمية مناسب جدا* مع الانتاج وقد افاد بذلك ٣٨٪ فقط من افراد العينة غير المسددة .

كما ان هناك بعض العوامل التي لها تاثير ضعيف على نسبة التسديد مثل المؤهل العلمي الذي يحمله المقترض حيث له تاثير ضعيف على نسبة التسديد فبلغ معامل الاقتران (+ ٥٩ر) وتبين من الدراسة ان ٥٥٪ من افراد العينة المسددة كانوا اميين و٣٦٪ منهم يحملون مؤهلا* في المرحله الالزامية بينمافي العينة غير المسددة ٢٤٪ اميين و٥٢٪ يحملون مؤهلا* في المرحلة الالزامية (الملحق ب -٢)

اما بالنسبة لنوع المشروع فقد وجد ان له علاقة ضعيفة بالتسديد فقد بلغ معامل الاقتران(٠ + ٥٢ر) وقد تبين ايضا* ان ٩٢٪ من العينه غير المسددة كانت قروضا* موسمية لشراء اعلاف للاغنام ٨٪ لشراء مستلزمات الانتاج للانتاج النباتي لمشاريع الآبار الارتوازية اما في العينة المسددة فقد وجد ان ٩١٪ من افراد العينه هي قروض موسمية لشراء اعلاف للاغنام و ٩٪ قروض لشراء مستلزمات انتاج حيواني ونباتي لمشاريع مختلطة .

اما بالنسبة لباقي العوامل فليس لها تاثير واضح على نسبة التسديد .

وعلى ضوء ماتقدم فيمكن تلخيص العوامل المشتركة التي تؤثر على نسبة التسديد للقروض المتوسطة والموسمية لفرع عمان وكذلك العوامل المشتركة التي تؤثر على القروض المتوسطة لفرع عمان

والمفرق والعوامل المشتركة التي تؤثر على القروض الموسمية لفرعي عمان والمفرق وكذلك العوامل المشتركة التي لها علاقة بنسبة تسديد القروض عامة .

اولا" : العوامل المشتركة التي تؤثر على نسبة التسديد للقروض المتوسطة الموسمية لفرع عمان :

١ - الحصول على قرض بعد التسديد .

٢ - كفاية القرض لانجاز الاعمال المطلوبة حسب الشروط الخصوصية في سند الدين .

٣ - مناسبة نسبة الفائدة للمقترض.

٤ - تحقيق الربح من المشروع .

٥ - مناسبة تاريخ توزيع الاقساط او موعد استحقاق القرض في حاله القروض الموسمية .

٦ - اجل القرض.

٧ - اتمام مطالبة المقترض.

ثانيا" : العوامل المشتركة التي لها علاقة بتسديد القروض المتوسطة لفرعي عمان والمفرق .

١ - استلام المقترض اشعارا" بديون المؤسسة او انذار .

٢ - مناسبة نسبة الفائدة للمقترض.

٣ - كفاية القرض لانجاز الاعمال المطلوبة حسب الشروط الخصوصية وسند الدين .

٤ - الحصول على قرض من مصادر اقراض مختلفة لتسديد الاستحقاقات.

٥ - الحصول على قرض من المؤسسة بعد تسديد قروض المؤسسة المستحقة .

٦ - مصادر تمويل التوسع.

٧ - تحقيق الربح من المشروع.

٨ - توفر مصادر دخل أخرى للاسرة غير دخل المشروع.

ثالثاً: العوامل المشتركة التي لها علاقة بتسديد القروض الموسمية لفرعي عمان والمفرق.

١ - مناسبة تاريخ استحقاق القرض مع الموسم الانتاجي.

٢ - مناسبة نسبة الفائدة للمقترض.

٣ - كفاية القرض لتغطية تكاليف الاعمال المطلوب من المقترض حسب الشروط الملحقة بسند الدين.

٤ - الحصول على قرض من المؤسسة بعد تسديد استحقاقات المؤسسة .

٥ - مناسبة اجل القرض لموسم زراعي او اكثر.

٦ - تحقيق الربح من المشاريع.

٧ - اتمام مطالبة المقترض بالديون المستحقة عليه من قبل الفرع .

٨ - مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض.

رابعاً: العوامل التي لها علاقة مع نسبة تسديد القروض عامه .

١ - تحقيق الربح من المشروع.

٢ - مناسبة نسبة الفائدة بالنسبة للمقترض.

٣ - كفاية القرض لتغطية تكاليف الاعمال المطلوب من المقترض حسب الشروط الخصوصية الملحقة سند الدين.

٤ - الحصول على قرض بعد تسديد الاستحقاقات المطلوبه من المقترض.

الباب الخامس

التوصيات

من خلال نتائج الدراسة هناك اربعة عوامل تؤثر على نسبة تسديد قروض المؤسسة الموسمية والمتوسطة وهي:-

٥ - ١ تحقيق الربح من المشروع

لقد اشارت الدراسة الى ان تحقيق الربح للمشاريع يعتبر عاملا مهما في رفع نسبة التسديد وليتمكن المزارع من الحصول على ربح للمشاريع المختلفة يجب معرفة العوامل المؤثرة على نسبة الربح ومن هذه العوامل المؤثره على نسبة الربح انخفاض الانتاج بسبب الامراض والكوارث الطبيعية وانخفاض الاسعار بسبب وفرة الانتاج والاختناقات التسويقية وارتفاع تكاليف الانتاج ولتجنب ذلك نوصي بالقيام بالاجراءات التالية :-

ا - وضع سياسة سعرية بحيث تضمن الربح للمنتج بالاضافة الى قيمة العمل العائلي والتكاليف التشغيلية بالاضافة الى قسم من التكاليف الثابتة وإذا رات الدولة عدم التدخل في تحديد الاسعار فلا بد أن ترشد المزارع لإختيار المحاصيل الاكثر ربحا والتي لا تعاني اي اختناقات تسويقية وتضمن له الربح.

ب - إن تقليل كلفة التسويق يضاع في زيادة ارباح المزارع وبذلك نوصي بان تتوفر البنية التحتية في مواقع من طرق واسواق ومصانع تقوم على تصنيع المحاصيل المنتجة.

جـ- كما اشارت الدراسة الى ان نسبة تسديد قروض الاغنام الموسمية والمشاريع المختلطة عالية فنومي بقدر الامكان تشجيع المشاريع المختلطة .

د - وتجنبا لخسارة المزارعين حين يتعرضون للكوارث والصقيع فنومي بإنشاء صندوق لدعم المزارعين يتم تمويله من ارباح المزارعين ودعم مؤسسات الاقراض بالاضافة الى الدعم الحكومي او اي مصدر آخر .

٥ - ٢ مناسبة نسبة الفائدة للمقترض

يجب ان تكون نسبة الفائدة مناسبة للمقترض بحيث لا تحمل صغار المزارعين على الادخار وتحويل مدخرات المزارع لإستغلالها في مجالات غير الزراعية وانتقال رؤوس الاموال من القطاع الزراعي الى القطاعات الاخرى واعادة النظر بها سنويا .

٥ - ٣ كفاية القروض

لتغطية تكاليف الاعمال المطلوبة من المقترض حسب الشروط الخصوصية الملحقة بسند الدين .

إن الاقراض الجيد يعطي نتائج جيدة في التحصيل وحتى نحصل على اقراض جيد يجب الاخذ بالامور التالية :-

أ - تقدير تكاليف الاعمال الضرورية بدقة كبيرة وذلك عن طريق استخدام جهاز متخصص.

ب - تقدير الوضع المالي للمقترض ومعرفة التزاماته ودخوله المتوقعة خلال مدة القرض وهل بإستطاعته المساهمة في تكاليف المشروع اولا خوفا من اخذ قروض من مصادر اخرى لتكملة المشروع مما يثقل كاهله بالديون.

جـ- يجب أن تتناسب مدة القرض مع العمد الانتاجي الحقيقي للمشروع.

د - توزيع تواريخ استحقاقات الاقساط بحيث تتناسب مع موعد انتاج المشروع او مع تاريخ مداخيله المتوقعة

هـ- تشجيع المزارعين للاعتماد على مدخراتهم الخاصة او ارباحهم من المشاريع لغايات التوسع في المشاريع والامتناع عن اخذ قروض لهذه الغايات وذلك لعدم زيادة مديونية المزارع وبالتالي لتقليل من قدرته على التسديد كذلك تشجيعه على عدم تسديد قروض المؤسسة باخذ قروض من جهات اخرى لزيادة نسبة التسديد على المدى القصير لان ذلك يؤدي الى زيادة مديونية المزارع وعدم قدرته على التسديد في المدى الطويل.

٥ - ٤ الحصول على قرض

بعد تسديد الاستحقاقات المطلوبة من المقترض نشجع المقترضين التسديد الاستحقاقات والحصول على قرض بعدها إذا كان التسديد من ربح المشروع او من مدخرات خاصة وعدم تشجيعه باي حال من الاحوال باخذ قرض من اي جهة كانت لتسديد المؤسسة لان هدف الاقراض هو التنمية.

٥ - ٥ التوصيات العامة

كما ان هناك بعض التوصيات العامة كنتيجة للدراسة والخبرة العملية ومنها :-

١ - يجب عمل اشعارات للمقترضين وتوزيعها عليهم قبل وقت كاف من موسمهم الانتاجي.

٢ - يجب ان يرتبط الاقراض بالتحصيل فالجهة المقترضة هي المسؤولة عن التحصيل ولما كان الفرع هو الوحدة الاولى للاقراض فيجب ان يكون هو المسؤول الاول للتحصيل لذا يجب ان يعامل الفرع كوحدة واحدة له حساب ارباح وخسائر مستقلة على ان يكافأ موظفيه الذين نسبة تحصيلهم عالية وخلق تنافس بين الفروع المختلفة كما يجب تقوية جهاز التحصيل عددا ونوعا وخاصة في المديرية العامة .

٣ - توحيد مصادر الاقراض او التزام كل مصدر بنوع من القروض خوفا من اخذ قرض لنفس الغاية من اكثر من مصدر.

٤ - حتى نحصل على نسبة تسديد حقيقية يجب اتخاذ المعادلة التالية لحساب نسبة التسديد :

$$\text{نسبة التسديد} = \frac{\text{مجموع التحصيلات}}{\text{مجموع التحققات}} \times ١٠٠$$

<u>ويجب مراعاة ما يلي</u>:-

١ - بالنسبة للتحصيرت: يجب ان تظهر المبالغ المحصلة مسبقا كانها تحصيلات شريطة وضع نفس قيمتها في مقام المعادلة .

٢ - ان تظهر نسبة المبالغ المؤجلة بقرار من المؤسسة من المستحقات ويجب استثناء المبالغ المؤجلة عندها بها .

ملخص البحث

لقد قسم هذا البحث الى خمسة ابواب رئيسية تم خلالها استعراض اهميه القطاع الزراعي في التنمية تبين ان الناتج الاجمالي للقطاع الزراعي قد تضاعف خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦، فقد كان الدخل ٧ر٣٤ مليون دينار في سنة ١٩٧٦ واصبح ٧ر٨٢ مليون دينار في عام ١٩٨٦.

ويشكل رأس المال احد العناصر الرئيسية الاربع وهي الموارد الطبيعيه والعمل ورأس المال والادارة وترجع اهميته في انه عنصر هام لإدخال التحسينات الى المزرعه وتوسيعها افقياً وراسياً اضافة الى شراء الالات الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج وتوفير المعيشة الكريمه لافراد الاسرة. كما أن هناك خمسة ابعاد لتقسيم رأس المال وفقاً لإستخدامه ولإستهلاكه وللملكيه ولطبيعته ولمصدره.

هناك ثلاث مصادر رئيسية للاقراض الزراعي في الاردن هي اتحاد المزارعين الذي تاسس عام ١٩٧٤ وباشر عمليه الاقراض الزراعي عام ١٩٧٨م وبلغت مجموع قروضه ٩٩٧ر٢٨٩ر٤ دينار حتى عام ١٩٨٥م. اما المصدر فهو المنظمة التعاونية التي تاسس عام ١٩٦٨م وقد بلغت قروض من المنظمة التعاونية في عام ١٩٨٦ حوالي ٤٧٢ر٩٧٩ دينار قروض زراعية وغير زراعيه اما المصدر الثالث لمصادر الاقراض الزراعي فهو مؤسسة الاقراض والتي تاسست في عام ١٩٥٩م وتصدر عدة انواع من القروض وهي القروض الموسميه ومدتها اقل من سنة

والقصيرة الاجل ومدتها اكثر من سنة واقل من سنتين والمتوسطة الاجل وهي اكثر من من سنتين ولغاية عشرة سنوات والطويلة الاجل وهي اكثر من عشرة سنوات ولقد وضعت المؤسسة اسس وقواعد الاقراض لضبط عملية الاقراض وتمويل المشاريع التي ينطبق عليها اسس الاقراض كما وضعت المؤسسة طريقة عملية تحصيل القروض كما عالجت مشاكل التحصيل بواسطة عدة مواد في نظامها.

لقد تعرفت هذه الدراسة الى تطور قروض فرع المؤسسة في المفرق وعمان وتحصيلاتها ففي عام ١٩٨٧ وصلت نسبة التحصيلات في فرع عمان الى ٣ر٣٨٪ والى ٥ر٤٠ لفرع المفرق فكان هذا الانخفاض في نسبة التحصيلات احد المبررات لإجراء هذا البحث. فانخفاض نسبه التسديد يترتب عليه انه لايساعد المؤسسات للحصول على قروض خاجيه ويعمل على اعاقه العمل في المؤسسات وحرمان عدد من المزارعين من الحصول على قروض لعدم توفر المال اللازم. كذلك اشتغال ادارة المؤسسات في تحسين هذه النسبة مما يعيق التفكير في وضع خطط لتطوير المؤسسات.

لقد تم تحديد عدد افراد العينات عشوائيا* من قوائم المقترضين المسددين وغير المسددين فبلغ عدد افراد العينه المسددة في فرعي المفرق وعمان ١٧٠ لكل منها وبلغ افراد العينه غير المسددة في الفرعين المذكورين على الترتيب.

وقد تم استمراض بعض العوامل التي يتوقع ان تؤثر على نسبة التسديد وتم تقسيمها الى مجموعتين : الاولى وهي التي يتم تحليلها احصائيا* بإستخراج معامل الاقتران عن طريق "مربع كاي" ومن هذه

العوامل عمر المقترض والمؤهل العلمي الذي يحمله المقترض ومصادرة تمويل النقص لعدم كفاية القرض وتمويل التوسع في المشروع ونوع المشروع واسباب عدم الربح ومكان اقامة المقترض. اما المجموعة الثانية من العوامل التي تؤثر على نسبه التسديد والتي استخدمت معادلة Yule لقياس معامل الاقتران فيها فهي معرفه الاجراءات التي تتخذ بحق المتخلفين عن تسديد قروضهم وقراءة المقترضين لسند الدين ومعرفه المقترض لموعد الاستحقاق واستلام اشعار او انذار والحصول على فترة سماح للقروض المتوسطة والطويلة ومناسبة تاريخ توزيع الاقساط ومناسبه نسبه الفائدة وكفاية القرض لاتمام الاعمال اللازمة للمشروع والحصول على قرض لتسديد الاستحقاقات المطلوبة من المقترض للمؤسسة ومناسبة اجل القرض واستخدام عمل غير عائلي واتمام مطالبة المقترض والتوسع في المشروع وتحقيق الربح من المشروع ووجود مصادر دخل اخرى للمقترض غير دخل المشروع.

وكما اظهرت الدراسة ان العوامل المؤثرة على التسديد للقروض المتوسطة والموسميه لفرع المفرق وهي:

١ - مناسبه نسبه الفائدة. فكان معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+١) وللموسمية (+١) ايضا.

٢ - تحقيق الربح من المشروع. حيث بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٩٢ر) وللموسمية (+٨٨ر).

٣ - الحصول على قرض بعد التسديد. فقد بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٩٠ر) وللموسمية (+٩٣ر).

٤ - كفايه القرض. علما بان معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٨٦ر) وللموسمية (+٨٠).

٥ - مصادر تمويل التوسع في المشروع. علما" بان معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٩٧ر) وللموسمية (+٩٧ر) ايضا" .

٦ - الحصول على قرض لتسديد الاستحقاقات. علما" بان معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٨٠ر) وللموسمية (+٦٤ر) .

٧ - مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض. حيث بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٧٤ر) وللموسمية (+٦٤ر) .

اما العوامل المشتركة التي تؤثر على نسبه التسديد لفرع عمان للقروض الموسميه والمتوسطة .

١ - الحصول على قرض بعد التسديد .علما" بان معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٩٢ر) وللموسمية (+٩١) .

٢ - كفايه القرض لانجاز الاعمال المطلوبة حسب الشروط الخصوصية في سند الدين. فقد بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٧٨ر) وللموسمية (+٨٧ر) .

٣ - مناسبه نسبه الفائدة للمقترض. فقد بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٧٦ر) وللموسمية (+٨٢ر) .

٤ - تحقيق الربح من المشروع. حيث بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٨٦ر) وللموسمية (+٨٠ر) .

٥ - مناسبه تاريخ توزيع الاقساط او موعد استحقاق القرض في حاله القروض الموسميه . حيث بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٥٨ر) وللموسمية (+٧٥ر) .

٦ - اجل القرض. فقد بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (+٦٩ر) وللموسمية (+٧٥ر) .

٧ - اتمام مطالبة المقترض. حيث بلغ معامل الاقتران للقروض المتوسطة (-٩٢ر) وللموسمية (-١).

العوامل التي لها تاثير على نسبه التسديد للقروض المتوسطه لفرع المفرق وعمان.

١ - استلام المقترض اشعارا" بديون المؤسسة او انذار.

٢ - مناسبه نسبه الفائدة للمقترض.

٣ - كفايه القرض لانجاز الاعمال المطلوبة حسب الشروط الخصوصية في سند الدين.

٤ - الحصول على قرض من مصادر إقراض مختلفة لتسديد الاستحقاقات .

٥ - الحصول على قرض من المؤسسة بعد تسديد قروض المؤسسة المستحقة.

٦ - مصادر تمويل التوسع في المشروع.

٧ - تحقيق الربح من المشروع.

العوامل التي تؤثر على نسبة التسديد للقروض الموسمية لفرع المفرق وعمان:

١ - مناسبه تاريخ استحقاق القرض مع الموسم الانتاجي.

٢ - مناسبه نسبه الفائدة للمقترض.

٣ - كفايه القرض لتغطية تكاليف الاعمال المطلوبه من المقترض حسب الشروط الخصوصية الملحقة بسند الدين.

٤ - الحصول على قرض من المؤسسة بعد تسديد استحقاقات المؤسسة .

٥ - مناسبه اجل القرض لموسم زراعي او اكثر.

٦ - تحقيق الربح من المشروع.

٧ - اتمام مطالبة المقترض بالديون المستحقة عليه من قبل الفرع.

٨ - مصادر تمويل النقص لعدم كفايه القرض.

وقد تم تقسيم التوصيات الى اربعة اقسام : اولاهما التوصيات الخاصه بتحقيق الربح من المشروع وذلك بوضع سياسة سعريه بحيث تضمن الربح للمزارع وتقليل كلفه التسويق وتشجيع إقامة المشاريع المختلطة وإنشاء صندوق لدعم المزارعين في حالة الكوارث.

وثانيهما بشأن التوصيات الخاصة بمناسبة نسبة الفائدة للمقترض بحيث لاتكون منخفضة لاتشجع على الادخار عند المزارعين وعاليه لتحمل صغار المزارعين اعباء مالية كبيرة .

وثالثهما التوصيات الخاصة بكفاية القرض لاتمام الاعمال المطلوبة حيث يجب ان يكون القرض كافياً لتغطية تكاليف الاعمال ورابعهما تشجيع المزارعين على تسديد القروض من مدخراتهم الخاصة او ارباح المشروع وليس بأخذ قرضاً آخر من مصادر إقراض أخرى. كما ان هناك توصيات عامه منها ربط مسؤولية الاقراض مع التحصيل واشعار المقترضين بالمبالغ المستحقة عليهم وتوحيد مصادر الاقراض.

ABSTRACT

This research has been divided into five chapters. The importance of the agricultural sector in the economic development f Jordan can bedemoustrated by comparing the gross production for this sector in 1976 which was 34.1 Million JD with value for 1976 which had increased to 82.7 Million JD.

Three major sources were available for Agricultural credit in Jordan during this period the first source is the Farmers Union which was established in 1978,and it issued their first loan in 1978 its total loans were 4.3 Million JD in 1985.

The second source is the Jordan Co - operative Organization (JCO) which was established in 1968. It issued Loans which totalled one Million JD in 1986.

The third source is the Agricultural Credit Corporation (ACC) was established in 1959, and has issued the majority of Agricultural Loans in Jordan.

The loans with for ditterent duration:

The ACC is Aues:

1. Seasaral - for less than 1 year.
2. Short term - for up to 2 years.
3. Medium term - for up to 10 years.

The first group was analyzed statistically by using Chi - Square to get the Correlation Factors much as:

borrowers age, scientific qualification, source of Funding of the borrowerws share in the investment, Funding of expansions, type of the project, place of residence, Causes of Losses.

The second group Includes factors which may effect the repayment ratio; for which Yule-equation was used to measure the correlation factors. Factors like actions taken against non-repayers, do the borrowers read the loan contract?, do they know the repayment dates? Are they notified on that day?, suitability of the grace period, interest rates, dates of repayments, Size of Loan, time-span of the loan.

Other Factors like ability to get new loans for repayers, priorities of the borrower to repay or expand the project or use of funds for another purpose, profitability of the project, Other sources of in come ... etc.

The results of the study revealed that repayment of short and medium terms loans were attefed by:

A. AT MAFRAQ

1. Suitability of Interest rates to borrowers.
2. Profitability of the project.

4. Long term - for up to fifeteen years.

The ACC have developed and established rulues and regulations which guarantee that Loans issued to finance projects within the limits of these rules, which Cover estate and personal guarantees, besides a critical review and full consideration of repayment terms.

This study is a critical analytical review of the development of ACC Loans for Amman and Mafraq branches.

In 1987 the repayment ratio for the Amman brach was only 38.3%, and 40.5% for the Mafraq brach.

This low repayments creates problems to deal with, as it affects directly the availability of sufficient funds for new Loans. It creates difficulties in obtaining new Loans from abroad to finance the ACC credit programmes. It also distorts plans ato develope lending programs.

A random sample of borrowere at Mafraq and Amman branches was choosen. The sample was found to be composed of 36 repayers, 68 non-repayers for Mafraq and 17 repayers, 65 non-repayers for Amman.

The main factors which may affect the repayment ratio have been discussed and divided into two main groups:

3. Availability of new loans from ACC.
4. Loan Size (sufficient or not).
5. Sources of funding expansion (s) of the project.
6. Ability to borrow to repay.
7. Sources of funding borrowers share in the project.

B. AT AMMAN

1. Availability of new Loans from ACC.
2. Sufficiency of Loan size.
3. Interest rates suitability to borrowers.
4. Profitability of the project.
5. Loan time span.
6. Occurence of seasonal repayments at the same time.
7. Follow up of ACC to borrowers to repay.

Recommendations as a resulsts of this study include:
More concideration of profibility of the project and the factors which risk that profibility. Interest rates acceptability to borrowers. Sufficiency of the loan to meet the minimum requierements of the project. A vailability of new loans borrowers who did repay the annual repyaments.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١ - إبراهيم عبدالرحمن عبدالله ومحمدرشراش مصطفى ."إدارة القروض الزراعية" من منشورات الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا الامانة العامة /عمان، ١٩٨٣.

٢ - البنك المركزي. "النشرة الإحصائية. تشرين ثاني سنة ١٩٨٧".

٣ - المنظمة التعاونية "التقارير السنوية من ١٩٨١ - ١٩٨٦".

٤ - الإتحاد الإقليمي للإئتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا "تقرير عن مؤتمر تسديد القروض الزراعية /القاهرة. ١٩٨٧".

٥ - شفيق بن هاني. "نبذة موجزة عن الاقراض الزراعي في الاردن - تطورتاريخي ومصادره"، المنظمة نشرات مؤسسة الاقراض الزراعي.

٦ - شفيق بن هاني، محاضرات لكلية الزراعة السنة الثالثة تخصص إقتصاد زراعي في مادة الإئتمان الزراعي.

٧ - شفيق بن هاني وآخرون "دراسة تحليله لتجربة إتحاد المزارعين في وادي الاردن خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥ او إمكانيات تطوره صادر عن إتحاد المزارعين".

٨ - عبدالعزيز هيكل "طرق التحليل الإحصائي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

٩ - عبد العزيز هيكل "مبادىء الاساليب الإحصائية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٢.

١٠- فينافريقيا - الإدخار والتنمية - العدد الثاني - الطبعة العربية للبلدان الإفريقية وبلدان الشرق الادنى. إنشاء هيئة كاريبلوا ميلانوا إيطاليا - ١٩٨٤.

١١- محمد علي الاطرقجي، الوسائل التطبيقية في الطرق الإحصائية الطبعة الأولى كانون أول ١٩٨٠، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت.

١٢- مؤسسة الاقراض الزراعي، مجموعة قانون وانظمة مؤسسة الاقراض الزراعي مع التعديلات لغاية ٨٩/٤/٣٠ اسس وقواعد الاقراض الزراعي المعمول بها منذ ١٩٨٥/١/١ م والتقارير السنوية.

١٣- مؤسسة الاقراض الزراعي، اسس وقواعد الاقرض الزراعي المعمول به منذ ١٩٨٥/١/١.

١٤- مؤسسة الاقراض الزراعي، التقارير السنوية.

١٥ - محمد رشراش مصطفى دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الكفاءة التحصيلية لمؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن لعام ١٩٨١ - مؤتمر تسديد القروض الزراعية - القاهرة ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا.

١٦ - عيسى الجيوسي واحمد حميدة - تقيم الاداء التحصيلي لمؤسسات الاقراض الزراعي في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا - مؤتمر تسديد القروض الزراعية/القاهرة ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا.

١٧ - نمر النابلسي وسعيد النازي، ادارة القروض الزراعية لمؤسسات الاقراض الزراعي في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا مؤتمر تسديد القروض الزراعية - القاهرة ١٩٨٧، الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا.

١٨ - المصرف الزراعي - التعاوني - التجربة السورية في مجال تسديد القروض الزراعي - مؤتمر تسديد القروض الزراعية - القاهرة ، ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشريق الادنى وشمال افريقيا .

١٩ - البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - التجربة المصرية في مجال تسديد القروض الزراعية ، مؤتمر تسديد القروض الزراعية - القاهرة ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا .

٢٠ - احمد عبد الله - تجربة بنك التسليف التعاوني الزراعي في مجال تسديد القروض الزراعية - مؤتمر تسديد القروض الزراعية القاهرة ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا .

٢١ - بنك عمان للزراعة والاسماك، التجربة العمانية في مجال تسديد القروض الزراعية القاهرة ١٩٨٧ الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا .

٢٢ - ديل وادمز . نظرة جديدة تجاه التخلف في تسديد القروض مؤتمر تسديد القروض الزراعية /القاهرة ١٩٨٧ الاتحاد الاقليم للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا .

٢٣ - فيصال ساندير انتي "نظرة تحليلية الى تقصير المزارعين في تسديد القروض" الاسواق المالية الريفية في البلدان النامية /ج.د. ادمز وآخرون محررون معهد التنمية الاقتصادية في البنك الدولي.

المراجع الأجنبية

1. CHAMPION. DEAN J. "Basic statistics for social Research" chandier publishing company. An intext scrcnton

PENNSYLVANIA.

2. Trao Yamane "statistics" 2d ed New Yourk Harper and 1067.

3. Dr. W. Hankel and Others Restructuring of the Jordan Agri. Credit System An- Outline for a policy Reform Bonn/ Eschborn. April 1989

ملحق (أ): النسب المئوية لبعض أقسام العوامل المختلفة المدروسة لفرع المفرق للعينتين المسددة وغير المسددة.

١ - أ - عمر المقترض/المفرق

الرقم	غير المسددة			المسددة	
	الفئات العمرية	القروض الموسمية	القروض المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
	٢٠-٤٠	١٢	٩٥	--	--
	٤٠-٥٠	٦	١٩	١٩	٢٥
	٥٠<	١٢	٥١	٣١	٢٥

٢ - المؤهل العلمي فرع المفرق

المراحل	غير المسددة		المسددة	
	موسمية	متوسطة	موسمية	متوسطة
أمي	٣	١٠	٣٨	--
إلزامي	٢٠	٤٤	١٢	١٩
ثانوي	٣	٧	--	١٢
جامعي	٢	٩	--	١٩

٣ - مصادر تمويل التوسع في المشروع فرع المفرق

المصادر	غير المسددة		المسددة	
	موسمية	متوسطة	موسمية	متوسطة
الربح	--	١٠	٢٠	٢٠
المدخرات الشخصية	--	٢٠	--	٢٠
إقتراض	١٥	٥٠	--	٢٠
مختلط	--	٥٠	٢٠	--

٤ - مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض المفرق

المصادر	غير المسددة		المسددة	
	الموسمية	المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
مدخرات خاصة	٢	١٧	--	٦٧
قروض	١٦	٥	٢٢	--
مختلطة	٩	٥١	--	١١

٥ - أسباب عدم الربح المفرق

الاسباب	غير المسددة		المسددة	
	الموسمية	المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
إرتفاع التكاليف	٦	--	--	--
إنخفاض الاسعار	--	٤	--	--
إنخفاض الإنتاج	--	٤	--	١٤
مختلط	٢٣	٦٣	١٤	٧٢

٦ - نوع المشروع المفرق

نوع المشروع	غير المسددة		المسددة	
	الموسمية	المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
١- بئر إرتوازي	١٤	٤٠	٧	٧
٢- اغنام	١٥	٣	٤٠	--
٣- دواجن	١	٣	--	٧
٤- اشجار مثمرة	--	١	--	--
٥- الالات الزراعة	--	١	--	--
٦- بيت ريفي	--	١	--	٦
٧- مختلط	--	٢١	٧	٢٦

٧ - مكان الإقامة المفرق

المصادر	غير المسددة		المسددة	
	موسمية	متوسطة	موسمية	متوسطة
ارض المشروع	١٢	٢١	١٢	١٨
اقرب قرية	١٢	١٩	٣٥	٦
مركز المحافظة	٣	٢٠	٦	٦
خارج المحافظة	٣	١٠	--	١٧

ملحق (ب): النسب المئوية لبعض اقسام العوامل المختلفة المدروسة لفرع عمان للعينتين المسددة وغير المسددة .

١ - ب - عمر المقترض/عمان

الفئات العمرية	غير المسددة		المسددة	
	القروض الموسمية	القروض المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
٢٠-٤٠	--	٢٠	--	--
٤٠-٥٠	٦	٢٦	٢٩	--
٥٠<	١٤	٣٤	٣٥	٣٦

٢ - المؤهل العلمي/فرع عمان

المراحل	غير المسددة		المسددة	
	موسمية	متوسطة	موسمية	متوسطة
امي	٥	١٤	٣٥	--
إلزامي	١١	٢٩	٢٣	--
ثانوي	٣	١٨	--	٢٤
جامعي	٢	١٨	٦	١٢

٣ - مصادر تمويل التوسع في المشروع

المصادر	غير المسددة		المسددة	
	موسمية	متوسطة	موسمية	متوسطة
الربح	٢٠	--	٣٣	--
المدخرات الشخصية	--	٤٠	--	٣٤
إقتراض	--	٢٠	--	--
مختلط	٢٠	--	٣٣	--

٤ - مصادر تمويل النقص لعدم كفاية القرض/عمان

المصادر	غير المسددة		المسددة	
	الموسمية	المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
مدخرات خاصة	٨	١٨	٤١	--
قروض	٥	١٣	--	--
مختلطة	٨	٤٨	٢٤	٣٥

٥ - اسباب عدم الربح

الأسباب	غير المسددة		المسددة	
	الموسمية	المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
إرتفاع التكاليف	--	٢	--	--
إنخفاض الأسعار	--	٢	--	--
إنخفاض الإنتاج	--	٣	--	--
مختلط	٢٢	٧١	٧١	٢٩

٦ - نوع المشروع/عمان

نوع المشروع	غير المسددة		المسددة	
	الموسمية	المتوسطة	الموسمية	المتوسطة
١- بئر إرتوازي	٢	٤٣	--	--
٢- اغنام	١٨	٢	٥٩	--
٣- دواجن	--	١	--	١٢
٤- ابقار	--	١	--	--
٥- اشجار مثمرة	--	٥	--	--
٦- الآلات الزراعة	--	٣	--	--
٧- بيت ريفي	--	٣	--	--
٨- بيوت بلاستيك	--	٢	--	--
٩- مختلط	--	٢٠	٦	٢٣

٧ - مكان الإقامة /عمان

مكان الإقامة	غير المسددة		المسددة	
	موسمية	متوسطة	موسمية	متوسطة
ارض المشروع	١٦	٣٥	٥٥	٢٢
اقرب قرية	--	١٩	٦	--
مركز المحافظة	٨	٢٠	٦	١١
خارج المحافظة	١	١	--	--

ملحق جـ

استبيان دراسة التحصيلات في

قرى عمان والمفرق

١) اسم القرع

٢) رقم العينة

٣) بالنسبة للمقترض:-

أ - العمر ب - التعليم جـ- مكان الاقامة :

١ - في ارض المشروع

٢ - في اقرب قرية

٣ - مركز المحافظة او اللواء

د - هل انت مالك لأرض المشروع..... أم مستاجر.....

هـ- العمالة :

أ - العمل العائلي ب - العمالة المستاجرة

جـ- العمالة المشاركة د - اخرى

و - هل حصلتم على دخل آخر غير دخل المشروع.

اذا كان الجواب نعم ضع اشارة اذا كان مصدر الدخل من :

١ - الرواتب ٢ - بيع املاك عقارية

٣ - تجارة ٤ - ايجارات

٥ - اخرى.

٤) نوع المشروع:-

- بئر ارتوازى وري
- اغنام
- دواجن
- اشجار مثمرة (بعلية)
- ابقار
- معامر زيتون
- اخرى (حدد)

٥) اسلوب الانتاج:-

ا - الانتاج النباتى :

١ - مكشوف ..... دونم

٢ - مغطي ..... دونم

أ - بيوت ..... دونم

ب - انفاق..... دونم

ب - الانتاج الحيواني:

أ - دواجن لاحم

بياض اسلوب التربية

٦) التكاليف الاجمالية للمشروع (الراسمالية)

٧) هل كانت قيمة القرض كافية لاتمام المشروع

اذا كان الجواب لا من هو مصدر التمويل:

أ - مدخرات خاصة دينار

ب - قرض من المنظمة التعاونية دينار

- نوع القرض قيمته دينار ومدته

جـ- البنوك التجاريه قيمته دينار ومدته

د - مصادر اخرى (حدد) قيمته دينار ومدته

٨) هل درستم الجدوى المالية للمشروع :-

ا - هل حقق مشروعكم ربحا هذا العام

اذا كان الجواب لا :

ضع اشارة امام الاسباب التي ادت الى عدم الربح.

- ارتفاع تكاليف الانتاج نسبة الارتفاع ٪

- انخفاض اسعار البيع نسبة الانخفاض ٪

- انخفاض الانتاج ماهي اسباب هذا الانخفاض

١ -

٢ -

ب - هل كان دخلكم من المشروع كافيا لتسديد الاقساط المستحقة ووضع النفقات الاخرى.

اذا كان الجواب لا ضع اشارة امام نوع النفقات الاخرى.

- نفقات تعليم في الجامعات

- شراء سيارة خاصة او للمشروع

- متطلبات استهلاكية لعائلة كبيرة

- تعرض العائلة لظروف صعبة ادت الى انفاق مبالغ كبيرة من المال.

- امور اخرى (حدد)

جـ- هل توسعتم بالمشروع بعد بدء الانتاج (موضوع البحث)

اذا كان الجواب نعم. فما هو مصدر التمويل.

- ربحية المشروع

- مدخرات شخصية

- مصادر اخرى (حدد)

٩) هل كانت مدة القرض مناسبة

١٠) هل حصلت على فترة سماح عند حصولك على القرض لا مدتها

١١) هل كان توزيع الاقساط مناسبا

١٢) هل كانت نسبة الفائدة مناسبة

١٣) هل حصلت على قروض قبل حصولك على قرض المؤسسة

مصدره	قيمته	هدفه	مدته

١٤) التحصيلات:

ا - هل قرات سند الدين

ب - هل كنت تعرف موعد الاقساط والفوائد المستحقة

جـ- ماهو سبب عدم دفع الاقساط والفوائد المستحقة

- عدم توفر السيولة النقدية
- الاعتقاد ان الدولة ربما تعفي من الفوائد
- الاعتقاد ان الدولة توعز بجدولة ديون المؤسسة
- عدم الاكتراث بالمطالبة من قبل المؤسسة
- تسديد القروض التي حصلت عليها من مصادر اخرى.

د - ماهي عدد المرات التي حصلت عليها من مصادر اخرى

هـ- هل استلمت اشعار بالمبالغ المطلوبة

و - هل استلمت انذار لدفع المبالغ المستحقة

ز - هل تعتقد ان المؤسسة تتخذ الاجراءات القانونية الصارمة بحق المقترضين المتخلفين عن التسديد

ح - هل حصلت على قرض لتسديد الاستحقاقات

اذا كان الجواب نعم من هو المصدر قيمة القرض ومدته

ط - هل حصلت على قرض مباشرة بعد التسديد

١٥) اية ملاحظات اخرى.

٢٨٣٦٨٠